أبـيّ حسن

هُويّتي.. من أكـون؟

في الطائفية والإثنية السوريتين





أُبــيّ حســن

هُويّــتي.. من أكون؟

فـي الطـائفيـة والإثـنيـة السوريتين



• اسم الكتاب: هُويّتي.. من أكون؟ في الطائفية والإثنية السوريتين

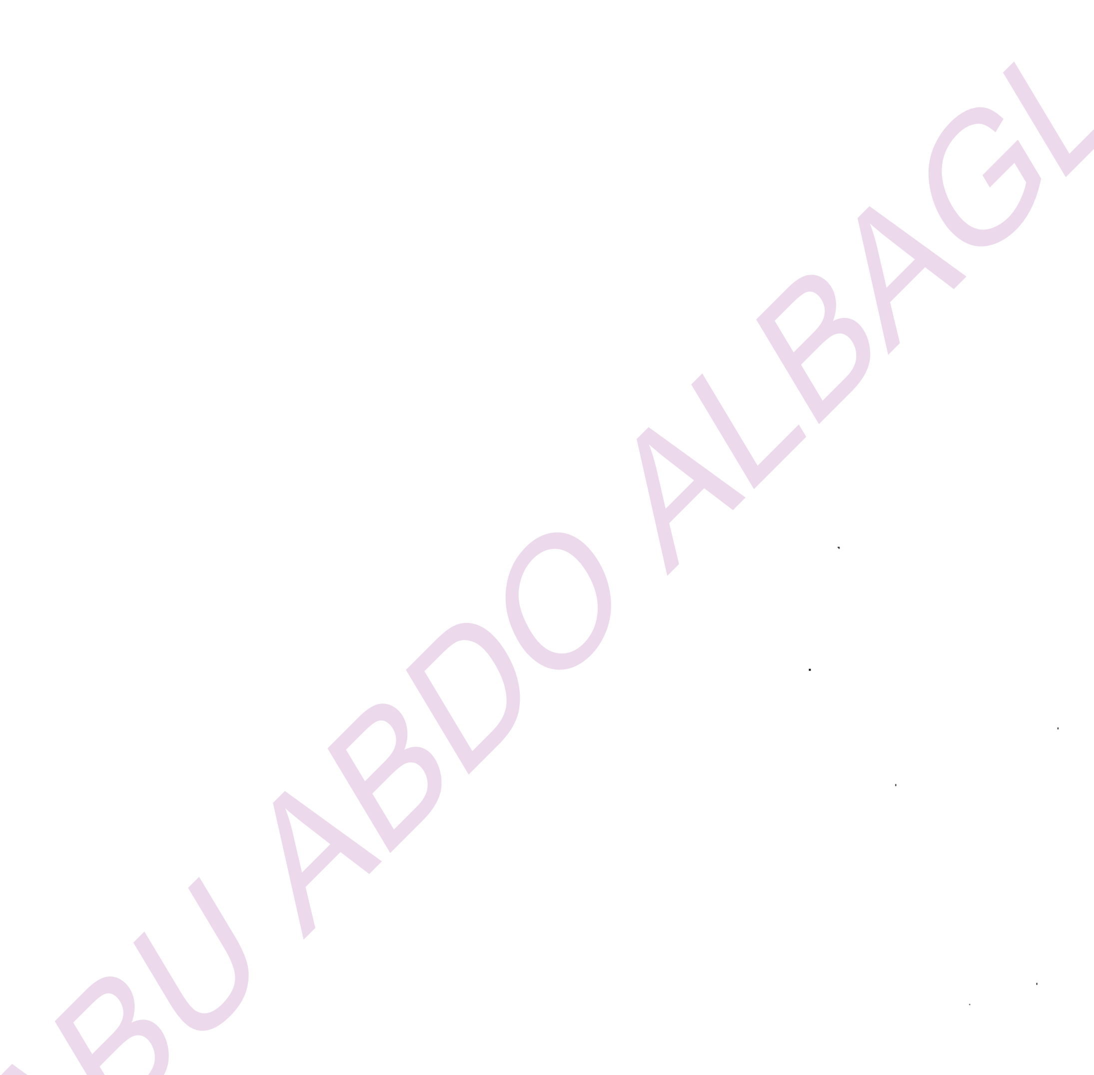
• تــــأليـــف: أُبـيّ حسن

• الطبعة الأولى: كانون الثاني (يناير) 2009م

• الناشر: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام
ص. ب: 5261 _ 13 بـيروت ـ لبنان
تلفاكس: 351291 _ 1 _ 961
E-mail: info@bissan-bookshop.com
Website: www.bissan-bookshop.com

الحقيقة المؤكدة أن ما يحدد انتماء الفرد إلى جماعة معينة هو في الأساس تأثير الآخرين عليه، تأثير القريبين منه أي أهله ومواطنيه وأبناء دينه الذين يسعون لامتلاكه، وتأثير من هم في مواجهته لأنهم يحاولون إلغاءه.

أمين معلوف


ABU ABDO ALBAGL

الإهداء

إلى مواطن، من بـلادي، قد يأتي وقد لا يأتي...

إهـداء خاص: إلى الحبيبَتين مـي وشــروق



عوضاً عن المقدمة

لا أزعم أن ما تنطوي عليه دفتا هذا الكتاب عبارة عن بحث بالمعنى العلمي الدقيق لكلمة بحث، كما لا ينطبق عليه القول إنه كتاب في الفكر أو الأدب أو الميثيولوجيا أو التاريخ ولا حتى السيرة الذاتية الخ. . . قد يكون فيه بعض من كل ما سبق ذكره، وقد يكون عبارة عن مقال صحفي طويل. . وقد لا يكون ثمة رابط منهجي يجمع بين فقراته سوى رابط واحد ألا وهو أني أنا كاتبها.

ولا أكون قد فضحت سراً حال قلت: إني لم أقف، ولو للحظة واحدة، متردداً، عند تفكيري بكتابة هذا الكتاب الذي قد لا يشبه أحداً سوى صاحبه. والسبب في عدم ترددي ذاك كون القضايا التي أطرحها بين دفتيه الصغيرتين، كان يجب أن تطرح على بساط البحث والمعالجة وبلغة تكاد تكون متناهية في شفافيتها، منذ فترة زمنية طويلة. ناهيك بأني على الصعيد الشخصي لست ممن ورثوا عن الثقافتين العربية والإسلامية السؤال «الأثير» الذي ما برح يُردد، بين فينة وأخرى، ومنذ أكثر من قرن: «لماذا في هذا الوقت

بالذات؟». فببساطة وجدت الواجب المجتمعي والأخلاقي يلحان عليّ في الإسراع بتسطير ما سطرتُ.

وسيلحظ القارئ أني لم أتقف طرق الباحث المعروفة والمألوفة من خلال تعقبه أكثر المواضيع صلة بموضوع بحثه بغية الاستشهاد بها تارة ومناقشتها أو معالجتها تارة أخرى، ذلك كوني أكتب كتاباً ذاتياً بالدرجة الأولى ـ كما هو واضح من عنوانه ـ وهو، وإن كان ذاتياً في عنوانه ومضمونه، غير أنه عام بقدر ما هو ذاتي؛ وآية ذلك، نتيجة احتكاكي اليومي ومعايشتي الشخصية للقضايا المجتمعية والسياسية الراهنة على مدار الساعة، خاصة ما يتعلّق منها بوطني سوريا. ولا أكون قد بالغت حال قلت إنها قضايا باتت تؤرقني على الصعيد الشخصي، لا سيّما أن أغلبنا ـ نحن السوريين ـ يناقش ويجادل وبحماس منقطع النظير جانباً لا بأس فيه مما ورد في هذا الكتاب، لكن في الغرف المغلقة وخلف الأبواب الموصدة جيداً، لا بل والمحكمة الإغلاق!.

ومن البديهي أن تكون كل قضية تؤثر فيّ، وفي غيري، سلباً أو إيجاباً، لن تعود، على الأقل من وجهة نظري المتواضعة، قضية ذاتية، إذ سرعان ما سترتقي لتصبح شأناً عاماً!. انطلاقاً من هنا حاولت، قدر المستطاع، أن أكون شفافاً في بوحي، صادقاً مع نفسي ومع الآخر الذي أخاطبه من أي موقع كان هذا أو ذاك الآخر، ومن دون أن أضع في الحسبان أن ذلك البوح قد يُضيف إلى رصيدي الكثير من العداوات، وربما الأصدقاء. تماماً كما لم أفكّر

فيما إذا كان ما أطرحه في بوحي هذا سيرضي أناساً كثيرين قبالة انزعاج كثيرين آخرين.

وفي الحالات كافة، يبقى الأمل معقوداً بأن ما يشفع لي، حال أخطأت، هو صدق النية؛ وإذا أصبت، هو حب الناس الذين أنتمي إليهم أولاً وآخراً ومن أي فئة أو موقع كانوا.

من الأمور التي تعمدت رصدها والاستشهاد بها، حد الإفراط، هي بعض ما تنشره وسائل الإعلام من قضايا ومواضيع على صلة وثيقة بما أتطرق إليه ـ حسب زعمي ـ وسبب ذلك اعتقادي الراسخ أن وسائل الميديا باتت، ومنذ فترة زمنية ليست بالقصيرة (تحديداً من بعد أن شهد العالم ثورة الاتصالات الحديثة التي ولّدت بدورها ثورة في المعلومات) المورد الثقافي الأوّل للشعوب، ما يعني أنها تساهم في صياغة وعي هذا الشعب أو ذاك إما سلباً وإما إيجاباً، وبهذا المعنى فإن تلك الوسائل تؤثر تأثيراً قوياً وفعّالاً في صياغة هُويّة شعب ما والوعي بها.

وعملياً لم أتوسّع في التطرق إلى أثر وسائل الإعلام بطريقة مباشرة في هذا المنحى، باعتبار أن الاستشهاد شبه الدائم بما بثته وتناقلته (وما تزال) وكالات الأنباء والصحف وسواها من وسائل إعلام... كفيل بأن يضع القارئ، وإن كان بطريقة غير مباشرة، بمدى خطورة وسائل الميديا في صوغ هُويّة ما. طبعاً هكذا أفترض.

من جانب آخر، تعمدت الوقوف، قدر الإمكان، عند

الاضطهاد الذي عايشه العلويون عبر التاريخ، وقد أكون أسهبت وأطلت في هذا الجانب، وذلك لسببين:

1 ـ لأني لا أستطيع الانسلاخ، على الصعيد الشخصي، من تكويني البدائي، ما لم أساعد نفسي في لفظ تاريخي الذي عادة ما يقيمني الآخر انطلاقاً منه، لا تبعاً لتعاملي معه أو وفقاً لما قد أبديه من رقي إنساني وحضاري في سلوكي اليومي، كما أثبتت تجربتي المتواضعة في الحياة.

2 ـ كي يتسنى للآخر، أياً كان هذا الآخر، فهم واستيعاب طريقة تفكير من يعيش وإياه على أرض واحدة، ولو كان بنسبة محدودة. وحسب زعمي، لن يتسنى لهذا الآخر مثل ذلك الفهم ما لم يكن على اطلاع على جانب من تاريخ شريكه في الوطن.

كما تقصّدت الإسهاب في الاستشهاد بالفتاوى الإسلامية التي تطوقنا من الجهات كافة وعلى مدار الساعة، ذلك ببساطة لأن الثقافة الإسلاموية هي المنبع الأول لثقافة شعوب المنطقة، وما لتلك الثقافة من أثر بالغ في تكوين هذه الهُويّة أو تلك.

ناهيك بأن تلك الفتاوى عادة ما تصدر عن قادة «الفكر» الإسلامي الذين لأحدهم من الأتباع عشرات الأضعاف ـ إن لم نقل مئات الأضعاف ـ ما للمفكر الطيب تيزيني وصادق جلال العظم وأحمد برقاوي وحسن حنفي وأدونيس ومحمد شحرور ومحمد

أركون (مجتمعين طبعاً) الخ... من أنصار وأتباع في الرحاب العربية والإسلامية.

وأخيراً، لا أخفي القارئ أني كثيراً ما لجأت إلى الافتراضات أثناء طرحي لفكرة ما ومعالجتي لها، ولم تكن تلك الافتراضات من قبيل المصادفة قطعاً، إذ تكاد تصبح حياتنا، في هذا العالم السائر بسرعة وجنون نحو هاويته، افتراضية!.

وكثيراً ما حاولت تنشيط الذاكرة من خلال استخدامي لفعل الأمر «لنتذكر» أو المضارع «نتذكر»، والسبب في ذلك لأننا شعب بلا ذاكرة! والله أعلم.

ختاماً: كل الشكر للصديقة الرائعة (ريم. ط) لوقوفها بجانبي أثناء كتابتي لهذا الكتاب، وللأجواء التي وفرتها لي طوال فترة اشتغالي عليه.

أُبيّ حسن



ـ 1 ـ

ذات يوم من صيف عام 1999 وأنا في طريقي إلى مديرية المسارح والموسيقا في العاصمة دمشق، خطر ببالي موضوع الأكراد السوريين، وحقوقهم القومية والثقافية التي يطالبون بها. آنذاك تساءلت في سري: يوجد أكراد علويون في سوريا، كما يوجد أكراد سنة، وإن كانت نسبة الأكراد العلويين دون الأكراد السنة عدداً بكثير. وأكملت تساؤلي ترى: لمن سيكون انتماء الأكراد العلويين؟ هل سيكون إلى قوميتهم الكردية الحالمة (بشكل عام) ببناء وطن قومي للأكراد؟ أم إلى وطنهم سوريا(بحدودها الجغرافية الراهنة)؟ أم إلى مذهبهم الديني أي علويتهم؟. من دون شعور مني أجبت: لِمَ لا يكون إلى إنسانيتهم؟.

هكذا أجبت نفسي، ببساطة: لماذا لا يكون انتماؤهم إلى إنسانيتهم، بكلمة أدق إلى الإنسان بمعزل عن لونه وجنسه وعرقه ودينه. قطعاً لم أكن أعي ماهية المعاناة التي يعيشها الأكراد، أو بعضهم، في سوريا جرّاء عدم تجنسهم، وهي معاناة تبدأ في عدم

الحق في التملّك العقاري ولا تنتهي في حرمانهم من التوظيف في الدوائر الرسمية.

تماماً كما لم أكن أعتقد أن مسألة الانتماء أبعد وأعمق من أن تكون كما «توهمت» مجرد قرار شخصي محض، بمعنى أن لا علاقة لها بالآخر، الذي قد يكون الجار في السكن أو الزميل في العمل أو الرفيق في الحزب أو الصديق في الحياة العامة أو حتى القريب في الحي أو الشريك في ما يسمى وطناً وهلم جرا، وإن المسألة ـ مسألة الهُويّة أو الانتماء ـ بقدر ماهي مرتبطة حتماً وحكماً بنظرة الآخر لي، كذلك هي مرتبطة بتلك التعقيدات الثقافية الجزئية والمتناهية في صغرها المكونة لي وللآخر ونظرة كلانا للعالم وفهمنا له.. تلك التعقيدات الثقافية المتراكمة في أعماق ذات كل منا، وتكاد تميز كل فرد عن الآخر، بحيث غدت بصمة قد تفوق بتفردها بصمة الإبهام!.

❋ ❋ ❋

وقد اكتشفت من خلال مخالطتي ومعاشرتي للناس في دمشق ـ بُعيد استقراري فيها ـ بمختلف ألوانهم وأجناسهم وانتماءاتهم الدينية والعرقية، سواء أكانوا من النخبة أم العوام، أنه لا يكفي أن أعتقد وأؤمن في أعماقي أني إنسان مجرد عن أي انتماء آخر حتى يؤمن الآخر أني كذلك فعلاً، فيعاملني على هذا الأساس ووفق هذا المنطوق.

فكما أثبتت التجربة (الشخصية على الأقل) لابد لهذا الآخر أن يصنفني بانتماء ثان وربما ثالث، محدداً لي بذلك هُويّتي الخاصة بي

وبمن يشبهني (بمعنى يماثلني طائفياً بالدرجة الأولى)، وهي من وجهة نظره تحمل دلالات الاختلاف الكلي أو الجزئي عنه، والمفارقة تكمن في أن أياً من تلك الانتماءات التي يؤطرني الآخر بها قد لا يكون مهماً بالنسبة لي!، لا بل قد أكون متبرئاً من هذا الانتماء أو ذاك الذي يريد الآخر أن يلصقه بي (أو يلصقني به) ولو على سبيل المزاح!.

ونادراً ماقدّمني صديق في العاصمة (دمشق) إلى شخص ثالث تجمعنا المصادفة (أو المناسبة المفترضة) لأول مرة إلا وأضاف اسم الطائفة الدينية التي (أنحدر منها أو) أنتمي إليها حتى ولو كان ذلك الصديق (غالباً ما يكون علمانياً!) يعرف في قرارة نفسه أن الدين بالنسبة لي قد يكون إما مادة للتفكه أو سؤالاً ذاتياً قطعاً. في المقابل، عندما كانوا يقدمون لي أحد الأكراد كانوا يضيفون مباشرة ـ من دون سؤال مني ـ انتماءه الكردي، هذه المرة كانت الصفة المضافة عرقية وليست دينية!، ومن الملاحظ أن من كان يقوم بمهمة التقديم هذه هو الآخر المختلف عني أو عن الصديق الكردي، إما دينياً وإما عرقياً.

وكنت ألاحظ في الجلسات الخاصة مع كبار المثقفين وأنصافهم كيفية انحسار الحديث عن الانتماء الحزبي أو السياسي أو الثقافي لزيد أو عمرو من الناس لصالح الحديث عن انتمائه (أو انحداره) الطائفي مهما كان الموقع السياسي أو الحزبي وحتى الثقافي الذي يتبوأه ذاك الزيد أو العمرو من الناس!.

حقيقة حتى الآن لا أعرف لماذا كان يصر هذا الآخر (أياً كان هذا الآخر) على إلصاق الانتماء الجزئي لي، أو لسواي، على حساب الانتماء شبه الكلي!، أو ما يمكن أن نسميه جزافاً الانتماء الوطني أو خيمة الوطن!؟. واكتشفت مع الأيام وأنا أراقب نفسي، أني أنا بدوري كنت أمارس هذه اللعبة التي تبدو لي غير محببة، وسرعان ما كنت أعود (عبثاً) إلى ينابيعي الأولى كإنسان، مكتشفاً مع مرور الزمن أنه من الصعب عليّ العيش كإنسان لا انتماء له يحدده ويؤطره بهُويّة ما، وإن قَبلتُ أنا ذلك، فالآخر لن يقبله مني حتماً وفقاً لما أثبتته التجارب المتواضعة التي عاركتها في مدارج الأيام.

من هنا كانت الأسئلة التي تضج في رأسي: هل أنا سوري أم عربي أم عربي سوري؟ هل أنا يساري أم يميني؟ شيوعي أم قومي سوري؟ هل أنا مسلم جعفري علوي أم علوي من دون صفة الإسلام التي لا يقبلها الآخر لي أو على الأقل لا يصدقها حتى لو رآني معلقاً بأستار الكعبة (وإن كان كلانا يحتاج لإلصاق صفة «أو هُويّة» الإسلام بي لاعتبارات سياسية وما شابه ذلك)؟ أم تراني أنطوي في أعماقي على كل ما ذكرته ومالم أذكره؟ أم فيّ شيء من بعضه؟ أم تراني مجرد كاتب معارض للظلم وثائر في وجه القبح والاستبداد السياسيين؟.

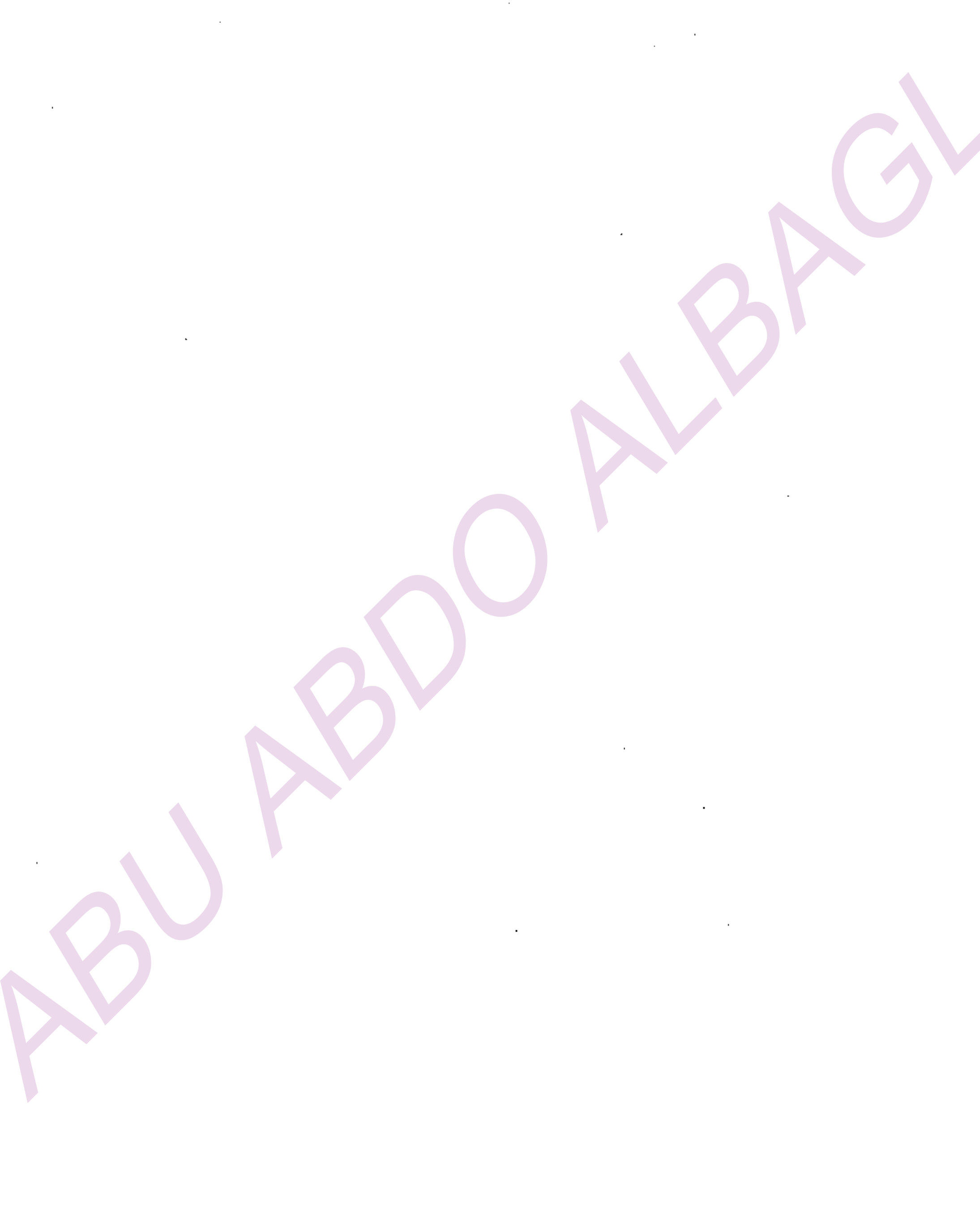
وهل تلك الانتماءات التي حددتها في تلك الأسئلة وما لم أحدده وأذكره تنطوي على ما يغريني كي أقبله انتماء ومن ثم هُويّة؟

وهل فيها ما يرفع من قيمتي معرفياً وفكرياً وإنسانياً (يمكننا قراءة السؤال معكوساً) كي يؤطرني الآخر بإحداها دون الأخرى؟.

أستطيع أن أمرر هنا سؤالاً خبيثاً أطرحه على نفسي: ما أدراني إن كان عرقي (أو عرق غيري) عربياً حقاً حتى يريدونني أن أتبنى العروبة وأتغنى بها؟ لماذا لا أكون من بقايا الحملة الصليبية التي جاءت الشرق غازية؟ ولماذا لا أكون فينيقي أو فرعوني العرق لاسيما أن إحدى الدراسات الحديثة تفيد، على سبيل المثال لا الحصر، أن ربع سكان لبنان فينيقي؟[1]. من ثمّ لماذا لا أكون فرعونياً باعتبار أن أحد أجدادي أتى هرباً من مصر إبان حملات التكفير الديني التي قادها صلاح الدين الأيوبي؟ ومن ثمّ هل قمت بفحص (وغيري كذلك) للجينات الوراثية الخاصة بي حتى أؤكد جازماً أني عربي ولأردد مع محمود درويش: سجّل أنا عربي؟.



(1) صحيفة «أخبار البلد»، 20/ 4/ 2006. وذلك من خلال محاضرة جينو تاريخية ألقاها في الجامعة اللبنانية ـ الأمريكية الاختصاصي في علم الحمض النووي والطب الوراثي الدكتور بيار زلوعا، استند فيها إلى الوثائق المكتشفة ونتائج الأبحاث الجينية والمعطيات الآركيولوجية والتاريخية في المعالم الأثرية. وكان من الأمور المدهشة في تلك المحاضرة والتي أثبتها عالم الجينات زلوعا من أن نسبة العرب في لبنان هي فقط 16 بالمئة، و11 بالمئة من أصول أوربية، في ما ربع سكان ذلك البلد يحمل الموروثات الفينيقية!.



ـ 2 ـ

لا جديد في قولنا إنه من الاستحالة بمكان أن يكون ثمة انتماء من دون هُويّة ما، وقد تكون الهُويّة عرقية أو دينية أو لغوية، ونادراً ما تكون إيديولوجية بمعناها الضيق أو بتعيُنها الحزبي، أو لنقل إنها بمعناها الحزبي غالباً ما تكون هشة ومعدومة الفاعلية، وقد تكون هذا كله. كما قد تكون وطنية بمعناها القطري كالذي نعيشه في الأقطار العربية راهناً، أو قومية بمعنييها البعثي والناصري الخ...، أو إسلامية لا تعترف بالفارق اللغوي والبعد الجغرافي والتراكم الحضاري والخصوصية الثقافية الكائنة بين الشعوب والبلدان مادام ينطق هذا الشعب وذاك البلد بالشهادتين (مع التأكيد أن الشهادتين رغم وضوحهما إلا أنهما حمالتا أوجه من وجهة نظر ـ بعض ـ الإسلاميين أنفسهم). وقد تكون الهُويّة مزيجاً من هذا وذاك الخ...

ولا أخالني جافيت الواقع حال قلت: إن الحلم والوعي من سمات الهُويّة، أو إنهما يساهمان، في الحد الأدنى، ـ حسب

زعمي المتواضع ـ في بلورة هُويّة ما عبر تقادم الزمن، مثال ذلك حلم السوريين بمختلف انتماءاتهم الدينية والعرقية واللغوية أن يعود الجولان إلى سوريا يوماً ما، وهو حلم ميّزهم عن كثيرين غيرهم ممن يعيشون في المحيط العربي الذي قد لا يشاركهم في مجمله هذا الهاجس/ الحلم، ما يعني أنه لا يقيّد كثيراً علاقتهم بالدولة المحتلة (إسرائيل) ذات يوم كما يقيّد السوري. وقد تكون هذه الحال موجودة راهناً مع شريحة ـ قد تكون ـ واسعة من شعب المغرب العربي، الذي قد لا يجد في احتلال إسرائيل للجولان مبرراً لمعاداتها، لكنه قد يجد في احتلالها للقدس (بما ترمز إليه دينياً) سبباً مقنعاً لتلك المعاداة، ولعل الأمر نفسه ينطبق على وجهة نظر شعب شبه جزيرة العرب في التساؤل آنف الذكر.

وقل الأمر ذاته، وإن كان من وجهة نظر ورؤية أكثر اتساعاً، في وعي السوريين (أو العرب) حيال الصراع العربي/ الإسرائيلي، فلاشك أنه كوّن أو ساهم في بلورة هُويّة شبه كلية في منحى من المناحي، فالمسيحي العربي معني بفلسطين إما كأرض عربية أو كأرض مقدسة وربما الاثنين معاً، وهذا بعض أوجه الاختلاف بين هُويّة المسيحي العربي أو المشرقي وهُويّة المسيحي الغربي (أوروبياً كان أم أمريكياً) في مايخصّ النظر إلى قضية فلسطين وبالآتي الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

والأمر نفسه نجده في نظرة المسلم العربي إلى الصراع العربي الإسرائيلي، وهي نظرة غير ملزمة للمسلم الآخر غير العربي،

كالمسلم التركي أو الألباني أو الباكستاني والماليزي الخ . . . وربما كانت حالة المسلم الإيراني استثنائية ولها أسبابها السياسية، كما لها دوافعها الإيديولوجية ذات الصلة ببنية النظام الإيراني القائم على مرتكزات دينية وفقهية معينة، وقد يكون لها جانب ينطوي على نزوع إنساني، وإن كنت شخصياً أستبعد احتمالاً كهذا، والله أعلم!.

❊ ❊ ❊

وكي لا يكون ثمة التباس حول كلمة «الوعي» التي قلت، فيما سلف، إنها من عوامل تشكل الهُويّة، أضربُ مثلاً بعجوز عاصرتها من قريتي، قُدّر لها أن تعاصر آخر ربع قرن من الحقبة العثمانية مروراً بالانتداب الفرنسي ومراحل الحكم الوطني إلى أن شهدت حكم البعث بمراحله المختلفة، توفيت منذ سنين قليلة عن عمر ناهز المئة. إذا ما نظرنا ملياً في حال هذه العجوز، سنجد أن هُويّتها كانت على الصعيد الرسمي (في سجلات العثمانيين على الأقل، حال وُجدت سجلات) أنها عثمانية بلسان شبه عربي، وصارت في مرحلة من مراحل الانتداب الفرنسي علوية رسمياً نسبة إلى الدولة العلوية التي كانت قائمة من 1922 إلى 1936، ومن بعد الاستقلال صارت عربية سورية.

لكن لو قمنا نحن بسؤال هذه العجوز: من أنت؟ أجزم أنها لن تعرف من ماهيتها سوى اسمها ومحيطها الضيق!، علما أنها كانت تسمع عن (أو تشهد) كل المراحل التي ذكرتها، أو جانباً منها كما

هو مفترض، وستحدثك عن سفر برلك وعن جمال باشا السفاح والسلطان العثماني عبد الحميد وثورة الشيخ صالح العلي ضد الفرنسيين في جبال العلويين بمزيد أو قليل من المبالغة التي تختزنها طيات ذاكرتها، وطبعاً ضمن حدود ثقافتها الشفهية، غير أنها قطعاً لا تعي أين هي مما هي فيه، و لا تدرك محلها من الإعراب في هذا العالم!، والسبب في ذلك، بالتأكيد، نتيجة ظروف الجهل والتخلف التي فُرضت عليها، ومن هنا لا غضاضة في قولنا: إن من لا وعي له لا هُويّة له!.



ـ 3 ـ

إضافة إلى ما سبق، فيما يخصّ مكونات الهُويّة أو بعضها، ثمة عامل آخر مهم جداً في تشكيل هُويّة ما والوعي بها، ألا وهو القانون أو الدستور الوضعي المتفق عليه مجتمعياً بموجب عقد اجتماعي تخضع له فئات اجتماعية مختلفة ديناً وعرقاً ضمن مساحة جغرافية محددة ينتج عنها ما اتُفق على تسميته بالوطن. وهو ما ينتج بالآتي عنه (أو هكذا يُفترض) مفهوم المواطن والمواطنة.

وبقدر ما يكون القانون سارياً على الكبير والصغير، المسؤول والسائل، وتنطوي تحت جناحه فئات المجتمع كافة، بمختلف أطيافها العرقية والدينية، ويقف الحاكم (أو الدولة) من خلاله على مسافة واحدة من هذه الفئات المختلفة، وربما المتنافرة والمتضادة، المعنية بهذا القانون، نكون في حالة كهذه أقرب ما نكون إلى إنتاج هُويّة وطنية محض تتراجع فيها السمات الأخرى للهُويّة لصالح هُويّة المواطنة الحقة التي (من المفترض أن) تتدحرج على صخرتها جلّ الانتماءات الأخرى؛ وفي حال حدث العكس، سيكون من الطبيعي

أن تتضخم السمات العرقية والدينية والطائفية على حساب السمة الوطنية، وقد تكون عواقب حالة كهذه غير محمودة.

خذ مثالاً على ما أسلفنا، الأحداث المؤلمة التي جرت في مدينة القامشلي السورية بين العرب والأكراد ربيع 2004، لندع جانباً أن سبب الخلاف هو مباراة كرة قدم، ولننظر في عمق المسألة، سنجد أن السبب يكمن في عدم إنصاف شريحة كبيرة من الأكراد السوريين، من زاوية تجنيسهم!، بمعنى عدم سريان القانون على السوريين جميعاً، بما فيه من موجبات وسالبات!.

يضاف إلى ذلك الشعور العميق بالغبن لدى الأكراد جرّاء عمليات التعريب المستمرة في مناطقهم في شمال شرق سوريا من قبل السلطات السورية بغية تذويب هُويّتهم القومية في الهُويّة القومية العربية، وهو تعريب طال تغيير أسماء البلدات والقرى الكردية بأسماء عربية (مثلاً، وعلى عهدة الأدبيات والبيانات الكردية، إن مدينة «المالكي» القريبة من مدينة «القامشلي» السورية اسمها الحقيقي بالكردي «ديريك» استبدلتها السلطات باسم عربي، والأمر ذاته في بلدة «عين عرب» إذ اسمها بالكردي «كوباني»!).

حتى إن ذلك التعريب لم يستثن اقتطاع مساحات واسعة من أراضي الشمال الشرق السوري ومنحها لعرب تم أخذهم من داخل البلاد وحتى ساحلها ـ في عهد الوحدة السورية المصرية وأثناء الانفصال وربما استمر في الحقبة البعثية ـ وتوطينهم في مناطق الكرد في منطقة الجزيرة السورية!. والبيانات التي تصدر عن

المنظمات الكردية صارت تُسمي الوجود العربي في مناطقهم بـ«الاستيطان»! . مع تحفظنا الشديد هنا حيال الكثير من البيانات التي تصدرها قيادات الأحزاب الكردية؛ وهي بيانات نادراً ما تكون خالية من المبالغة.

واللافت للانتباه أن الجهات والسلطات (الرسمية) التي تشرف وتقوم بعمليات التعريب في المناطق الكردية هي ذاتها الجهات والسلطات التي ترسل المدرسين والمعلمين العرب إلى بلاد الاغتراب والمهجر (البرازيل بالدرجة الأولى) بغية تعليم الأبناء من أصول عربية اللغة الأم (ربما) خوفاً من اندماجهم الكلي في المجتمعات التي يعيشون فيها مواطنين حقيقيين لا افتراضيين أو ثانويين وهامشيين! . وعلى أية حال، إن النجاح لم يُكتب لتلك المحاولات التي تبدو وكأنها دونكيشوتية، بالرغم من نبل مقصدها.

وهي الجهات والسلطات ذاتها التي تنتقد سياسة إسرائيل من خلال عبرنتها للمناطق العربية المحتلة إسرائيلياً (أي تحويل أسماء القرى والبلدات العربية إلى أسماء عبرية)، وهذا ما رأيناه في معارضة بشار الجعفري مندوب سوريا لدى مجلس الأمن لإسرائيل خلال انعقاد المؤتمر التاسع (عام 2007) الذي نظمته المنظمة الدولية حول توحيد الأسماء الجغرافية في العالم، ومطالبته أعضاء المؤتمر بعدم الموافقة لمطالب إسرائيل بتغيير المناطق العربية الخاضعة لاحتلالها بأسماء عبرية[1].

---

(1) (أ ش أ / 24/ 8/ 2007).

وغني عن البيان أن ما سبق ذكره، لايعني بحال من الأحوال أننا نتبنى الإجراءات الإسرائيلية القائمة على عَبرنة المناطق العربية أو المنافحة عنها، تماماً كما لا نؤيد جميع التصرفات السلطوية التي تجري في المناطق الكردية في سوريا وسواها من بلدان أخرى. ولنتذكّر كيف نشعر، نحن السوريين، بغصّة مريرة عندما نتذكّر كيف تمّ تتريك أسماء المناطق والأقضيّة السورية التي ضمتها تركيا إليها بُعيد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وقد كان آخرها لواء اسكندرون 1939.

ومن الجدير لفت الانتباه هنا إلى أن ما تقوم به السلطات السورية المعنية راهناً في المناطق الكردية في الجزيرة السورية ليس وليد السياسة البعثية، إذ هو يعود إلى عهد الوحدة السورية ـ المصرية كما بينّا، وقد تكرّس في عهد الانفصال سنة 1962 من خلال الإحصاء الشهير الذي جرى سنتذاك، لكن السلطات التي تعاقبت على سوريا في عهد حكم البعث لم تُعد النظر في ذلك الإحصاء، على الرغم من كثرة الوعود التي قطعتها السلطات السورية المعنية خلال السنوات القليلة الماضية بإعادة النظر في ذلك الإحصاء.

❊ ❊ ❊

ومما لاشك فيه أن ضغوط الخارج وانعكاساته السلبية على هذا الداخل (الضعيف منه تحديداً، أو ذاك) بما ينطوي عليه ذلك التدّخل من مصالح دول عظمى وشركات عالمية عملاقة عابرة

للقارات، وتأثير تلك الضغوط على هذا الداخل (أو ذاك) من شأنه أن يُنمي أيضاً تلك الفوارق في مكونات هُويّة شعب ما وبطرق تبدو نتائجها متناقضة.

هذا على الأقل ما رأيناه خلال حرب تموز 2006 التي شنتها إسرائيل على لبنان، والموقف السلبي لبعض الدول العربية (السُنيّة) كمصر والسعودية وحتى الأردن من تلك الحرب وخوفهم من صمود حزب الله الذي بدا بالنسبة إليهم وكأنه مجرد انتصار للشيعة (بالمعنى الإيراني الفقهي ومن ثمّ مطامع الفرس في المنطقة بمعزل عن جديّة تلك المطامع من عدمها) على حساب استكانة الأنظمة العربية ودورانها في الفلك الأمريكي بما قد يسبب لها حرجاً مع شعوبها الناقمة على إسرائيل لأسباب دينية (بالدرجة الأولى/ القدس)، وقد تكون ثمة أسباب قومية وفق المنظور العربي الكلاسيكي لتلك القومية.

والموقف السلبي لهاتيك الدول من حرب تموز، والحديث عن الهلال الشيعي، تترجم رسمياً في انعقاد مؤتمر إسلام آباد في باكستان في شهر شباط 2007، إذ شهدت العاصمة الباكستانية حينذاك ما بدا في حينه ولادة مُحور (سُنيّ) يضم كلا من باكستان وتركيا ومصر والسعودية والأردن وماليزيا وأندونيسيا، يستهدف الحد من النفوذ الإيراني الذي أخذ يتسع جرّاء تعثر المشروع الأمريكي في العراق وفلسطين ولبنان، ومواجهة ما تراه تلك البلدان عن ظهور الهلال الشيعي.

وعندما سئل «خورشيد قصوري» وزير خارجية باكستان عن سبب استبعاد إيران وسوريا عن المؤتمر واقتصاره على تلك الدول فحسب لم يتردد في الإجابة: «(لأن الدول المجتمعة) تفكر بطريقة واحدة»[1]، وواضح من كلام قصوري أنه يقصد أن الدول المجتمعة كلها سُنيّة المذهب!. وهذا الأمر ليس بالمستغرب، خاصة كنا قد شهدنا من قبل كيف تجاهل وزراء الخارجية العرب طلب وليد المعلم وزير الخارجية السورية بـ «إدراج تحية لحزب الله» في مقررات مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي انعقد في بيروت»[2]. أما نعت حزب الله جرّاء أسره لجنديين إسرائيليين (قبيل حرب تموز 2006 بيوم واحد) من قبل بعض القادة العرب بالمغامرة غير المحسوبة تارة، وبالطيش تارة أخرى، بات أشهر من نار على علم)[3].

ومن المفيد القول في هذا السياق إن شيخ الأزهر محمد سيد طنطاوي دخل على الخط من بعد رؤيته صور حسن نصر الله (أمين عام حزب الله اللبناني) مرفوعة في الأزهر، فلم يلبث الوقت طويلاً حتى أكد في خطاب له أمام الرئيس حسني مبارك معلقاً على

---

(1) (صحيفة «السفير» 26/ 2/ 2007).

(2) (أ ف ب، نقلاً عن موقع «الرأي» الالكتروني).

(3) في الإطار ذاته يمكننا تفهم غياب قادة دول كالسعودية ومصر والأردن عن القمة العربية التي عُقدت في دمشق آواخر آذار 2008، من دون أن نستثني الضغوط التي قد يكون تعرض إليها بعض قادة الدول العربية التي تخلّف قادتها عن حضور تلك القمة.

الأحداث الجارية في لبنان بالقول: «إن المنطقة العربية لا تستحمل مقامرين. وأضاف قائلاً: إن حكمة الرئيس مبارك في المنطقة ستُجبر الإسرائيليين على إيقاف إطلاق النار. وإن الشيخ ذاته رد على سؤال لأحد الأساتذة حول مغزى خطابه ـ أمام الرئيس مبارك ـ بشن هجوم حاد على حسن نصر الله أمين عام حزب الله بلغ حد وصفه بأنه رجل مريض بجنون العظمة ـ أي نصر الله ـ يريد أن يظهر أمام الشارع الإسلامي والعربي بأنه صلاح الدين الأيوبي الذي سيحرر الأمة من نير الاحتلال. ولفتت المصادر إلى أن الدكتور أحمد الطيب (رئيس جامعة الأزهر) الذي أبدى اعتراضه على وجهة النظر هذه، خشية من أن تؤدي إلى تصادم بين الشارع الإسلامي والأزهر، لكن طنطاوي رد قائلاً: إن الأزهر مواقفه واضحة واتجاهاته مستمدة من رئيس الدولة، معتبراً أن كلامه ليس إدانة للمؤسسة الدينية بقدر ماهو موقف مشرّف سبقنا به السعوديون والأردنيون»[1].

ومن نافل القول أن الموقف آنف الذكر للسيد طنطاوي أتى تماشياً مع السياسة المصرية الرسمية وموقفها من حرب تموز 2006 من جهة، وإرضاء لنزعة دينية مذهبية أيضاً من جهة أخرى، ولم يكن هو الشيخ أو الداعية الوحيد الذي تبني هذا الخطاب في العالمين الإسلامي والعربي، فقد سبقه الداعية السعودي ابن جبرين بفتاوى أكثر حدة وطائفية. علماً أنه كان هناك العديد من مشايخ

---

(1) (انظر الموقع الالكتروني: «أخبارنا» تاريخ 23/ 7/ 2006).

ودعاة السُنّة[1] مع نصر الله وحزبه في حرب تموز 2006 لكن لم يكن تأثيرهم ذا فاعلية تُذكر.

وربما كان أثر الموقف الإيجابي لمشايخ السُنة السوريين ـ من تلك الحرب ـ في شارعهم وحقلهم أكثر مما كان أثر سواهم من مشايخ سُنّة في بلدان عربية وإسلامية أخرى. طبعاً لا نستطيع أن نتجاهل هنا الخصوصية السورية نظاماً ومجتمعاً وسياسة، فضلاً عن وجود أرض محتلة، وما لتلك الخصوصية من أثر لمثل ذلك الموقف النبيل لأولئك المشايخ السوريين.

وأتذكر، في هذا المقام، أني كنت قادماً في السيارة من بيروت إلى دمشق في أيلول 2006 وقد كانت الحرب الإسرائيلية على لبنان انتهت، كان معي في السيارة شخص فلسطيني وآخر أردني وكلاهما من الطائفة السُنيّة. لقد كان الفلسطيني يتحدث عن حزب الله بإعجاب منقطع النظير وعندما كان يذكر حسن نصر الله (أمين عام

(1) مثال ذلك فتوى الشيخ السعودي محسن العواجي الذي دعا فيها إلى «مناصرة حزب الله في حربه ضد القوات الإسرائيلية بكل وسيلة مشروعة منددا بمن يقف موقف الحياد من المسلمين» (صحيفة «السفير»، 26/7/2006). على الضفة الأخرى هاجم الشيخ السعودي سفر الحوالي، الذي يعتبر من ملهمي أفكار زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن، حزب الله. وقال في فتوى دينية «إن حزب الله هو حزب الشيطان، داعياً أتباعه إلى عدم الصلاة لحزب الله» (وكالات، 7/8/2006). وقد أتت فتوى الشيخ الحوالي بعد فتوى مماثلة كان قد أطلقها الشيخ السعودي عبد الله بن جبرين بأسبوعين اعتبر بها أنه «لا يجوز دعم الروافض (حزب الله) ولا يجب على أحد أن يتبعه أو يصلي من أجل أن ينتصر» (المصدر السابق).

حزب الله) فإنه كان يذكره بكثير من الإجلال والاحترام الواضحين مؤكداً على لفظة السيد قبيل لفظه لاسمه كاملاً، وأحياناً أخرى كان يكتفي بالقول «سماحة السيد حسن»، في حين كان حديث الأردني بارداً إزاء حسن نصر الله وحزب الله إلى درجة اعتقدت معها كأن له معه ثأراً شخصياً!. واللافت أن كلا الشخصين ـ الأردني والفلسطيني ـ يعمل في الأعمال الحرة ولا يوجد أحد منهما يحمل شهادات عليا كما علمتُ من خلال حديثي معهما..

ما يسترعي الانتباه في هذه الحادثة أن حماس الفلسطيني لحزب الله كان ناجماً عن كونه ابن أرض محتلة (وقد يكون ابناً لشهيد فلسطيني أو أخاً لشهيد قضى نحبه على يد الإسرائيليين) من قبل الجهة ذاتها التي تصدى نصر الله لمحاربتها، في حين لا يوجد شعور لدى الأردني أنه ابن أرض محتلة، وبهذا المعنى لم يكن بمقدوره السرور لصمود حزب الله في وجه إسرائيل. فبرودة حديثه كانت تدل على أنه ينظر للمسألة من وجهة نظر طائفية، أو من وجهة نظر الملك عبد الله الثاني (ملك الأردن) الذي كان قبل تلك الحرب بعام ونصف أوّل من راح يتحدث عن هلال شيعي في المنطقة!. ولنا أن نسأل عن شعور ذلك الأردني حال كان البطل (المفترض) هنا جمال عبد الناصر أو الملك عبد الله (ملك السعودية أو الأردن) أو حتى الملك المغربي محمد السادس، بالتأكيد كان سيسرّ حينها كون الانتصار تحقق على يد ابن «الملّة»!.

وكي لا أفهم خطأً هنا، دعونا فقط نتذكّر الشعارات التي رفعتها

حركة فتح «العلمانية» في وجه حماس إبان الأحداث الدموية التي وقعت بينهما في مطالع العام 2007، فقد كانت إحدى شعارات فتح التهكمية على حماس بمناداتها: «شيعة».. «شيعة»، فهي رغم علمانيتها ورغم إقدام ثورة الخميني في إيران على إهداء السفارة الإسرائيلية التي كانت قائمة في طهران أيام حكم الشاه إلى فلسطين ومنظمة تحريرها، لم تعد تجد ـ أي حركة فتح ـ في إيران سوى كونها دولة شيعية تقف فقهياً ومذهبياً على النقيض من الفقه السُنّي!.

❊ ❊ ❊

ـ 4 ـ

بالعودة إلى القانون الوضعي ولرؤية أكبر قدر ممكن من كيفية تأثيره هو أو الدستور في تشكيل هُويّة ما، سأفترض أن حكم الملك فيصل الأول لسوريا استمر حتى الآن، ومعه لبنان وفلسطين ولواء اسكندرون والأردن، إذاً لكانت بلادي أو وطني في هذه الحال ـ من منظار الدستور الخاضع له أنا وغيري ـ هي المساحة الجغرافية التي تشكلها هذي البلدان. وهي، إلى حد كبير نسبياً، كانت حدوداً يُسمح التجول ضمنها لابن هذه المنطقة بيسر معقول في هاتيك الفترة، رغم ما شهدته من اضطرابات وأحداث دامية.

ولو استمر أنجال الملك فيصل ملوكاً على سوريا بموجب دستور نخضع له جميعنا، وقانون ناظم لعلاقات أبناء الوطن (المفترض) لكنتُ، وغيري، سنتأثر بهذا القانون وذاك الدستور إما سلباً وإما إيجاباً، لما له من انعكاسات، على حياتي وتكويني

المعرفي والنفسي[1]. . تأثيرات لا أستطيع لا أنا ولا غيري تجاهلها أو نكرانها أو القفز من فوقها. ومن المفترض عندئذ أن أكون أنا وابن الأردن أو شرق الأردن وابن لبنان أكثر تقارباً من تقاربنا الآن، باعتبار أن كلانا يستظل تحت عرش ملكي واحد ودستور واحد وعلم واحد للبلاد. فما يسري على ابن الساحل السوري من قوننة يسري على ابن العقبة، والمناهج التعليمية التربوية التي يتلقاها ابن مدينة الحسكة السورية هي ذاتها التي ينهل منها ابن مدينة نابلس الفلسطينية أو بيروت اللبنانية. لكن، وباعتبار أن الواقع، سابقاً وراهناً، يخالف افتراضي السابق، أستطيع الزعم أن القواسم بيني وبين ابن الأردن ليست بمثل ذلك القدر الذي يحلو للبعض تصويره.

وبكلام أكثر دقة بغية توضيح مراد ما سبق، لننظر في التاريخ القريب/ البعيد لكل من سوريا والأردن، ماذا سنجد؟، قطعاً لا نستطيع أن ننكر أن اللغة والدين يجمعان بين شريحة كبرى من أهالي الشام (دمشق) وابن مدينة عمان الأردنية، وهذا عامل مهم في جعل هُويتيهما متشابهتين بشكل معقول ومقبول نسبياً.

(1) أضرب مثلاً بسيطاً على كيفية تأثير القانون الوضعي على المعني به من المواطنين، مثلاً من الطبيعي أن تسمع أي شخص في الأردن يذكر مليكه بلقب «مولانا الملك»، في حين يكتفي الكثير من السوريين بالقول عن رئيسهم بذكر كلمة «الرئيس»، أما في مملكة المغرب العربي فيطلقون على ملكهم لقب «أمير المؤمنين». من جانب آخر نعتقد أن الدولة العربية الوحيدة التي فيها أعلى نسبة احترام للقانون الوضعي هي الإمارات العربية المتحدة، وتحديداً إمارة دبي؛ السؤال الآن: هل يقبل أبناء الإمارات العربية المتحدة بقيام الوحدة مع دولة عربية أخرى كالصومال؟.

لكن بقدر تشابههما في ذلك المنحى قدر ماهما مختلفان في النظام السياسي والدستور الذي يسري في كلا البلدين، (لننحِ جانباً تشابه السلطة من حيث كونها بيد الفرد في كلا البلدين). غير أن عوامل التشابه في الهُويّة في كلا البلدين لم تقف حائلة من دون وقوع اشتباك عسكري بينهما في أيلول الأسود عام 1970، ولم تقلل اللغة والدين والتاريخ و«الهُويّة» الواحدة، وما يسمى ذات عربية واحدة، من قيمة ذلك النزاع في حينه!)[1]، أقول هذا بمعزل عن

(1) كان من شأن ذلك النزاع أن طالب الملك حسين ملك الأردن ستنذاك الولايات المتحدة الأمريكية بمهاجمة القوات السورية، فقد ورد في برقية أرسلها الملك المذكور إلى الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون في الساعة الثالثة فجراً ما يلي: «أطلب تدخلاً فورياً ومباشراً، على الجبهتين البرية والجوية للدفاع عن سيادة وسلامة أراضي واستقلال الأردن. من الضروري القيام بهجوم جوي مباشر على القوات الغازية يترافق مع غطاء جوي» (30/ 11/ 2007، يو بي آي).
ويشاع أيضاً أنه في سنة 1979 أرسل الملك حسين مندوباً إلى صدام حسين ليبلغه معلومات أمنية. تقول هذه المعلومات إن مجموعة من خمسة أعضاء في مجلس قيادة الثورة هم: عدنان الحمداني ومحمد محجوب وغانم عبد الجليل ومحمد عايش ومحيي المشهداني اتفقوا مع حافظ الأسد على الإطاحة بصدام حسين، وعلى إتمام الوحدة السورية ـ العراقية على أن يكون أحمد حسن البكر رئيسا للدولة وحافظ الأسد نائبا له، وأن يكون منيف الرزاز أميناً عاماً للحزب عوضا عن ميشيل عفلق. وهكذا ـ بفضل مساعي الملك حسين «الحميدة» ـ تمت تصفية المجموعة وتولى صدام حسين السلطة في 16/ 7/ 1979. وكما يذكر هنري كيسنجر (وزير خارجية أمريكيا الأسبق) في مذكراته أن الملك حسين كان قد استأذن غولدا مائير (رئيسة وزراء إسرائيل السابقة) بغية مشاركته سوريا ومصر في حرب أكتوبر 1973 كي يحفظ ماء وجهه أمام العرب من خلال مشاركته الرمزية في تلك الحرب، لكن مائير لم تأخذ كلام الملك حسين على محمل الجد ويعلق كيسنجر متهكماً باستغراب: «هذه أول مرة يحدث فيها أن يستأذن أحدهم عدوه بغية محاربته!».

أسباب ذلك النزاع العسكري ودوافعه ستتذاك. تماماً كما أنها لم تكن سداً منيعاً ـ أي تلك السمات المشتركة في الهُويّة الأردنية/ السورية ـ في وجه ما أشاعه النظام الأردني عن الهلال الشيعي منذ فترة قريبة، كما رأينا!، وبالتأكيد أن أجهزة الإعلام الأردنية، الملكية بطبيعة الحال، تفعل فعلها في هذا المنحى وسط مجتمع يضجّ أصلاً بثقافة بدوية قاتلة!.

***

ومن المؤكد كذلك أن اختلاف النظام السياسي، يؤثر في طريقة تفكير محكوميه ونظرتهم إلى محيطهم وما يجري حولهم في هذا العالم، وهذا ما نشهده حالياً في سوريا من خلال نظرة الطيف الأوسع من السوريين ـ كما يبدو ـ إلى حركة 14 آذار اللبنانية (لنتذكّر كيف وزع بعض المواطنين السوريين ـ من الناس العاديين ـ الحلوى متبادلين التهاني عقب اغتيال النائب والصحفي جبران تويني/ أقول هذا بمنأى عن رأيي الشخصي في حركة 14 آذار وارتباط رموزها بمشروع استعماري خارجي)، وكذلك نظرة بعض اللبنانيين، وفي طليعتهم حركة 14 آذار، إلى النظام السوري (وحتى المجتمع السوري) بُعيد (وقبل) اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وهي نظرة لا تخلو من استعلاء وفوقية للمجتمع السوري، قبالة حقد دفين وعميق من قبل الشريحة ذاتها للنظام السوري الذي «فجأة» أرادوا أن يحمّلوه مسؤولية معاناتهم التي سببها الأصلي هو النقص في التكوين المعرفي لدى الطوائف التي يتشكّل منها لبنان الدولة.

وعلى الرغم من كل العوامل الاجتماعية والثقافية والتاريخية والجغرافية وحتى الوجدانية التي تجمع بين سوريا ولبنان (وهي عوامل أقوى وأكبر بكثير من العوامل التي تجمع سوريا مع أي بلد عربي آخر)، إلا أن ثمة اختلافات جذرية بينهما، وهي اختلافات كائنة قبل اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وما نجم عنه من تداعيات سلبية أحدثت شرخاً في العلاقات بين سوريا ولبنان.. اختلافات لا يمكننا تجاهلها أو تجاوزها بادعاءات كاذبة أو مقولات تجاوزها الواقع كمقولة «شعب واحد في بلدين».

فمثلاً الحُريّات العامة في لبنان شبه مصونة بحكم تقاليد اعتاد عليها ذلك البلد منذ بداية تكوينه حتى تاريخه وطوال أكثر من ثمانين عاماً، والحديث بلغة طائفية، بعيداً عن العصبية (كما يبدو غالباً) يعتبر أمراً بدهياً في لبنان!، وذلك كله على نقيض الواقع ـ الرسمي في الحد الأدنى ـ في سوريا!، وإن كان الحديث الطائفي يجري في سوريا خلف الجدران الموصدة والأبواب المغلقة جيداً أو على طاولات نخبة المجتمع من مثقفين وسياسيين ومتابعين للشأن العام!، وهذا ما كنت شاهداً عليه في عشرات الجلسات، فمثلاً أحد المفكرين السوريين البارزين من الذين تربطهم علاقة ممتازة مع بعض أقطاب النظام السوري قال لي ذات مرة في إشارة منه إلى أحد أصدقائه المسؤولين العلويين: «إذا كان هناك مجلس طائفي علوي حقاً وهو المسؤول ـ أي المجلس الطائفي العلوي ـ عن إدارة شؤون البلاد، فحتماً إن فلاناً (قاصداً صديقه المسؤول) هو أحد أعضاء ذلك المجلس»، عندما سمعت ذلك الكلام من فيه

ذلك المفكر انتابتني دهشة شديدة!، إذ كيف ـ وهو من هو وبما يرمز إليه من قيمة فكرية ومعرفية ـ يمكن أن يخطر في باله أن يفكّر بمثل هذه الطريقة وهو أحد الأصدقاء المقربين لذلك المسؤول الذي يعنيه!، وماذا بوسعي من بعد أن سمعتُ ما سمعتُ من فيه ذلك المفكّر أن أترك لتفكير ومخيلة عوام الناس التي يعتقد معظمها أن كل علوي هو مرفّه حكماً وهو عنصر مخابرات (مخفي) وعلاقته مع النظام ممتازة؟!.

لا بل إن بعض أبناء الجزيرة السورية من العرب الذين قابلتهم خلال زياراتي إلى هناك، فيما مضى، كانوا يعتقدون أن كل علوي (كان) يستطيع مقابلة الرئيس الراحل حافظ الأسد متى شاء!، وكانوا يسألونني ببراءة وصدق: «كيف حال المعلم؟» أي الرئيس حافظ الأسد!.

حادثة أخرى قريبة من هذا المعنى، وهي أشبه ما تكون بالنكتة أو الدعابة، رواها لي مفكر آخر نقلاً عن صديق مشترك بيننا، إذ قال: «على رأي فلان (أي الصديق المشترك) حُكم العلوي مئة سنة ولا حكم الحوراني عشرة أيام»!. طبعاً إن الحادثتين سابقتي الذكر تنطويان على الكثير من الدلالات التي يمكن أن تغنينا عن كتابة عشرات الصفحات.

ومنذ فترة قريبة روى لي بعض الأصدقاء الدماشقة طرفة، تنطوي على ما هو أبعد مغزى مما أسلفنا وأكثف معنى وأوضح دلالة، تقول: «كان هناك ثلاثة أشخاص، دمشقي وعلوي

وفلسطيني ـ انتبه إلى الاختلاف في الفرز القائم هنا على أساس مناطقي وطائفي ـ، ومعهم مصباح علاء الدين السحري. وعندما خرج لهم المارد من المصباح، سائلاً إياهم عن رغباتهم. كانت رغبة العلوي هي إيجاد وطن قومي للعلويين في أستراليا، فلبّى المارد له طلبه. في حين كانت رغبة الفلسطيني كائنة في تحرير فلسطين وجمع الشتات الفلسطيني فيها، وكان له ذلك. وعندما سأل المارد الشخص الدمشقي عن رغبته، سأله الأخير: هل باتت دمشق خالية من العلويين والفلسطينيين؟ فأجابه المارد بنعم، عندئذ أجابه الدمشقي بسرور: لم أعد أريد شيئاً آخر».

والأمر نفسه يمكننا أن نقوله في نظرة بعض السُنة السوريين لآلاف المساجين السياسيين العلويين الذين اعتقلوا في فترة الرئيس الراحل حافظ الأسد، إذ ثمة قسم منهم يعتقد أنهم ـ أي العلويين المسجونين ـ كانوا عبارة عن عناصر مخابرات ضمن السجن!، حتى لو كان هذا العلوي أو ذاك مسجوناً معه في الغرفة ذاتها والمدة الزمنية ذاتها!، والأمثلة في هذا الصدد أكثر من أن تحصى. لعل أحد المساجين السياسيين العلويين يكتب ذات مرة عن هذا الجانب.

ما سبق ذكره لا ينفي بحال من الأحوال أن غالبية الشرائح التي تتكون منها أجهزة المخابرات السورية ينتمي أفرادها وضباطها إلى الطائفة العلوية (أو هذا ما كان عليه الواقع في فترة من فترات حكم الرئيس الراحل حافظ الأسد)، وكذلك لا يعني أيضاً أنه لم تجر

الكثير من الممارسات الطائفية وسواها من ممارسات سلبية منفرة قام بها بعض المسؤولين ـ السابقين ـ في النظام (وحتى بعض الأفراد) بحق الدولة والمجتمع، مثال ذلك قيام عناصر من سرايا الدفاع (المنتمين إلى الطائفة العلوية) بنزع الحجاب عن رؤوس بعض المحجبات (السُنّة) في دمشق في مطالع ثمانينات القرن الماضي!.



وحتى طوال فترة الوجود العسكري السوري، الذي استمر قرابة الثلاثين عاماً، في لبنان، كانت تتشكل هُويّتان سورية ولبنانية، صحيح أن فيهما ما يجمعهما، لكن أيضاً فيهما مايفرقهما (لنلق جانباً خطابات رجال السياسة والمتاجرين بها من المرتزقة والشوفينيين). فبالتأكيد طريقة تفكير اللبناني ليست كطريقة تفكير السوري. فلبنان بحكم كون نظامه الاقتصادي حراً ونظامه السياسي طائفياً وهو في ظاهره على نقيض شقيقه النظام السوري.

فضلاً عن أنه ومنذ نشوء ذلك الكيان كنظام (ودولة) يخضع لمفهوم السوق الحرة ومفتوح على الغرب. هذا كله أسهم، ولاشك، في تغيير نمط حياة أفراده!، وبالتالي طريقة تفكيرهم التي فرضتها أنماط الحياة المتعلقة بالمناخين السياسي والاقتصادي الكائنين في ذلك البلد. ما يعني أن تلك المعطيات أفرزت للفرد اللبناني وعياً بهُويّة لبنانية مستقلة و(ربما) مغايرة لهُويّة السوري.

وعلى الرغم من استقلالية الهُويّة اللبنانية ووعيها لاستقلاليتها

وتميزها عن الهُويّة السورية إلا أن هذا لا يعني قطعاً أنها غير قابلة للانفجار والانشطار والتشظي ضمن لبنان ذاته ومع شريكها الآخر في لبنان، وحقيقة هذا ما يحصل في لبنان كل بضعة عقود! . وهذا ما دفعني للقول قبل قليل إن ثمة نقصاً في التكوين المعرفي لدى الطوائف المكونة للبنان. وهو نقص تترجمه العلاقات الخارجية للطوائف اللبنانية مع خارج ما على حساب لبنان الواحد الموحد والجامع لكل مكوناته البشرية. فدائماً يجد الموارنة هواهم في فرنسا، في حين يجد السُنّة مصالحهم مع السعودية، وفي المقابل وجد الشيعة مصالحهم مع إيران (بعد ثورتها الإسلامية) ومع سوريا إلى حد ما. هذا على الأقل ما نشهده راهناً، أما في ما مضى من الزمن فاللبنانيون أدرى به منّا.

ومنعاً لحدوث أي التباس في المراد من النقص في التكوين المعرفي المشار إليه آنفاً، تجدر الإشارة إلى أن ذلك النقص ليس حكراً على طوائف المجتمع اللبناني، بل يكاد يشمل الشرائح الاجتماعية كافة المكونة للعالمين الإسلامي والعربي مع وجود استثناءات قليلة. غير أنه يبدو واضحاً للعيان وجلياً في لبنان كون نظام لبنان ـ شبه الديموقراطي ـ يسمح دائماً لمثل ذلك النقص أن يطفو على السطح، وذلك على نقيض الأنظمة الشمولية التي تتفنن في كبت وتزييف كل شيء تحكمه حتى النقص في التكوين المعرفي للشرائح التي تتكون منها مجتمعاتها! .

هذا ولن ننسى أن للصحافة اللبنانية المستقلة والمتمتعة بهامش

معقول من الحرية، وما لهذا الهامش من أثر، في مجمله أو مجزوئه، على المتلقي اللبناني، إما سلباً وإما إيجاباً، في تكوين هُويّة مُوعى بها. هذا كله على نقيض النظام في سوريا البعثية التي قضت (عن حسن نية أو سوئها) على التنوع وشوهت ما تبقى منه في ظل نظام شمولي، لم يكن بمقدوره نتيجة طبيعة السلطة والمجتمع المنطوي بدوره على عناصر وجماعات عرقية وإثنية ودينية متباينة ومتنافرة، إلا أن يكون كذلك. مع تأكيدي على طبيعة المجتمع وتكوينه، من غير أن أغفل مرحلة عقدي الأربعينات والخمسينات من القرن الماضي بكل ما فيهما من حراك عادة ما يكون محط أنظار عشّاق الماضي من المصابين بلوثة نوستالجيا.



وتفرض الأمانة هنا أن نذكر، إن مرحلة عقدي الأربعينات والخمسينات لم تكونا تشهدان ذلك التباين والتنافر الكائن حالياً في المجتمع السوري، لأن الأقليات في مجملها، والطائفة العلوية بشكل خاص، كان أبناؤها عبارة عن ضيوف «ثقلاء»[1] أو مواطنين

(1) تحضرني في هذا السياق الحادثة التالية التي سمعتها من الشاعر الراحل نديم محمد ذات يوم من عام 1992، وهي تختزل حقيقة كيف كان ينظر البعض ممن كان في السلطة الوطنية إلى العلويين: «كان الشيخ محمد علي البوغا وهو من وجهاء لواء اسكندرون (العلويين) يتردد على رئيس الحكومة جميل مردم بك قائلاً له: اللواء (اسكندرون) رح يروح من إيدينا يا دولة الرئيس!، اشتغلوا شي!. فكان يجيبه جميل مردم بك: يا شيخ محمد تركيا إسلام وسوريا إسلام، ما في فرق بين سوريا وتركيا!، هون إسلام وهنيك إسلام!. وقد أعاد هذا الجواب على مسمع الشيخ البوغا في كل مرة كان يشدد الأخير على الخطر=

= المحيق بمصير لواء اسكندرون سنتذاك. ومن بعد أن خرج الشيخ البوغا من المجلس، التفت جميل مردم بك، رئيس الحكومة، سنتذاك قائلاً لمن كان موجوداً: «أوف.. يحلوا عنّا هدول العلويين.. نرتاح من قسم منهم أحسن بكرى بيتعبونا وبيعملوا دولة!»!!.

وكتعقيب على الحادثة، يكفي أن ندرك أن التاريخ السياسي للسيد جميل مردم بك، وهو من أبرز رجال الكتلة الوطنية، لم يكن مشرفاً بمجمله. فيكفي انه جرّاء تنازلاته للفرنسيين في ما يخصّ قضايا السيادة الوطنية (إبان الانتداب الفرنسي على سوريا) أن صحيفة «القبس» الرصينة لصاحبها نجيب الريّش كانت قد أغلقتها السلطات الفرنسية مدة خمسة عشر يوماً إثرَ مقال افتتاحي عنيف للريس، حمل فيه على جميل مردم بك معرضاً بتنازلاته للفرنسيين، اختتمه ببيت الشعر المشهور: «تعالى الله.. يا سلمُ بن عمرو أذلّ الحرص أعناق الرجال»!. («مذكرات الدكتور عبد اللطيف اليونس» ـ ص59). وللشاعر السوري الكبير عمر أبي ريشة قصيدة هجاء شهيرة في جميل مردم بك يقول فيها:

أمتي كم صنم مجدته لم يكن يحمل طهر الصنم

إنَ أرحام السبايا لم تلد مجرماً مثل هذا المجرم

وأشار بيده إلى جميل مردم بك، وقد كان رئيساً للوزراء.

وحقيقة الأمر لم يكن جميل مردم وحده من تواطأ في خصوص لواء اسكندرون، ففي وثيقة صادرة من فوزي القاوقجي بتاريخ 21/ 2/ 1937كركوك، يقول مخاطباً الزعيم الوطني فخري البارودي: «إنكم لوحدكم المسؤولون عن ضياع اسكندرونة، فبيدكم الحكم وبيدكم قوة الشعب الذي سلم مقدراته إليكم ووضع دمه تحت تصرفكم..» («ثلاث وثائق عن الاسكندرون لم تنشر من قبل»، صقر أبو فخر، صحيفة «السفير»، 12/ 8/ 1998). وفي وثيقة أخرى مؤرخة بـ 18/ 9/ 1938، وهي عبارة عن رسالة من زكي الأرسوزي إلى إبراهيم الخضيري قنصل المملكة العراقية (لا ندري لدى أية دولة) يقول من جملة ما يقول: «أثيرت قضية اللواء حالما دخل الوفد السوري بالمفاوضة في بيروت مع المفوض السامي. وعند عودة الوفد من بيروت إلى دمشق ذهبت إلى منزل السيد هاشم الأتاسي وسألت عن قضية اللواء فأجابني السيد فارس الخوري بحضور مجلس كبير: «إن المفوض السامي قد اشترط علينا الموافقة على جميع ما يطلبه الأتراك في لواء=

= الاسكندرونة وقد قبلنا دخول المفاوضات على هذا الأساس». وفي الرسالة ذاتها يذكر زكي الأرسوزي: «أما الحكومة السورية المتحالفة مع فرنسا فقد كانت تتبنى السياسة الفرنسية في اللواء. فالسيد سعد الله الجابري اتفق في اسكندرونة مع المندوب الفرنسي على ترشيح قائمة نيابية كان أفرادها قد طالبوا بمضبطة فصل السنجق (اللواء) عن سوريا، وهم أنفسهم اليوم قد أعلنوا عن تركيتهم.». ويضيف الأرسوزي: «حتى أن مدير الداخلية السورية السيد عادل العظمة أبلغ رجال الصحافة بدمشق أن «جمعية الاتحاد الوطني» في اللواء هي حزب الحكومة السورية، مع أن هذا الحزب عدا عن كون رجاله صنائع فرنسا، يعترف في برنامجه باتفاقية جنيف ويدعو لفصل اللواء عن سوريا». إلى أن يكمل أنه: «كانت الحكومتان الفرنسية والسورية تمنعان كل عمل من شأنه تقوية الحركة العربية. فالحكومة السورية منعت جميع الإعانات لعرب اللواء... وان الحكومة السورية عاهدت المفوض السامي أن تمنع المساعدة سراً وجهاراً عن عرب اللواء. وقد دفع لي السيد إحسان الجابري في العام الماضي خمسين ليرة سورية وحلّفني ألاّ أصرف منها شيئاً للحركة العربية. ولما جمع فرع عصبة العمل القومي بحمص 91 ليرة سورية أنذرت الحكومة القائمين بالعمل وعممت الإنذار على المدن السورية». («ثلاث وثائق عن الاسكندرون لم تنشر من قبل»، صحيفة «السفير»، 12/ 8/ 1998).

طبعاً، وثمة وثيقة أخرى، في المصدر السابق، هي عبارة عن رسالة من محمد الزرقا إلى زكي الأرسوزي بتاريخ 12/ 9/ 1938، وتصب في المنحى السابق ذاته.

لا شك أن تقصير رجال السياسة والحكم الوطني، وسواه، في سوريا ستتذاك عن القيام بواجبهم الوطني إزاء قضية لواء اسكندرون يثير الكثير من علامات الاستفهام التي قد يتقاطع بعضها مع رواية الشاعر نديم محمد سابقة الذكر!.

حتى إن الكاتب السوري المعروف نضال نعيسة، سبق أن أشار بوضوح تام إلى تجاهل «القوميين» و«الإسلاميين» العرب لموضوع لواء اسكندرون راهناً في مقالة له بعنوان «نكبة الأديان»، ومن ضمن ما جاء في مقالته: «لماذا لا يبكي العرب والمسلمون، مثلاً، على ضياع الجولان ولا نرى كلمة واحدة في أدبيات وخطابات الجماعات الإسلاموية وأمراء الجهاد كابن لادن والظواهري على هذا المكان الاستراتيجي الحيوي الهام؟ هل لأن ليس له أي بعد أسطوري مقدس=

لإمبراطوريتهم حتى الثامن من آذار عام 1963 وهو عام بروز الأقليات (الدينية) وظهورها لأول مرة على المسرح السياسي السوري المعاصر (سنقف لاحقاً بعض الشيء عند بعض مفرزات ذلك التاريخ وبعض انعكاساته). وكلامي هذا لا يعني مطلقاً أني أرمي إلى أن ماهو موجود منذ الثامن من آذار 1963 هو عبارة عن زعامة أقليات أو زعامة علوية إطلاقاً، فمن المسلم به أن النظام السوري شأنه شأن أي نظام عربي، وتحديداً النظامين السعودي والمصري، هو نظام مافيوي نهبوي.

أقول ما سبق ذكره مع إدراكي بالمناصب التي تقلدها السياسي الكبير فارس الخوري من رئاسة للوزارة في فترة من الزمن، ورئاسة للمجلس النيابي في فترة زمنية أخرى من الحقبة التي نعني. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا: ترى لو لم يفرض فارس الخوري نفسه من خلال جدارته وغزارة علمه وحسن سلوكه وسعة اطلاعه

= ولأن جل سكانه من طائفة الموجدين الكريمة وهم عرب أقحاح بالمناسبة، ولا ضير، من وجهة نظرهم، لو رزح تحت الاحتلال؟ وبنفس السياق، لماذا لم نر نفس تلك الهبة القومية والإسلاموية الغرّاء على لواء اسكندرون (تبلغ مساحته حوالى 5000 كم مربع أي نصف مساحة فلسطين تقريباً)، وسلخ بسياق تاريخي وموضوعي لا يختلف كثيراً عن نكبة أبناء عمومتنا التوراتيين، وبتواطؤ أيضاً بين البريطانيين والفرنسيين والأتراك العلمانيين في عام 1938 أي قبل «نكبة» المسلمين الدينية الأسطورية الكبرى بعشرة أعوام، هل لأن 95٪ من سكانه من الطائفة العلوية الذين هم أيضاً من العرب الغساسنة الأقحاح؟ لماذا لا يعتبره القوميون العرب، وهم فصيل سلفي إسلاموي أصلاً، ومعهم حلفاؤهم المتأسلمون، قضية مركزية لهم يعقدون من أجله المؤتمرات ويجيشون له الجيوش الجرارة لتحريره من الغزاة الغاصبين الأتراك؟ (نشرة «كلنا شركاء في الوطن» الالكترونية. تاريخ 19/ 5/ 2008).

وحجته السياسية الدامغة وسرعة بديهته، هل كان تسلّم المناصب التي تسلّمها؟، وهل كان هو الساعي والمفتقر للمنصب، أم أن المنصب والمجتمع هما من كانا بحاجة إلى شخصية ألمعية مثل العلاّمة فارس الخوري؟ ولو كان الأمر بالبساطة التي يصورها لنا بعض عشّاق النوستالجيا لحُق لنا أن نسأل: لماذا لم يُقدّر لفارس الخوري تسلّم منصب رئاسة الدولة في حينه؟ هل كانت تنقصه الكفاءة أو النزاهة؟! أم كان يجب أن تكون كنيته «الحوري» أو «الجوري» عوضاً عن «الخوري»؟. ولا بأس من أن نتذكّر هنا أن الشيخ السوري (الإخواني) علي الطنطاوي كان يقدّر السياسي المسيحي فارس الخوري ونزاهة القاضي الدرزي عارف النكدي، لكنه لايصافحهما»؟!»[1]. والشيخ ذاته كان قد «خطب من على منبر الجامع الأموي في صلاة الجمعة قائلاً إن أبعد مسلم في باكستان أو أندونيسيا أقرب إليه من فارس الخوري وكان يومها (فارس الخوري) رئيساً للوزراء في عهد الاستقلال»[2]. وفي ما يخصّ مسيحية فارس الخوري يعتقد نبيل الشويري أن «الحقيقة تكمن في أن مسيحيته بالذات كانت سلاحاً في وجه الفرنسيين وسحباً للبساط من تحت أقدامهم كحماة للأقليات كما زعموا..!»[3].

(1) (صقر أبو فخر، صحيفة «السفير» 3/ 10/ 2007/ العدد 10816).
(2) (سورية وحطام المراكب المبعثرة ـ صقر أبو فخر في حوار مع نبيل الشويري: عفلق والبعث والمؤامرات والعسكر، صفحة 25، الطبعة الأولى 2005، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت).
(3) (ص25، المصدر السابق).

ويمكننا القول، إن احتكار السلطة بشكل عام، والمراكز القيادية العليا فيها بشكل خاص، خلال فترة الانتداب الفرنسي وحتى خلال مرحلة الحكم الوطني، من قبل الأكثرية العددية بالمعنى الديني، لم يكن سببه دينياً محضاً. إذ يمكننا النظر إلى مثل ذلك الاحتكار من وجهة نظر طبقية ومناطقية، فعلى سبيل المثال، «وإذا ما عدنا إلى الوراء قليلاً، سنرى أن أول حكومة اتحادية قامت عام 1922 برئاسة صبحي بركات، غير أنها ما إن شرعت في تعيين المدراء العامين الذين سيرأسون الإدارات العامة، لم يقع التعيين إلا على شخصيات مسقط رأسها دمشق أو حلب. ولم تعهد بأية مسؤولية أو على المستويات كافة ـ إلى أحد أبناء الدولة العلوية، رغم كون هذه الأخيرة الشريك الثالث في الاتحاد. وأول حكومة بعد توحيد سورية شُكلت برئاسة سعد الله الجابري عام 1943 وكانت تضم تسعة أعضاء، خمسة منهم من دمشق، وأربعة (بينهم رئيس الوزراء) من حلب. ولم تتسع لأية شخصية من بقية محافظات القطر على اختلافها»[1].

وما سبق ذكره لا ينفي وجود سياسيين علويين ومسيحيين ودروز في وزارات سابقة ولاحقة، قُدّر لهم تسلم مناصب وزارية وما دون ذلك. فعلى سبيل المثال سبق للشاعر بدوي الجبل أن كان وزيراً للصحة في إحدى الحكومات عام 1954، وسبق أن كان

(1) («عن العلويين ودولتهم المستقلة»، ص25، محمد هواش. الشركة الجديدة للمطابع المتحدة، المغرب العربي، الطبعة الأولى 1997).

الدرزي شوكت شُقير قائداً للأركان العامة في الجيش. وقد سمعت ذات مرة من الباحث الدكتور رضوان زيادة (وهو مصدر ثقة من دون شك) خلال وجودنا معاً في القاهرة في نوفمبر 2005، أن إحدى الحكومات التي شُكلت في بدايات استقلال سوريا عن السلطنة العثمانية، كانت تضم ستة وزراء، ثلاثة منهم من الدين المسيحي)[1].

* * *

وبالعودة إلى لبنان يمكننا القول إن ما شهده ذلك البلد من انشقاق عمودي في بنيته المجتمعية التي مثلّها الخلاف الكائن مابين المعارضة (بقيادة حزب الله وحلفائه) وحكومة الرئيس فؤاد السنيورة (الممثلة الشرعية لتيار المستقبل وحلفائه)، بُعيد عدوان

(1) يمكننا أن نضيف في هذا السياق أنه عندما تمت الوحدة السورية المصرية كان يوجد العديد من المناصب الحساسة التي تسلّم قيادتها مسيحيون من دون أن ينتبه إلى ذلك أحد بمن فيهم المسيحيون أنفسهم (باعتبار أن ذلك لم يكن يشكل حساسية بالغة قبيل الوحدة السورية المصرية)، من هذه المراكز رئاسة أركان الجبهة التي كانت بيد نوفل شحم، وقائد الطيران ستذاك كان مسيحياً مارونياً واسمه وديع المقعبري، وقائد الدرك كان مسيحياً أرمنياً ويدعى هارنت بك، وحنا مالك كان الأمين العام لمجلس الوزراء. الخ... وهناك من يعتقد «إن الوحدة مع مصر كانت مسؤولة، بطريقة غير مباشرة، عن إثارة النعرات الطائفية» (راجع سورية وحطام المراكب المبعثرة، ص294 ـ 295، مصدر سابق ذكره). فالمصريون كانوا يستغربون، بعد الوحدة، كيف يتسلّم مسيحيون مناصب كهذه!. وما سبق ذكره لاينفي حاجة الكادرات السياسية الوطنية المسلمة، في تلك الفترة التي نعني، إلى الخبرات والكفاءات المسيحية التي كانت تتفوق على المسلمين في جوانب عدة.

تموز 2006 على لبنان، يؤكد لنا أن طبيعة العوامل المكونة لهُويّة لبنانية، التي كان يتوهم البعض أنها ديموقراطية في الحد الأدنى، ليست أقل سوءاً في نتائجها من الاستبداد القائم في الأنظمة الشمولية.

***


ABU ABDO ALBAGL

ـ 5 ـ

إذا توغلت أكثر في إحدى السمات المكونة للهُويّة، وأعني الدين أو الطائفة، وأذكره هنا لا سيّما سبق أن أسلفت، في فقرة سابقة، أنه حال انحسار الثوب الوطني والسمة الوطنية للهُويّة ستبرز السمات الأخرى، أقول هذا وما يزال يرن في مسمعي ما ذكره حسان شمس نقلاً عن أحد الأمريكيين المعنيين بالشرق الأوسط: إن «ولاء العربي الأوّل هو لطائفته وليس لوطنه»[1]، وإذ أذكر ما سأذكره بأكبر قدر ممكن من التحديد بغية توضيح المراد فحسب.

سآخذ مثالاً العلوي (ابن الساحل السوري الراهن) لأجد أنه

(1) (موقع «ثروة» الالكتروني، 18 تشرين الأول 2007). وما يؤكد ما ذهب إليه حسان شمس، الانشقاقات التي شهدها الحزب الشيوعي السوري ـ على سبيل المثال ـ طوال تاريخه، فعقب كل خلاف كان الأكراد يقفون مع خالد بكداش (أمين عام الحزب منذ عام 1937 حتى وفاته في مطلع تسعينات القرن الماضي)، والعرب كانوا يشدون من أزر قياديين عرب في مواجهة خالد بكداش الكردي الجذور، كالقياديين دانيال نعمة ويوسف الفيصل. وهذا يؤكد وجود العصبية القبلية، بشكل أو بآخر، حتى ضمن أكثر الأحزاب العلمانية العربية!.

غير العلوي ابن لواء اسكندرونة التركي (راهناً). لكن، لو افترضنا أن لواء اسكندرونة يتبع لسوريا حالياً لكانت حال العلوي اللوائي قريبة من حال العلوي الطرطوسي من الناحية الثقافية والسيسولوجية أكثر من قربها راهناً (والعكس صحيح).

الأمر الذي جعل تلك الفروقات كائنة بين علويين (حتى لو كان العلوي اللوائي الراهن يجيد العربية) هو النظام السياسي فقط، بما نتج عنه من منجزات حضارية في تركيا العلمانية انعكست بالآتي على المواطن العلوي فولّد بالآتي فروقاً حضارية بين علويين متقاربين جغرافياً، وكانا حتى قبل أقل من مئة عام يعيشان في بلد واحد وفي ظل قانون واحد!.

ومن الجدير ذكره أن تلك المكاسب الحضارية لتركيا كان من المستبعد أن تتحقق لولا أن كمال أتاتورك عَلمَن تركيا قولاً وفعلاً، وهي مكاسب انعكست إيجاباً على المواطنين العلويين بشكل أو بآخر. ولعلي أجازف بالقول إنه لو حصل استفتاء بين المواطنين (العرب أو من أصول عربية) في لواء اسكندرون يخيّرون بموجبه بين البقاء تحت مظلة الحكم التركي العلماني أو العودة للوطن الأم سوريا، لاختاروا البقاء تحت ظل الحكم التركي، بمن فيهم علويو اللواء على الرغم من الاضطهاد السياسي المحيق بهم دائماً هناك.

وما يُقال من فروقات في ذلك الجانب، بين العلوي اللوائي والعلوي الطرطوسي (المفترضين طبعاً)، يمكننا إسقاطه أيضاً على حال السُني البيروتي والدمشقي من جهة وعلى السُني السعودي

الوهابي من جهة أخرى (تحديداً قبيل التمدد الوهابي في كل من سوريا ولبنان)، كما يمكننا إسقاطه كذلك على الفروقات بين مسيحي شرقي ومسيحي غربي، أو بين درزي سوري وآخر لبناني وفلسطيني، وبين هذين الدرزيين الأخيرين وهلم جرا. أقول هذا مع تحفظي الشديد على تأثير الوهابية السعودية على بعض سُنّة سوريا لاسيّما المتدينين منهم، وكذلك تأثير الشيعة في إيران على المتدينين من الشيعة في لبنان. وما لتلك التأثيرات الخارجية من مفاعيل، تكون حكماً سلبية، في تشكيل هُوية وطنية والوعي بها من قبل حاملها.

* * *

لا أجد غضاضة هنا من الاستشهاد ببعض ما جاء في مقالة الكاتب والباحث اللبناني محمد نور الدين المختص بالشأن التركي وسرد بعض ما جاء فيها في ما يخصّ العلويين الأتراك، بما من شأنه أن يلقي بعض الضوء على علويي تركيا بما فيه من اضطهادين سياسيي وديني - ومع ذلك تبقى قناعتنا أنهم يفضلون تركيا العلمانية (بالرغم من اضطهادها لهم كما يظهر من المقالة) على سواها - إذ يقول: «يُقدر العلويون أنفسهم بنحو 25 مليون نسمة، فيما كان هذا العدد يتراوح وفقاً للتقديرات السابقة غير الرسمية بين سبعة ملايين وعشرين مليوناً، وتذهب دراسات غربية إلى تقدير عددهم ما بين 18 إلى عشرين مليوناً. من جهتها، تُقدّر دراسة أطرخان أدريم (باحث تركي في الدراسات الاجتماعية) نسبة العلويين من المسلمين بستة في المئة بمن فيهم الشيعة الإثنا عشرية، أي أنهم لا

يتجاوزون الخمسة ملايين نسمة. وهو رقم متواضع جداً إزاء التقديرات السابقة كلها: ما بين 12 و20 مليوناً وفق تقادير الاتحاد الأوربي، وما بين 14 و20 مليوناً وفقاً للتقارير الأمريكية.

ويأخذ الكاتب التركي المعروف في صحيفة «ميلليت»، طه أقيول، على أرديم تقديره المنخفض لعدد العلويين. ويقول أقيول إن السبب الرئيسي لانخفاض الرقم في الدراسة هو أن العلويين يمتنعون عن الإفصاح عن هويتهم خوفاً من الاضطهاد برغم النظام العلماني، وذلك لأسباب تاريخية ترجع إلى عهد العثمانيين، ولا سيما المذابح التي اقترفوها ضدهم في القرن السادس عشر. بدوره يستهجِن رئيس الاتحاد العلوي البكتاشي في تركيا صلاح الدين أوزيل نتائج دراسة أرديم، متسائلاً: كيف يكون عدد العلويين الشيعة في العام 1927 هو خمسة ملايين، أي ما يعادل ثلث سكان تركيا البالغ حينها نحو 14 مليوناً، ويكون عددهم الآن هو نفسه: خمسة ملايين، لكن من أصل 73 مليوناً؟. ويعتقد أوزيل أن عدد العلويين في تركيا لا يقل عن 25 مليوناً، معتبراً أنه لايمكن إجراء استطلاع تحت الضغط الذي تتعرض له الطائفة حتى الآن.

وتظهر الدراسة الحديثة أن العلويين هم الأكثر تعرضاً للمضايقات، إذ يقول نحو نصفهم إنهم لا يستطيعون ممارسة معتقداتهم بحرية. وهو تثبيت لشكوى العلويين المستمرة من عدم الاعتراف بهم كمذهب رسمي كالحنفية، وبالتالي حرمان أولادهم من تلقي التعليم الديني العلوي في المدارس وإجبارهم على تلقي تعاليم الحنفية.

كذلك، لا يتمثل العلويون في رئاسة الشؤون الدينية المقتصرة على السنّة، ولا يسمح لهم بتشكيل مجلس خاص بهم. كما لا يحصلون من الدولة على أية مساعدات لدور عبادتهم المسمّاة «بيت الجمع». كل ذلك دفع بالعلويين إلى النظر إلى العلمانية في تركيا على أنها مذهبية الجوهر، «يمكن تسميتها بالعلمانية السُنيّة». ورغم ذلك، يعد العلويون، وفقاً للدراسة ذاتها، الأكثر انفتاحاً على المذاهب الأخرى...

وفي السياسة، تصبّ أصوات العلويين في صالح الأحزاب الأكثر علمانية، وذلك رغم أن الحكومات العلمانية المتعاقبة لم تقدم أي تقديمات مهمة للعلويين. ويبدو أن لا خيار لهؤلاء، بغياب أحزاب تمثلهم، سوى دعم الأحزاب غير الإسلامية لمنع التأسيس لأنظمة دينية. ولذلك، لم ينجح حزب «العدالة والتنمية» حتى الآن في كسب أي شريحة مهمة داخل الطائفة العلوية.

لكن زعيمهم الأبرز عز الدين دوغان قال إنه على الأحزاب العلمانية ألا تنتظر بعد اليوم تأييداً تلقائياً من العلويين، وألمح إلى أن العلويين قد يدخلون الانتخابات النيابية المقبلة بأحزاب خاصة تمثلهم، بعدما تساوى العلمانيون والسنة في اضطهاد العلويين على مر التاريخين الوسيط والمعاصر»[1].

(1) (صحيفة «السفير» بتاريخ 4/4/2007). لمعرفة المزيد عن حال العلويين البائسة راهناً في تركيا يمكن للقارئ العودة إلى كتاب «العلويون في تركيا» ليوسف الجهماني، دار الكنوز الأدبية، بيروت، الطبعة الأولى عام 2003.

من المفارقات الغريبة حقاً أن تظهر تلك الدراسة الاضطهاد الممارس ضد شريحة من المجتمع التركي في ظل نظام علماني! وستكون المفارقة مدعاة للتأمل عندما ندرك أن تلك الشريحة، وبالرغم من ذلك الاضطهاد المُمارس عليها، لا تستغني أو تستبدل النظام التركي العلماني والولاء لتركيا راهناً بأي ولاء آخر! وهذا ما سمعته شخصياً من عرب أتراك أصلهم من قريتي الكائنة في الجبال الساحلية السورية أثناء زياراتهم المتباعدة للقرية!.

ومن الأمور التي استرعت انتباهي في المقالة آنفة الذكر هي وصف العلويين للعلمانية في تركيا بأنها مذهبية الجوهر، وقد اختزلوها بجملة «علمانية سُنية». وحقيقة الأمر هذا ماهو، راهناً، موجود في سوريا لدى طبقة أو شريحة عظمى من العلمانيين (المثقفة بطبيعة الحال)، إذ يمكننا القول في غالبيتهم إنهم علمانيون علويون وعلمانيون سُنّة وعلمانيون مسيحيون وعلمانيون أكراد وعلمانيون دروز وعلمانيون أرمن الخ... بكلمة أخرى، الطيف الأوسع من العلمانيين السوريين هو علماني لكن ضمن حدود طائفته أو عرقه أو مذهبه الديني.

وقولي هذا تترجمه الندرة في حالات الزواج المختلط في صفوف العلمانيين، لاسيّما جيل الآباء؛ وسيكون أكثر حدة ووضوحاً إذا كانت الفتاة الراغبة بزواج من خارج طائفتها ابنة لرجل أو مثقف علماني، ومن أي طائفة كان ذلك العلماني. وحالات الزواج التي رصدتُ بعضها في صفوف العلمانيين كان أغلبها نتاج

مكابرة أو مصلحة مادية، أو نزوة عاطفية من قبل هذه الفتاة أو ذلك الشاب، أكثر من كونه ناتجاً عن قناعة راسخة)[1].

وحال العلمانيين السوريين التي عنيت، ليست عن سوء نية إطلاقاً، بل ببساطة هناك تراكم تاريخي جرّاء موروث ديني أو عرقي هائل، قد يكون قابعاً في البنية النفسية، لدى هذا العلماني أو ذاك لا يستطيع تجاوزه بين ليلة وضحاها لصالح علمانية لم تتجذّر بعدُ

(1) طبعاً سيكون من السخف أن تناقش هنا الزواج المختلط بين أبناء رجال الدين، سواء أكان المسيحي ـ الإسلامي، أم ضمن الطوائف الإسلامية المختلفة. والحالة الوحيدة التي تم رصدها ـ حسب معلوماتنا المتواضعة ـ، هي زواج ابنتين لرجل دين علوي كان له شهرته في النصف الثاني من القرن العشرين، فقد تزوجت ابنتاه برجلين من الطائفة السُنيّة. ومن نافل القول إن مثل ذلك الزواج قام بالرغم عن أنف الأهل من الطرفين، خاصة أن أحدهما كان متديناً. لكن ما يسجل في هذه الحادثة، أنه لم يجر فيها أي شكل من أشكال الإرهاب الاجتماعي الذي عادة ما ينتهي بجرائم «الشرف»، وقد يكون السبب في ذلك كون «جرائم الشرف» منبوذة بحكم العرف والعادة في صفوف الطائفة العلوية. وحالياً ثمة شخصية ثقافية سورية متميزة، لا تجرؤ زوجته حتى الآن أن تعلن عن زواجها منه أمام أهلها خشية منهم، ذلك نتيجة الاختلاف المذهبي الديني، على الرغم من مضي أكثر من ثلاث سنوات على ذلك الزواج!.
وقد كان من الأمور التي لفتت انتباهنا، راهناً، في حالات الزواج المختلط، هو تعصب الأبناء للمذهب الديني للأب حال كانوا يعيشون في محيط أكثريته العددية مماثلة لمذهب الأب، وإذا كانوا يعيشون وسط أكثرية عددية مماثلة للمذهب الديني للأم فإن التعصب يكون لها. وكأننا بالأبناء من خلال تعصبهم ذاك، وهو يفوق عادة تعصب أتباع المذهب بالوراثة من قبل والدين متماثلين مذهبياً، يريدون التأكيد بشدة في ولائهم للأكثرية التي يعيشون وسطها.، وكأنهم في تعصبهم (الزائد) هذا يبغون تقديم شهادة «حسن سلوك» بحيث يصبحون مقبولين اجتماعياً ضمن الأكثرية التي يعيشون وسطها!.

لا في المجتمع ولا في وعي هذا العلماني أو ذاك!. خذ مثالاً على ذلك رفض ميشيل عفلق لزواج أخته ماري من صديقه نزيه الحكيم، وقد كان هذا الأخير من أشد المعجبين بعفلق مؤسس البعث «العلماني»!، ولم يكن رفض عفلق لمثل ذلك الزواج بسبب اختلاف الدينين «بل بسبب محافظته وتقليديته»[1]!.

يضاف على ما سبق أن القانون السوري يرتكز في بعض مبادئه على أدبيات ونصوص إسلامية، بعضها لا يراعي مشاعر الآخرين وحقوقهم، منها على سبيل المثال لا الحصر، نسبة الأبناء (إذا كان الزواج بين شخصين أحدهما من الدين المسيحي والآخر من الدين الإسلامي) إلى «أشرف الوالدين ديناً»، طبعاً أشرف الوالدين ديناً هنا هو المسلم!، وهذا من شأنه أن يعوق الكثير من حالات الزواج الإسلامي ـ المسيحي، لما في تلك النظرة من انتقاص لحقوق المواطن المسيحي ومشاعره. وكما يروي نبيل الشويري لصقر أبو فخر أنه عندما تزوج الأستاذ البعثي (المشهود له بنظافة الكف وصدق الوطنية وسعة الثقافة) منصور الأطرش (الدرزي) أخت نبيل (المسيحية)، وكان ثمة صداقة عائلية قوية بين العائلتين، رفض والد الفتاة ذلك الزواج بسبب من غياب قانون مدني للزواج في سوريا[2].

(1) (سورية وحطام المراكب المبعثرة، ص69. مصدر سابق ذكره).

(2) (المصدر السابق، ص 67). طبعاً والزواج الذي نعني تم وفي الكنيسة بناء على رغبة منصور الأطرش احتراماً منه لمشاعر والد زوجته الذي بقي مقاطعاً له قرابة الأربعة عشر عاماً.

وقريباً من هذا المعنى يذكر مسعود ضاهر أثناء حديثه عن زواج الشوام بالمصريين، فقد عُرف المهاجرون من الفلسطينيين واللبنانيين والسوريين بـ«الشوام» وقد حملوا معهم «أمراضهم المذهبية وجعلوا الرابطة الطائفية أقوى من الرابطة الوطنية، لذلك تمايزت كل طائفة عن سواها بالنوادي والجمعيات الخيرية والكنائس والمستوصفات. وفي حال الخروج من الطائفة تبقى رابطة الدين الواحد.. ونادراً ما خرج الشوام في علاقتهم الاجتماعية، خاصة شؤون الزواج، من دين لآخر لابل من طائفة إلى أخرى طيلة القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين. وكان المسلمون الشوام أكثر انخراطاً من إخوانهم المسيحيين في المجتمع المصري في حين كان تقارب المسيحيين أكثر بروزاً مع الجاليات الأوربية خاصة في الإسكندرية حيث سجلت حالات كثيرة للزواج»[1].

وتحيلنا مقالة الباحث محمد نور الدين ـ سابقة الذكر ـ للنظر، بطريقة غير مباشرة، إلى وضع الأقليات الدينية (وحتى العرقية) في مختلف أنحاء العالم العربي. فمثلاً لا يخفي بعض السُنّة السوريين (بعضهم علماني كما يقدّم نفسه للمجتمع) امتعاضهم من كون أن أقلية دينية هي التي تحكم البلد في حين هم الأكثرية! (طبعاً لن أناقش أو أجادل أحداً في ما إذا كانت حقاً أقلية بالمعنى الطائفي للكلمة هي التي تحكم أم لا، وذلك نظراً لتفاهة الفكرة من أساسها

(1) («هجرة اللبنانيين إلى مصر ـ هجرة الشوام»، منشورات الجامعة اللبنانية، 1986، ص59).

تحديداً في سوريا). وذات الشريحة الشاكية تغضّ النظر عن كون دولة كالبحرين من يحكم فيها هم الأقلية (السُنيّة) قبالة وجود أكثرية عددية شيعية!.

لا بل عندما يتحدث بعض السُنّة المتدينين (من وجهة نظرهم كونهم الأكثرية من الناحية العددية) في سوريا، أو خارجها من السوريين المنفيين، عن الاضطهاد الممارس بحقهم - حسب وجهة نظرهم طبعاً - فإنهم يتجاهلون تجاهلاً كلياً الاضطهاد الذي تمارسه دولة يفتخرون بها وبإخوتها كالسعودية مثلاً بحق الشيعة فيها، على الرغم من أن الشيعة مكوّن اجتماعي مهم للمجتمع السعودي، إذ تكاد تصل نسبتهم إلى الأربعين في المئة!، وكذلك يتجاهلون ما يجري في البحرين من اضطهاد بحق الشيعة، وفي مصر بحق الأقباط[1]. وقد يكون الاضطهاد الممارس ضد الأقباط في مصر هو الذي دفع بالبابا شنودة للإعلان بأن «الأقباط في مصر لا يطمحون بالرئاسة ولا بحزب مسيحي»[2]. وقد بلغ حدّ اضطهاد الشيعة في الكويت إلى درجة قال فيها الكاتب الشيعي عبد الحميد دشتي: «أن تكون شيعياً في الكويت يعني أن عليك أن تقسم خمس مرات في اليوم بعد كل صلاة أنك تكره إيران وتحب إسرائيل»[3]!.

---

(1) بلغ الاضطهاد بحق الأقباط في مصر إلى درجة كتب معها أحد الكتّاب المصريين المسلمين مقالاً بعنوان: «مواسم قتل الأقباط»، وذلك عقب المجازر التي يتعرضون لها بين فينة وأخرى، (موقع «آفاق» الالكتروني. 11/ 6/ 2008).

(2) («العربية نت» / 20/ 3/ 2007).

(3) (جريدة «الأخبار» اللبنانية، 14/ 3/ 2008).

ونستطيع أن نذكر هنا (وهذا ما يذكره بعض السُنّة بطبيعة الحال) الاضطهاد السياسي أوربما الديني ـ الذي تمارسه إيران الشيعية بحق 15 مليون سُنيّ يعيشون في إيران، أو الاضطهاد الذي يمارسه بعض الشيعة حالياً ضد بعض السنة في العراق بعيد سقوط بغداد 2003. ونستطيع أن نذكر كذلك الاضطهاد الديني الممارس من قبل (الدولة) والأكثرية الدينية ضد أقليات دينية، كالبهائية في مصر)[1] والقادرية في الكويت، وهلمّ جرا...

ولم يكن عبثاً أن يلفت الاضطهاد الديني الممارس من قبل الأكثريات الدينية بحق الأقليات انتباه جهات ومؤسسات خارجية، فكما رأت «هيئة استشارية أمريكية وللمرة الأولى»[2] أن ثمة انتهاكات واضحة للحريات الدينية في كل من السعودية ومصر والعراق!.

ترى هل نستطيع أن نمرر هنا سؤالاً خبيثاً مفاده: إن كان الاضطهاد يُمارس بحق الآخر على يد ابن «الملّة» فيا مرحباً به، أما

(1) (حُرمت فتاة بهائية من الثانوية العامة في مصر لأنها بهائية!، فقد علمت الفتاة خلود حافظ عبده «برفض رئيس الكونترول المركزي للثانوية العامة قبول استمارة التقدم لامتحان الثانوية في مرحلته الأولى، والسبب أنها لم تكذب وكتبت في خانة الديانة في الاستمارة «بهائية» كما هو مكتوب بالضبط في شهادة ميلادها» (موقع الأوان الالكتروني، 24/ 3/ 2008).

(2) («CNN»)، 3/ 5/ 2007). وفي هذا السياق يمكننا أن نفهم أيضاً معنى الرسالة التي وجهها البطريرك غريغوريوس الثالث إلى المسلمين، والتي وزعتها كنيسة الروم الأرثوذكس في فيننا بمناسبة عيد الفصح لدى الطوائف المسيحية الشرقية، عندما قال غبطته: «الهواجس التي تنتاب المسيحيين ومواقع التخوف عندهم والتي تدفعهم إلى الهجرة ليست أسباباً دينية بحتة، ولكنها ذات طابع اجتماعي، قومي، حضاري، وأيضاً ديني»، (آكي، 4/ 4/ 2007).

إن كان يُمارس علينا من قبل الآخر فلا يجوز السكوت عليه؟، طبعاً أطرح السؤال على ذاتي قبل أي شخص آخر.

* * *

ومن المفارقات التي تدعونا للتأمل كذلك، هو التحالف القائم والوثيق العرى، راهناً، وبطريقة مباشرة، بين «جبهة الخلاص الوطني» بقيادة كل من السيد عبد الحليم خدام النائب السابق لرئيس الجمهورية السورية والسيد علي صدر البيانوني المراقب العام للإخوان المسلمين في سوريا مع دولة كالسعودية، وهي الدولة التي عُرفت بممارسة أنواع الاضطهاد كافة بحق مواطنيها!، ضد النظام البعثي في سوريا بذريعة أنه نظام قمعي يضطهد مواطنيه وضد التطور وما شابه ذلك «؟!».

وفيما يخصّ انتهاك السعودية لمواطنيها، وهذا ما يدركه كل من السيدين خدّام والبيانوني، نرى أنه لم يكن عبثاً أن لا يَسلم اليوم الثاني من الزيارة التي قام بها الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز، إلى بريطانيا أواخر تشرين الأول من عام 2007 (حيث المرأة ملكة ـ حسب العنوان الرائع لصحيفة «الأخبار» اللبنانية)، من احتجاجات ومظاهرات!، ففيما كان موكبه يتجه نحو قصر باكنغهام، صاح متظاهرون في موكبه: («قتلة. . جلاّدون» و«عار عليكم»، في إشارة منهم إلى سجل حقوق الإنسان السعودي الحافل بالاضطهاد، والى الفساد في صفقة «اليمامة» للسلاح)[1].

---

(1) («رويترز»، «الأخبار» اللبنانية/ 31/ 10/ 2007).

وشبيه من تلك الاحتجاجات واجهها الملك ذاته إبان زيارته إلى برلين عقب زيارته إلى لندن من قبل وسائل الإعلام الألمانية المقروءة والمسموعة والمرئية.

والأمر نفسه شهدناه عندما تحالف الإخوان المسلمون في سوريا مع النظام العراقي في عهد الرئيس الراحل صدام حسين ضد نظام الرئيس الراحل حافظ الأسد وحربهم ضد نظامه في فترة من سبعينات وثمانينات القرن الماضي، علماً أنه من المتفق عليه أن نظام البعث العراقي فاق في استبداده وتجبره نظام البعث السوري!.

ولعله من المضحك/ المبكي أن حزباً يسارياً كحزب الشعب الديموقراطي في سوريا (عندما كان اسمه: الحزب الشيوعي السوري ـ المكتب السياسي) وبزعامة السيد المحامي المُعارض رياض الترك قد تحالف ستنذاك مع البعث العراقي كذلك، لابل قد وصف الأحداث الدامية في سوريا ستنذاك التي ذهب ضحيتها الأبرياء من كلا الطرفين جرّاء الصراع بين السلطة البعثية والإخوان المسلمين بـ«ثورة المدينة (قاصداً السُنّة) على الريف (قاصداً العلويين)»!. من هنا كان سؤالي سابق الذكر حول ما إذا كان الاضطهاد على يد ابن «الملّة» فيا مرحباً به، أما إن كان يمارس علينا من قبل الآخر فلا يجوز السكوت عليه!.

❊ ❊ ❊


ABU ABDO ALBAGL

ـ 6 ـ

إن الاضطهاد الذي سبق الحديث عنه، يُحيلنا أيضاً للنظر إليه بوصفه عنصراً مهماً من عناصر تكوين هُويّة ما والوعي بها إزاء الآخر. خاصة إذا كان الاضطهاد ممزوجاً بذاكرة جمعية أو شبه جمعية لشريحة اجتماعية ما، وينطوي على الكثير من الفجائع والمواجع.

ونجد هذه الحالة، راهناً، في وعي الأرمن بهُويّتهم الخاصة بهم بُعيد المجازر التي تعرضوا إليها عام 1915 على يد الأتراك بمساعدة الأكراد، تحديداً أرمن الشتات. ويُلاحظ أن تعصّب الأرمن لعرقهم ـ شأنهم في هذا شأن الأكراد ـ أقوى من تعصبهم للطائفة المسيحية التي ينتمون إليها. فمثلاً لا غضاضة لدى الأرمني الكاثوليكي ـ الذي يعيش في سوريا أو لبنان ـ من الاقتران بأرمنية أرثوذكسية تعيش في البلد نفسها، والعكس صحيح. لكن ثمة صعوبة في أن تجد أرمنية كاثوليكية تتزوج بكاثوليكي عربي!. ومن نافل القول إن السبب في ذاك التعصب ناجم عن الشعور العميق

بالاضطهاد، لاسيّما إن الذاكرة الجمعية للأرمن ـ خاصة أرمن الشتات ـ لم تتقيّأ بعد المجازر التي مُورست بحقهم.

كما يمكننا ملاحظته في الشعور الذي يعتري العرب والمسلمين القاطنين في بعض الدول الغربية خاصة الأوربية، لاسيّما في السنوات الأخيرة، إذ إن أحد أهم أسباب تطرف بعضهم هو شعورهم بالاضطهاد، إما على أساس عرقي أو ديني أو ثقافي وقد يكون على أساس ذلك كله!، من قبل سكان البلد المضيف. وفي حالة العرب المسلمين المقيمين في الغرب هذه يحضرني قول لأمين معلوف، إذ يقول للطرف المقيم: «كلما تشبّعتم من ثقافة البلد المضيف استطعتم إشباعه من ثقافتكم»، ويقول للطرف المستضيف: «كلما شعر المهاجر باحترام لثقافته الأصلية انفتح على ثقافة البلد المضيف»[1].

ولعل سوء حالة العرب والمسلمين المقيمين في الغرب (الأوربي) يتحمّل وزرها الطرفان، المهاجر والمُضيف لا المُضيف فحسب، بدليل أننا لا نسمع عن اضطهاد مماثل للعرب والمسلمين في أي من بلدان أمريكيا الجنوبية على سبيل المثال، والسبب في ذلك هو اندماجهم بتلك المجتمعات عن رضا وقناعة، وهذا ما سنتطرق إليه في حينه. لابل إن البرازيل هي التي تبرعت، منذ فترة قريبة، بإيواء فلسطينيي العراق، البالغ عددهم قرابة 150عائلة فلسطينية، الذين بقوا مرميين في العراء شهوراً طوالاً في ظل تجاهل

(1) (أمين معلوف، «الهُويّات القاتلة»، ص41 ـ 42، دار النهار للنشر ـ بيروت).

عربي رسمي وشعبي!، إلى درجة أصبحت معها أي «البرازيل أرض الميعاد الفلسطيني»![1].

ومن النماذج التي ترجح لدينا عدم إمكان قابلية بعض المسلمين بالانفتاح على الثقافة الغربية، وسط البلدان التي يعيشون فيها في أوربا، دعوة الشيخ عدنان إبراهيم (وهو نمساوي من أصل فلسطيني) المسلمين في النمسا إلى عدم نكاح «الكتابيات» خصوصاً وأنها «دار حرب» أي النمسا!، ما أثار غضباً واستياءً في الشارع النمساوي. وقد علقت صحافية نمساوية بالقول: «لا يجوز هذا من أستاذ بالأكاديمية الإسلامية المفروض أن يعلّم الشباب المسلم قيم التسامح والاندماج داخل مجتمعهم النمساوي. ومن الخطير أن تتسرب أفكاره التكفيرية والسياسية إليهم، خاصة أن الحكومة (النمساوية) تدعم هذه الأكاديمية بثمانية عشر مليون يورو سنوياً»[2]. ومن سخريات القدر أن الشيخ المذكور يرأس جمعية لقاء «الحضارات»!، إضافة إلى عمله إمام وخطيب مسجد «الشورى» في الحي الثاني في فيينا. ولعلّ ما سبق قوله هو ما يفسر لنا ـ في أحد جوانبه ـ أن تحذر آليسون روف، إحدى أعضاء برلمان

---

(1) («محيط»، علي عبد العال، 28/ 10/ 2007).

(2) (العربية نت، 4/ 1/ 2007). إذاً والحال هذه لم يكن من المستغرب أن يحذر المونسنيور يورغ غاينسفين، سكرتير البابا بندكتوس السادس عشر من أسلمة أوربا!، فقد سبق أن حذر (مما وصفه بـ«أسلمة» أوربا، مشدداً على ضرورة تمسك القارة بجذورها المسيحية بهدف الحفاظ على هويتها)، (صحيفة «السفير»، 27/ 7/ 2007).

الكنيسة الأنجليكانية (سينود) في حديث لها إلى صحيفة ديلي تلغراف: «إن على الكنيسة أن تتجاوز خلافاتها وتركز جهودها على التصدي للإسلام في بريطانية»[1]، وتتهم روف الحكومة البريطانية «بأنها ـ لأسباب تتعلق بالحساسية السياسية ـ تتحاشى إعاقة نمو التجمعات الإسلامية التي ترفض الاندماج مع غيرها مشيرة إلى أن بعض الأئمة مثلاً لايتعلمون اللغة الانكليزية»[2].

وإذا ما دققنا النظر في رأي السيد الشيخ محمد حسين فضل الله (المرجع الشيعي المعروف)، قد يمكننا فهم أحد أوجه استعصاء اندماج العرب المسلمين في المجتمعات الغربية، إذ يقول: «إننا لا نعتبر الفكر الإسلامي والطرح الإسلامي طرحاً يُشجّع التقسيم على الطريقة الحديثة لأننا لن نقبل بدولة إسلامية في دائرة خاصة... إننا عندما نتحدث عن دولة إسلامية نتحدث عن دولة إسلامية في حجم العالم، على أساس أن يحتضن العالم فكر الإسلام وعلى أساس أن ندعو إلى الإسلام بالحكمة والموعظة الحسنة بالأساليب الحضارية السياسية وغير السياسية، ليكون الإسلام دين الحياة كما كان في فترة سابقة، الدين الذي يشمل المنطقة كلها ويتجاوزها إلى مناطق أخرى»[3].

---

(1) («الجزيرة»، 28/ 6/ 2008).

(2) المصدر السابق.

(3) (السيد محمد حسين فضل الله، «من أجل الإسلام». دار التعارف للمطبوعات، سنة 1989، ص603 ـ 604).

وقد يكون ذلك الوعي المتجذّر في وعي المسلم بأن الإسلام دين ودولة هو أحد معوقات مثل ذلك الاندماج في المجتمعات الغربية. والى حد ما، فقد ترجم، مرة أخرى، السيد الشيخ محمد حسين فضل الله ذلك الوعي بقوله: «إننا نطرح الإسلام فكراً شاملاً ينطلق ليكون مشروع حكم وقانون ونظرية في الشأن السياسي والاقتصادي والحياتي بشكل عام... نحن ندعو إلى أن يحكم الإسلام العالم ولكننا لانفرض الإسلام بالإرهاب والتعسف بل نفرضه من خلال القناعة التي تحتضن الإسلام من خلال احتضانها للحقيقة»[1].

الاضطهاد ذاته يمكننا إسقاطه على العلويين في سوريا إلى ما قبل سنة 1963. وقد تكون الطائفة العلوية هي الطائفة الوحيدة من ضمن الطوائف المكونة للمجتمع السوري التي لم يسبق لها أن تحدثت عن الاضطهاد السياسي والديني الذي لحِق بها عبر التاريخ بالقدر الذي «يليق» باضطهاد كذاك!، وكأن الحديث عنه أمر، ولو من وجهة نظر تاريخية، معيب وشائن وخيانة وطنية، أو موقف فكري رجعي أو طائفي!. هذا إن لم تكن هي أكثر الطوائف التي تعرضت لاضطهاد، عبر تاريخها، بسبب من معتقد ديني!.

وأولئك الذين يتحاشون الحديث عن ذاك الاضطهاد، بدافع من هذا السبب أو ذاك، يتجاهلون أثره في التكوين المعرفي والنفسي لشريحة اجتماعية ما، ومدى أثره في تكوين الهُوية!.

(1) المصدر السابق. ص 593

وقبل أن نسترسل بالحديث عن بعض صور الاضطهاد التي مُورست بحق العلويين، من الجدير أن نلفت الانتباه هنا إلى الاضطهاد والاضطهاد المضاد الذي كانت تتبادله الطائفتان العلوية والإسماعيلية في جبال العلويين في العهد المملوكي، وهو اضطهاد نادراً ما كان يخلو من ارتكاب مجازر ومجازر مضادة. ومالفت انتباهي هو ندرة كتب التاريخ التي وقعت بين يديّ التي تتحدث عن تلك الفترة المقيتة، وان كانت الذاكرة، شبه الجمعية، للعلويين والإسماعيليين، تختزن الكثير من تلك الصور المرعبة في طياتها!. لكن، ومن حسن الحظ، يبدو أن الطرفين ـ بشكل عام ـ قد تجاوزا تلك التواريخ المفجعة. وإن حصلت بعض الأحداث العابرة في ما بعد هنا أو هناك، كما جرى في بلدة «القدموس» ومدينة «مصياف» السوريتين منذ قرابة الثلاثة أعوام.

* * *

وقد تكون من المفارقات التي لاحظتها وأنا أتعقب قضايا الاضطهاد، إن الآخر الذي يمارس الاضطهاد ـ أياً كان هذا الآخر ـ يتذكّر دائماً من اضطهَده، لكنه نادراً ما يتذكّر أنه هو بدوره يمارس أو مارس الاضطهاد على آخر ما!، فمثلاً الأكراد في سوريا، وسواها، يذكرون دائماً الاضطهاد المحيق بهم والممارس ضدهم، سواء من قبل النظام العراقي في عهد الرئيس الراحل صدام حسين أو النظام السوري أو من قبل علمانية الدولة التركية راهناً، لكنهم لا يذكرون نهائياً مساعدتهم للأتراك العثمانيين أثناء اضطهادهم

للأرمن!، أو اضطهاد بعضهم للعلويين من بعد أن أتى صلاح الدين الأيوبي بذلك البعض إلى جبال العلويين!.

والطريف في الأمر أن الأكراد حالياً يعانون متاعب جمّة ومشاكل عدة مع الأتراك الذين كانوا حلفاءهم ذات سِنيّ مضت!. وراهناً يقوم أكراد كردستان العراق باضطهاد الأقليات العرقية العربية (السنيّة) وسواها من أقليات، وما جرى (ويجري) في مدينة كركوك العراقية من خلال سعي الأكراد لإخلائها من العرب (السُنّة)، الذين تمّ توطينهم في سبعينات القرن الماضي بإشراف الرئيس (الراحل) صدام حسين، خير دليل على ما جنحنا إليه!.

وبعض شخصيات السلطة البعثية السورية التي مارست الاضطهاد ـ أياً كان نوع هذا الاضطهاد ـ بحق المجتمع، تنسى أنها مارست وتمارس الاضطهاد متذكرة (باللاوعي) فقط أنها كانت مُضطهَدة في ما سبق! والعكس صحيح.

وإذا ما حددت أكثر، قاصداً ببعض السلطة البعثية بعض الشخصيات العلوية الرسمية من دون تعيين، سنرى أن تلك الشخصية العلوية الرسمية أو هذه قد تكون اضطهَدت المواطن العلوي قبل اضطهادها لأي مواطن آخر من أية طائفة أخرى!، وهنا دافع الاضطهاد سياسي سواء أكان واقعاً على المواطن العلوي أم سواه!، والأمثلة في هذا الجانب أكثر من أن تحصى.

ويكاد يوجد شبه إجماع من طبقة المثقفين والمفكرين وقادة الرأي، إضافة إلى القوى السياسية السورية المُعارضة كافة (داخلاً

وخارجاً)، وبمختلف أشكالها وأطيافها، أن الاضطهاد الذي مارسته (وتمارسه) السلطة البعثية لا يستثني أحداً من معارضيها في المجتمع السوري، هذا إن لم نقل إن عقوبة المُعارض العلوي تكاد تكون مضاعفة[1]!.

وقد يستغرب القارئ حال قلت له، نقلاً عن مساجين سياسيين سوريين سابقين، إن ضباط المخابرات السوريين الذين كانوا أكثر شراسة في تعاملهم مع المساجين، كانوا من الطوائف الأخرى غير العلوية!. والسجين الراحل محمد عبود من قرية بسنادا (قضاء اللاذقية)، وهو علوي المنشأ، قضى نحبه عام 1981 تحت التعذيب على يد ضابط مخابرات غير علوي، وكان السجين عبود ينتمي إلى رابطة العمل الشيوعي!.

طبعاً لا يخفى على ذي بصيرة سبب كون الضباط غير العلويين هم الذين كانوا الأكثر عنفاً إبان حملة الاعتقالات التي شهدتها سوريا في ثمانينات القرن الماضي. علماً أن هذا لا ينفي أن الكثير

(1) مثال ذلك الحكم الذي صدر بحق الدكتور عارف دليلة ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ إبان ما عُرف بسجن أزهار ربيع دمشق، وقد طال عشرة ناشطين ومثقفين سوريين، إذ حُكم على عارف دليلة بعشر سنوات في ما حُكم من تبقى من زملائه في ربيع دمشق بالسجن مدة خمس سنوات، وقد كان من ضمنهم النائبان السابقان رياض سيف ومأمون البني. وهذا ما يؤكد أن دافع الاضطهاد سياسي وسلطوي بحت، وعقوبته على أبناء الطائفة العلوية مضاعفة.. ناهيك عن النبذ الاجتماعي الذي عادة ما يتعرض له بعض العلويين المعارضين في أوساط بيئاتهم الاجتماعية.

من ضباط المخابرات العلويين اشتهروا بالعنف والشراسة التي لم تكد تستثني معارضاً للسلطة في المجتمع في مرحلة من مراحل الحكم البعثي.

أضف إلى ذلك أن المذهب العلوي ليس تبشيرياً بطبيعته وجوهره حتى نقول ـ أنها فكّرت ـ أي تلك الشخصية العلوية الرسمية المفترضة ـ بفرض مذهبها الديني على سواها!، لكن يمكننا الزعم أن العكس حدث ومازال يحدث الآن، وإن كان بطرق مختلفة.

ومهما يكن من أمر، يبقى القول إن سوريا لم تشهد في عهدها الحديث، على الأقل في مرحلة الحكم الوطني، قيام أي مسؤول كان، ومن أية طائفة كان، بفرض مذهبه الديني على آخر ما، اللهم باستثناء محاولة الشيخ مصطفى السباعي المرشد العام (الأسبق والمؤسس) لحركة الإخوان المسلمين في سوريا، وذلك عندما حاول، بطريقة ديموقراطية (نقول ديموقراطية ليس لقناعتنا بأن الفكر الإسلامي على الطريقة الإخوانية ديموقراطي في بنيته المعرفية ومرجعيته الفكرية، بل لأن المناخ السياسي والاجتماعي السائد حينذاك لم يكن يسمح له إلا أن يكون كذلك)، في فترة من فترات الحكم الوطني بأسلمة الدولة من خلال جعل الإسلام دين الدولة، ولم يُكتب لمحاولته تلك النجاح.

وقد صرّح حينها السياسي الكبير فارس الخوري للصحف مُعارضاً بشدة أسلمة الدولة بالقول: «الدين لله والوطن للجميع».

وبطبيعة الحال كان ثمة العديد من القوى السياسية من سُنّة (علمانيين) ومسيحيين عارضت فكرة أسلمة الدولة تلك سنتذاك[1].

وقد سبق أن «لعب شكري القوتلي وجميل مردم لعبة تافهة. أرادوا إثارة الانقسام في جبل الدروز، واستغلوا الامتيازات «الإقطاعية» لآل الأطرش في جبل الدروز، والنقد الذي بدأ يظهر في صفوف المثقفين ضد آل الأطرش. ومع أن «الطرشان» كانوا مؤيدين لشكري القوتلي، إلا أن القوتلي استغل هذه الأمور ووجهها ضد سلطان الأطرش لغاية وحيدة هي تفتيت الجبل (جبل الدروز)»[2].

❊ ❊ ❊

وفي ما يخصّ الاضطهاد وتذكُره، نجد، مثلاً، جماعة

---

(1) (على أثر ذلك «عقد المسيحيون مؤتمراً في دمشق، للمطالبة بأن يكون الدستور علمانياً لا طائفياً.. تمشياً مع روح العصر، وتطور الزمان. وقدموا لرئيس «المجلس التشريعي«، ولرئيس الجمهورية، اعتراضاً على اقتراح «الإخوان المسلمين«.. وكان موقف «حزب البعث«، ويمثّله «جلال السيد» في اللجنة.. عنيفاً وصارماً في مقاومة اقتراح «الإخوان المسلمين» ومؤيديهم. وأخيراً.. وبعد جهود مضنية، استمرت عدّة أشهر، تمكن «رشدي كيخيا» من إقناع «السباعي» بوضع فقرة «دين رئيس الدولة الإسلام». ووضع في مقدمة «الدستور»: «الفقه الإسلامي» هو المصدر الرئيس للتشريع، و«الأحوال الشخصية.. لجميع الطوائف مصونة ومرعية»». (مذكرات الدكتور عبد اللطيف اليونس، ص 335. الطبعة الثانية سنة 1997، دمشق).

(2) (سورية وحطام المراكب المبعثرة، ص 130. مصدر سابق ذكره).

الإخوان المسلمين في سوريا وسواها من حركات دينية متطرفة، وحتى السُنّي المتزمت دينياً، وإلى حد ما السُنّي بالمفهوم الوطني وسواه من مختلف شرائح المجتمع السوري، يتذكّر دائماً ما جرى في مدينة «حماه»[1] السورية إبان صراع الإخوان المسلمين مع النظام البعثي في ثمانينات القرن الماضي.

ومن نافل القول أن ذلك الصراع كان سياسياً هدفه السلطة، ولا يحمل بعداً دينياً من قبل السلطة وإن جرت بعض الممارسات الطائفية من قبل بعض السلطة في حينها وهي ممارسات لا يمكننا تبريرها، مثال ذلك إقدام بعض السلطة على القيام بمجزرة تدمر 27 حزيران من عام 1980 ويقال ذهب فيها ضحايا قرابة 550 شخصاً من الإخوان المسلمين كردة فعل، من قبل ذلك البعض، على محاولة اغتيال الرئيس حافظ الأسد (طبعاً العدد يفوق الألف وفقاً لتقديرات الإخوان المسلمين)، غير أنه كان ينطوي -أي ذلك الصراع - على الكثير من الأبعاد الطائفية من قبل الإخوان المسلمين الذين وظفوا الدين لأغراض سياسية، وهناك من يقول إن الطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين رفعت سنتذاك شعاراً مفاده «من قتل علوياً فقد

(1) شخصياً، لا يخامرني شك، أن الإخوان المسلمين هم من وضع مدينة حماه في ذلك الوضع الذي نتألم كلما تذكرناه، من خلال استخدامهم للمساجد ولمنازل الناس الآمنة إبان ذلك الصراع، ناهيك بخطابهم التحريضي الطائفي سنتذاك الخ . . . ولعلها من سخريات القدر أننا نكاد نشهد حلفاً وثيق العرى يجمع المسؤول عن مجزرة تدمر بالإخوان المسلمين! . ولا غرابة في هذا، إذ «بطل» مجزرة تدمر هو الوجه الآخر لـ«بطل» مجزرة المدفعية في حلب.

دخل الجنة»، وهذا ما نكره واستنكره السيد علي صدر البيانوني المراقب العام للإخوان المسلمين في سوريا من خلال حوار أجريته معه[1]. لكن السُنّي ذاته، الإخواني بالدرجة الأولى، قد لا يتذكّر نهائياً ما ارتُكب بحق العلويين عبر التاريخ!، وليس بالضرورة أن يكون التاريخ هنا بعيداً!.

فعلى سبيل المثال، ليس عبثاً أن تجد ذاكرة الكثير من أبناء الطائفة العلوية تختزن في طياتها مثلاً شائعاً في مناطقهم، مفاده: «متل قتل النصيري بالسوق»، وهذا الاختزان للمثل سابق الذكر في طيات الذاكرة لم يأت من فراغ!. ولعلي أضيف أنه من المسلّم به أن المثل لا يأتي من جرّاء حدوث حالة فردية أو استثنائية!، بل يأتي عندما يكون الأمر قد وصل إلى مستوى الظاهرة!.

ولعل في ما قاله الشيخ علي سلمان (والد الشيخ الثائر صالح العلي) للوالي العثماني ضيا باشا الذي كان والياً على اللاذقية في مرحلة من مراحل القرن التاسع عشر وتحديداً في عام 1307 هجرية يؤكد ما ذهب إليه المثل الذي استشهدنا به آنفاً عن الاضطهاد قريب العهد نسبياً بحق العلويين على يد بعض السُنّة، إذ يقول الشيخ علي سلمان: «نحن بحاجة إلى مساجد ومدارس لتعليم أبنائنا، كل عدد من القرى فيها نسخة واحدة من القرآن الكريم، ليس عندنا مال ولا نستطيع تأمين كتب للقراءة، نحن لا نأمن الذهاب إلى المدن أفراداً، فلا نذهب إلا جماعات، وذهابنا لتدارك حاجاتنا، وإذا كنا اثنين أو

(1) (14/ 2/ 2006 موقع «الرأي» الالكتروني نقلاً عن صحيفة «القدس العربي»).

ثلاثة، يلهون بضربنا وسبنا ورمينا بالماء القذر. هذا واقعنا معهم»[1]، وكان من نتائج ذلك الاجتماع أن أوعز السلطان عبد الحميد ببناء خمسين جامعاً وخمسين مدرسة في جبال العلويين في القرن التاسع عشر، وقد تم ذلك بعد سنتين من اجتماع الشيخ علي سلمان مع الوالي ضيا باشا)[2].

لكن وبالرغم من الموقف الإيجابي للوالي ضيا باشا بُعيد اجتماعه بالشيخ علي سلمان، كان الوالي ذاته ينكّل ويخوزق العلويين في فترات راحته بغية التسلية!. فكما يذكر محمد هواش: «فإذا كانت الحروب سبباً في النكبات والمآسي لدى الجميع، فإن حالة السلم بالنسبة للعلويين لم تكن لتحمل يوماً الأمن والطمأنينة؛ بل إنها كانت تشهد أقسى فترات التنكيل بهم وتصفيتهم. وفي إحدى فترات السلم هذه، كان حاكم اللاذقية التركي ضيا باشا عندما يشعر بالملل يتفتق ذهنه عن أفضل التسليات فيكلّف بعض

(1) (راجع كتاب: «حياة المجاهد الأول ـ الشيخ صالح العلي» الصفحة: 39. تأليف وإعداد سلمان محمد يوسف. طباعة: إياس ـ طرطوس).

(2) يذكر ابن بطوطة في كتابه «رحلة ابن بطوطة»، دار صادر، بيروت، 1964، ص79 ـ 80 أثناء حديثه عن المساجد لدى العلويين: «وكان الملك الظاهر ألزمهم بناء المساجد بقراهم، فبنوا بكل قرية مسجداً بعيداً عن العمارة ولا يدخلونه ولا يعمرونه...»، شخصياً أشك في هذه الرواية، بدليل أنه لو كان ثمة مساجد لدى العلويين في ذلك الزمن كما يزعم ابن بطوطة لكان بعض بقاياها ما يزال موجوداً حتى الآن. من جانب آخر، لم يذكر أي مستشرق سبق وأن قام بجولة في جبال العلويين عن وجود لمثل تلك المساجد في ما مضى من زمن، وهذا سبب من الأسباب التي دفعت ببعضهم للاعتقاد أن العلويين عبارة عن بقايا نصارى.

«الانكشارية» بالإغارة على إحدى القرى «النصيرية» المجاورة والقبض على عدد من السكان واقتيادهم لحضرة الوالي الذي يأمر بوضعهم على الخوازيق، فينشرح قلب الباشا لمنظرهم وهم يتلونون ألماً ويعانون سكرات الموت البطيء، بينما أمعاؤهم تتمزق بوحشية، وضيا باشا يسحب أنفاساً من نرجيلته»[1].

وفي حالة قبول العلويين بالمذهب الحنفي، في القرن التاسع عشر عنوةً على يد أحد الولاة العثمانيين الذين تولوا إدارة شؤون اللاذقية، كونهم كانوا مستضعفين ومضطهَدين على أساس ديني، قبالة رضاهم إلغاء مذهبهم الديني خوفاً على أرواحهم من الآخر، هو مثال صارخ على الاضطهاد الممارس بحق شريحة اجتماعية على أساس ديني!.

ولعل في قبول العلويين في ذياك القرن بالمذهب الحنفي لا الجعفري، الذي كان ومازال مستبعداً في سوريا لأسباب ليس من الصعب معرفتها، وعملياً إن مثل ذلك الاستبعاد شكل من أشكال الاضطهاد راهناً، هو ما يُفسر لنا السبب في تشابه لباس رجل الدين العلوي مع رجل الدين السُنيّ (الحنفي) بما فيه من طربوش ولفّة بيضاء حوله، إضافة إلى العباءة، طوال عقود من الزمن (طبعاً صار الآن معظم رجال الدين العلويين يلبسون الطقم والكرافيه!). وربما الاضطهاد (التاريخي) سابق الذكر هو ما يعلل لنا، أحد أسباب، كون الطائفة الوحيدة في سوريا (والعراق

(1) («عن العلويين ودولتهم المستقلة»، ص 161، مصدر سابق ذكره).

سابقاً) بقيت من دون مرجعية دينية طوال تاريخها هي الطائفة العلوية)[1].

(1) علماً أنه جرت أكثر من محاولة لوجود مرجعية دينية للطائفة العلوية في سوريا، إحداها في ثلاثينات القرن العشرين والثانية في تسعيناته، وكانت في كل مرة توأد في مهدها من دون معرفة الأسباب! . ولعل غياب المرجعية الدينية لدى الطائفة العلوية بقدر ما ساعد أبناء الطائفة في الانفتاح والانعتاق من هيمنة رجال الدين بقدر ما جعل التغلغل الشيعي/الإيراني (بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران) سهل المنال في صفوفها، وطبعاً «معذورون» الأخوة آيات الله في إيران، إذ لا يضيرهم أن يكون لهم منفذ على البحر المتوسط ولو بعد قرن من الزمن»؟!».
ومن الطبيعي أن العلوي (أو الإسماعيلي أو الدرزي الخ. . .) الذي يصير شيعياً أو سُنيّاً سيغدو ملكياً أكثر من الملك. قلتُ سنياً باعتبار أن الغزو الآن على الساحل السوري ومدنه وجباله متمثل بالحركة النشطة في شراء العقارات والأراضي والأسواق التجارية الكبرى من قبل فئة من تجار حلب والذي ثمة من لا يراه شراءً وقدوماً بريئاً خاصة أن مبالغ خيالية تُدفع ثمن العقار!، والبعض يعتقد أنه بتوجيه سعودي، لاسيّما في هذه الظروف التي تعيشها المنطقة. وفي حال صدق ذلك الاعتقاد فإن دافع مثل تلك الحركة هو العلاقة الوطيدة بين الحنبلية والوهابية، حسب ما يرى البعض! . ومثل هذه «اللعبة» تمارسها الكثير من الدول، فمثلاً سبق أن «أثار مخطط سعودي لتوطين مجنسين يمنيين في جنوب السعودية مخاوف لدى شيعة المملكة من تعديل الخريطة الديموغرافية في المنطقة، ولا سيّما أن المجنسين الجدد من الطائفة السنيّة. وطلب الشيعة من السلطات التخلي عن خطط التوطين» (19/ 2/ 2008. جريدة «الأخبار» اللبنانية. نقلاً عن رويترز).
ولتبيان مسألة العقارات يُذكر عن صدام حسين أنه أراد أن يعيد بغداد إلى ما كانت عليه قبل عهد عبد الكريم قاسم، أي مدينة ذات أكثرية سنية. فأصدر قوانين سريّة بدأ تطبيقها في الدوائر العقارية، فإذا كنت شيعياً فممنوع عليك التملّك في بغداد. وهذه أولى الدرجات. أما إذا كنت شيعياً ومالكاً لعقار تريد بيعه فيجب عليك بيعه لشخص سُنيّ حصراً. ولعل المراقب لحركة شراء العقارات في الساحل السوري، خاصة لرجال أعمال (ورجال عاديين) سعوديين وإماراتيين وهابيين، أو حنبليين سوريين، من حقه الشك بأن الوهابية السعودية تعمل في=

طبعاً كثيرة هي الحالات التي اضطر فيها الكثير من العلويين إلى التسنن في العهد العثماني، لاسيما في عهد السلطان سليم الأول والسلطان سليمان القانوني، كما جرى في مدينتي حلب واللاذقية، وما جاء في كتاب «تاريخ العلويين» لمحمد أمين غالب

= سوريا وفق مخطط قريب من نظرية صدام حسين التي طبقها في بغداد، مع فارق بسيط في الحالة السعودية ألا وهو أنها في عملها هذا تنطلق مما يُشاع عن مخطط الشرق الأوسط الجديد. واللافت للانتباه هو المبالغ الفاحشة التي تُدفع ثمناً للدنم الواحد، فعلى سبيل المثال السعر الحقيقي للدنم في بلدة حميميم في قضاء مدينة جبلة على الساحل السوري قرابة المائتي ألف ليرة سورية، مايعادل أربعة آلاف دولار أمريكي، دفع رجل سعودي في الدنم ثلاثة ملايين ليرة سورية في شتاء 2007، وقس على هذا المنوال!.

ويكفي أن نستحضّر الخبر الذي أوردته صحيفة «السفير» اللبنانية نقلاً عن صحيفة «يديعوت احرونوت» تحت عنوان «السعوديون يكتشفون يافا»، وقد أتى في الخبر مايلي: «إن رجال أعمال سعوديين بدأوا في الآونة الأخيرة شراء «أملاك نادرة» في حي العجمي العريق في مدينة يافا، يقع بعضها على مسافة 100 متر من البحر.

وأوضحت الصحيفة أن السعوديين يشترون المنازل والعقارات من ملاكها الفلسطينيين الذين رفضوا لعشرات السنين بيعها للمستوطنين اليهود. ونقلت عن تاجر العقارات اليهودي الإسرائيلي عاموس جلزار، قوله إن «المليارديرات العرب مستعدون لدفع أي ثمن في مقابل الحصول على أرض خاصة في حي العجمي».

وأشار جلزار إلى أنه يجري حاليا مفاوضات باسم ملياردير عربي لشراء قطعة أرض مساحتها نصف دنم في حي العجمي بسعر 700 ألف دولار، مؤكدا أن هذا السعر أعلى بـ30 في المئة من سعرها الطبيعي.

وذكرت الصحيفة أن أحد رجال الأعمال السعوديين الذين يقيمون في لندن، اشترى عبر مندوب إسرائيلي منزلاً في حي العجمي مكونًا من طابق يقع تمامًا على شاطئ البحر وعلى مساحة 300 متر بمبلغ 2 مليون دولار، رغم أن البيت مرشح للهدم وهو في حالة مزرية»!. (صحيفة «السفير» اللبنانية، 1/ 4/ 2008).

الطويل، وكتاب «تاريخ العلويين وأنسابهم» للمحامي محمد خوندة في هذا الصدد أكثر من يُحصى!.

وفي السياق ذاته، ليس من قبيل المصادفة أن تجد أغلبية العلويين يسمعون بفتاوى الفقيه الحنبلي، شيخ الإسلام «ابن تيمية» الرامية إلى تكفيرهم وهدر دمائهم وسبي نسائهم في القرن السابع والثامن الهجريين، وإن كان جلّهم لم يسبق له أن قرأ تلك الفتاوى!.

ومن المؤكد أن السلطان العثماني سليم الأوّل عندما طارد العلويين، في حلب وأضنة وجبال اللاذقية ذابحاً منهم ما تيسر له، كان يستند في مذابحه تلك إلى فتاوى شيخ الإسلام «ابن تيمية»، إضافة إلى وصية والدته «أمون». والسؤال الذي يمكن طرحه في هذا السياق: هل تحرر الوعي السُنّي المتديّن (والمتزمت) من فتاوى ابن تيمية حقاً؟. شخصياً أطرح هذا السؤال باعتبار أن الفقيه المذكور هو في نظر ذلك الوعي «شيخ الإسلام». وطبعاً السؤال جاد هنا.

من جانب آخر، كيف ينظر الوعي اللاهوتي السُنّي إلى السلاطين العثمانيين؟ هل ينظر إليهم كقتلة ومجرمين وسفاكي دماء الخ...، أم تراه ينظر إليهم كخلفاء لرسول الله (ص)؟. والسؤال يكتسب مشروعيته عندما تقرأ لأحد شيوخ «الاعتدال» الإسلامي السوري، وهو يتحدث عن زوال خلافة بني عثمان بشيء من الحسرة والأسى!.

والذاكرة شبه الجمعية تلك ممزوجة برؤية سياسية تنظر إلى البعيد، ربما هي ما دفعت بالشاعر بدوي الجبل (وسواه من كبار الشخصيات العلوية الاعتبارية في حينها) للتوقيع على برقية استقلال الدولة العلوية عام 1936 والمقدمة إلى معالي وزير خارجية فرنسا سنتذاك!، وقد تكون هي السبب أيضاً في إجابة بدوي الجبل السلبية عندما سئل عن سبب عدم حضوره أية مراسم تقام عن روح الملك فيصل الأول (علماً أنه كان سكرتيره الخاص)، إذ أجاب: «والله لقد أحببت فيصلاً كإنسان، غير أن الأحداث الجارية في العراق والوضع الذي أرى عليه الآشوريين والكلدانيين، يذكرني بالوضع الذي يمكن أن يكون عليه العلويون إذا تمت السيطرة العربية على البلاد وتقلصت السلطة الفرنسية التي أفضلها على أية سلطة أخرى»[1].

تجدر الإشارة هنا إلى أنه كان على الضفة الأخرى الكثير من الشخصيات العلوية الاعتبارية عارضت فكرة استقلال الدولة العلوية عن سوريا عام 1936، منها الشيخ صالح العلي وعبد اللطيف اليونس ومنير العباس والدكتور علي سليمان الأحمد (أخ بدوي الجبل غير الشقيق) وعلي سليمان الأسد (والد الرئيس الراحل حافظ الأسد) الخ... ومن المهم القول إنه كان كذلك الكثير من الشخصيات المسيحية الاعتبارية التي انقسمت بين معارض لدولة الاستقلال تلك ومؤيد لها.

---

(1) (ص287 «عن العلويين ودولتهم المستقلة»، مصدر سابق الذكر).

وإذا ما أردنا تناول صور أخرى لاضطهاد العلويين، عبر التاريخ، سنجد أنه: «أُجبرت عائلات «نصيريات» على التدين بدين الدولة العثمانية قسراً وقهراً وتعذيباً وتنكيداً، ومن هذه الأسر والعائلات في بلاد الشام ولاذقية البحر»[1]، ومن المجازر التي ارتكبت ضد العلويين على أيدي العثمانيين نرى أن: «القوزماشي بحكم السلطان يبيح الدماء في سرخو ويطبق تنفيذ الأحكام في سهل شمال اللاذقية»[2]، وسرخو سابقة الذكر، ونظراً لكثرة الدماء التي سالت فيها جرّاء المجازر التي ارتُكبت بحق العلويين على أساس ديني، صار اسمها «دم سرخو» وهي بلدة كبيرة نسبياً كائنة شمال مدينة اللاذقية ببضعة كيلو مترات.

حتى إن المذبحة التي تمت في مدينة حلب بقرار من السلطان العثماني سليم الأوّل بحق العلويين وكما يذكر صاحب المخطوط التركي: «فكانت مذبحة الجامع الكبير في حلب... وقُدر القتلى بعد الصلاة بحوالى أربعين ألف رجل وزادوا، ومطاردات وفحش وقتل أطفال...»[3]، وهذا ما يؤكده محمد أمين غالب الطويل كذلك، إذ يروي «إن عدد العلويين الذين قتلوا في مذبحة حلب

---

(1) مخطوط تركي عنوانه «كتاب تحقيقات خبر في أنساب عائلات نصيريات في جبال دولات عاليات باب عالي عثماني ترقيم وأحوال أنسابات شخصيات داخليات في معاملات ألوية سورية ـ ص12»، المكتوب بين سنتي 985 هجرية و1015 هجرية، تحقيق الكاتب عبد الله العاملي. في أحوال شخصيات ضرب سنة 985 هجريات ـ 1015 هجريات مخطوطات أستانة.

(2) (المصدر السابق، ص11).

(3) (ص33 ـ 34، المصدر السابق).

وحدها بأربعين ألف وهم من العوام، عدا الأمراء والمشايخ الذين لاقوا حتفهم ذبحاً»[1]، وعملياً هذا كان مصير كل علوي لا يعتنق المذهب الشافعي!. ويمكننا ذكر المجزرة التي قام بها مراد باشا الحفار، التي دُفن خلالها «أربعين ألف علوي في الحفر والآبار والكهوف وهم على قيد الحياة»[2].

طبعاً لن أسرد كل المجازر التي تحدث عنها المخطوط وسواه من كتب، وبعضها تقشعر له الأبدان حقاً على الأقل من زاوية أعداد الضحايا التي يوردونها في هذه البقعة أو تلك. وليست الغاية من حديثي عنها، إجراء إحصائيات دقيقة فيها، بل أرمي من هذا إلى وضع الأطراف الأخرى في صورة إحدى أشكال الاضطهاد التي قد تكون تشكو من بعض المبالغات هنا وهناك.

ومثل تلك المبالغة موجودة لدى الأطراف كافة، وفي كل المجتمعات، فمثلاً اليهود يقدرون عدد من ذهب ضحايا محارق النازية بالملايين!، في ما الأرمن يتحدثون عن مليون أرمني ذهب ضحية المجازر التي حاقت بهم!، والإخوان المسلمون في سوريا يقدرون ضحايا مدينة حماه بأربعين ألفاً! في ما تقدرهم السلطات باثنتي عشرة ألف ضحية، في ما قدّر الكاتب البحّاثة باتريك سيل

(1) (محمد أمين غالب الطويل ـ «تاريخ العلويين» ص396، دار الأندلس للطباعة والنشر ـ بيروت).

(2) («العلويون في تركيا»، ص12. يوسف الجهماني. دار الكنوز الأدبية، بيروت، الطبعة الأولى 2003).

عدد الضحايا بعشرين ألف في كتابه «الأسد والصراع على الشرق الأوسط». والله أعلم!.

ولكثرة المجازر التي طالت العلويين، والتي لا يعرف أحد عدد ضحاياها إلا الله، عبر التاريخ، لعله يحق لهذا القارئ أو ذاك أن يتساءل: لماذا يحيي الشيعة ذكرى كربلاء، واليهود ذكرى محارق النازية، والأرمن يحيون ذكرى المجازر التي طالتهم، والإخوان المسلمون ذكرى ما جرى في مدينة حماه إلى درجة سموها «مأساة العصر»، قبالة عدم تفكير أي علوي بأن يحييَ ذكرى الاضطهاد الذي حاق به عبر التاريخ، ولو كان على سبيل المثال إحدى المجازر الجماعية التي تعرضوا لها؟، هل هو نوع من الاضطهاد كذلك؟، أم أنه تسام على الجراح، وانفتاح وقبول للآخر أياً كان؟.

من نافل القول إن ثقافتنا المدنية تدفعنا لتجاوز هذا الموضوع من أساسه، رغم قناعتي الشخصية أنه يصعب علينا كبشر الانسلاخ من تاريخنا حال كان مؤلماً ومنهزماً في آن، إذا لم ينسلخ الآخر من التاريخ ذاته، خاصة إذا ما بقي هذا الآخر أو ذاك ينظر إلى شريكه في الوطن وفق منظور تاريخي فقط، محملاً إياه مسؤولية ذلك التاريخ. وستكون الطامة كبرى عندما يعتزّ أحدنا ويفتخر بتاريخ مليء بالجرائم والدماء، ويريد فرض مثل ذلك الاعتزاز والافتخار على شريكه في الوطن!.

ويبقى القول بقدر ما أنا، وكثيرين غيري من هذه الفئة وتلك، بتنا متجاوزين للماضي، يبقى الرجاء معقوداً من هذا الآخر وذاك،

تجاوزه كذلك، بغية الوصول إلى ثقافة مدنية إنسانية بعيدة عن العنف والاضطهاد كلياً. والمفترض أنها ثقافة ننشدها جميعاً، من شأنها وحدها إنتاج هُوية إنسانية، وبالآتي هُويّة وطنية. ومن المحال أن تكون الهُويّة وطنية هنا إن لم تكن في جوهرها إنسانية.

***

لا حاجة بنا للتأكيد، أنه عندما تحدثنا عن الأحداث المؤلمة في مدينة حماه السورية في ثمانينات القرن الماضي، وسواها من أحداث مؤلمة، فإننا لا ندعو لتكريس ثقافة الثأر، كما لا نرمي من ذلك إلى فتح الجراح لدى هذه الفئة أو تلك، بل نهدف إلى فقء الدملة. ومن المهم أن نذكر هنا أن الكثير من ضحايا أبناء مدينة حماه الذين قتلوا أثناء الأحداث الدامية قد قتلوا على يد بعض الإخوان المسلمين لا على يد السلطة فحسب، على الرغم من كونهم سُنّة، وذلك بسبب من انتمائهم البعثي أو الشيوعي، وأحياناً أخرى بسبب من موقفهم الرافض لما يجري من قبل الطرفين المتصارعين.

وأكثر من تعرض لاغتيالات على يد بعض الإخوان المسلمين من الطائفة السُنيّة في مدينة حماه هم مثقفوها الذين رفعوا شعاراً مفاده: «لا للطائفية من أينما كانت»، ومن نافل القول إن تلك الفئة من المثقفين لم تكن بمنأى عن نيران بعض السلطة في حينها.

يمكننا هنا أن نذكّر بالعريضة التي رفعها عدد من مثقفي العلويين إلى الرئيس حافظ الأسد سنة 1979، يستنكرون من خلالها

ما يجري في البلاد بحق الإخوان المسلمين وانعكاسات ما يجري على المجتمع السوري كله، وقد كان في مقدمة موقعي تلك العريضة الدكتور المهندس آصف شاهين. طبعاً كانت النتيجة أن دخل أولئك المثقفون السجن وبقوا فيه حتى سنة 1986. سمعت هذه الحادثة من أصدقائي السُنّة في دمشق، كما سمعتها من بعض الأصدقاء في مدينة حمص. قبالة ذلك سمعت من المفكر ميشيل كيلو أنه طلب ـ وبتكليف من المعارضة السورية ـ من الدكتور إبراهيم ماخوس، وزير الخارجية السورية في المرحلة الشباطية، أن يرفع صوته، من منفاه في الجزائر، محتجاً على ما يجري في البلاد من صراع بين السلطة والإخوان، فأجابه الدكتور ماخوس معتذراً بأسى: «بدّك البنات العلويات يرجعوا يشتغلوا خدّمات؟»؟!(1).

وفي السياق ذاته نستطيع أن نذكر هنا الشخصيات العلوية من ذوي الكفاءات العلمية التي تعرضت إلى التصفية الجسدية على يد الطليعة المقاتلة (الجناح المقاتل في حركة الإخوان المسلمين) كالدكتور محمد الفاضل رئيس جامعة دمشق وعميد كلية الحقوق سابقاً الذي قضى نحبه عام 1977، والدكتور عدنان غانم أستاذ

---

(1) لا نستغرب موقف وإجابة الدكتور إبراهيم ماخوس تلك وإن كنّا لا نوافقه على موقفه، ذلك كونه من الأجيال العلوية (رغم قناعتنا بأنه بعثي صادق في بعثيته وعروبته) التي عايشت فترة اشتغال الفتيات العلويات خادمات في المدن، بما في تلك الفترة من قهر وإذلال. ونظراً لكونه خارج سوريا منذ قرابة الأربعين عاماً، فالمفترض أنه يجهل الكثير عن واقع سوريا راهناً وحتى سابقاً، تحديداً الفترة الزمنية التي طلب منه المفكر كيلو ذلك الطلب.

الجيو فيزياء ـ الجيو كيمياء في كلية العلوم بجامعة دمشق الذي اغتيل عام 1979، وشخصيات أخرى كطبيب العصبية الشهير الدكتور محمود خليل شحادة، والعميد عبد الكريم رزوق تقني الصواريخ، والدكتور علي العلي العالم في الزراعة، ويوسف يوسف طبيب العيون المتميّز، والدكتور يوسف عيد، ناهيك بتفجير حافلات النقل في أماكن تواجد العلويين المدنيين ومجزرة مدرسة المدفعية الشهيرة في حلب عام 1979 وقد فتكت باثنين وثلاثين طالب ضابط الخ... واللافت أن تلك الشخصيات كلها لم تكن طائفية، وكانت خدماتها تصب في الصالح العام!، فضلاً عن أنها لم تكن محمية سلطوياً ولم يكن لمعظمها أي انتماء سياسي (باستثناء طلاب ضباط مدرسة المدفعية المرجح أنهم كانوا بعثيين)، ولم تكن تحمل السلاح!. وما يلفت الانتباه راهناً أيضاً أن أياً من الإخوان المسلمين لا يتطرق إلى ذكر أي من هذه الجرائم أثناء حديثه عن جرائم النظام!.

وفي هذا الصدد يروي الوزير السابق الدكتور غسان طيارة أنه أثناء وجوده في إحدى فنادق اليونان أوائل ثمانينات القرن الماضي، وقد كان حينها نقيباً للمهندسين في سوريا، التقى بابن خاله (الإخواني) عبد القادر حاج صالح الذي كان قد هرب إلى بغداد وبصحبته شخص آخر لهجته أقرب إلى أبناء جزيرة أرواد، ويذكر أنه تحدث مع ابن خاله بضرورة العودة إلى الوطن، كما تحدث معه عن الاغتيالات والتفجيرات التي حدثت (وتحدث سنتذاك) في سوريا «وذكّرته بالمرحوم الدكتور عدنان غانم الإنسان المسالم

المحب لكل الناس والذي لم يكن في يوم من الأيام منتسباً إلى أي حزب سياسي وكل همه العمل العلمي المتميز. وسمعت منه ـ أي من ابن خاله الإخواني ـ الإجابة الصاعقة التي لايمكن أن يقبلها أي مواطن سوري يحب وطنه، فقال لي لن نبقي من طائفته أحداً سنغتال علماءهم ومثقفيهم قبل ضابطهم»[1].

يضاف إلى ما سبق أن العلويين عندما كانوا يتعرضون للتصفية الجسدية في العهد العثماني بسبب من معتقد ديني، لم يكونوا متمردين ضد السلطنة. كما لم تذكر كتب التاريخ أنهم قاموا بأي شكل من أشكال العصيان ضد قوانين هاتيك السلطنة!، اللهم باستثناء ما حدث في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتحديداً عام 1854، من خلال قيام إسماعيل خير بك بتشكيل دولة علوية مقرها منطقة الدريكيش في قضاء طرطوس، وقد دامت حكومتها أربع سنوات. وكذلك ما قام به الشيخ صالح العلي أوائل القرن العشرين من مطاردات ضد بعض دوريات الدرك العثماني التي كانت تنتهك كرامات الناس)[2]. واللافت في المثالين السابقين أنهما أتيا متزامنين مع ظهور الوعي العربي، ووعيه بهُويته العربية المغايرة عن الهُويّة العثمانية!.

حقيقة أشكال الاضطهاد في العهد العثماني، لم تكن حكراً

---

(1) (الدكتور غسان طيارة. نشرة «كلنا شركاء في الوطن». 16/11/2007).

(2) (للمزيد من المعلومات حول هذا الجانب، يمكن للقارئ العودة إلى كتاب «عن العلويين ودولتهم المستقلة» سابق الذكر، وكتاب «ثورة الشيخ صالح العلي» لعبد اللطيف اليونس).

على العلويين بل كادت تشمل جلّ الأقليات في السلطنة، وإن كان العلويون قد تفردوا في الذبح والخوزقة عن سواهم من الأقليات الأخرى. فكما يذكر حسام عيتاني أن السلطنة العثمانية «ساعدت الموارنة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، على طرد الشيعة من منطقة كسروان، وعلى الاستحواذ على قراهم ولم تقم بما يمنع الموارنة من تحويل المساجد إلى كنائس»[1].

حتى إن أحداث 1860 الطائفية التي كانت قد امتدت من لبنان إلى دمشق لتلتهم بعض مسيحييها، كانت في أحد وجوهها عبارة عن رد فعل على مسألة المساواة أمام القانون الذي يلغي بعض جوانب أحكام أهل الذمة، وقد كان من مظاهر الإذلال اليومي التي يتعرض لها المسيحيون كتلك المتعلقة باللباس وكيفية المشي في الأسواق (الأفضلية للمسلم) والركوب الخ..)[2].

ولنرى هنا، مثلاً، كيفية توزع الأقليات العرقية والدينية في سوريا قبل وصول حزب البعث إلى السلطة، سنجد أن الجبال الساحلية كانت حكراً على العلويين مع وجود بعض الأقليات

---

(1) (حسام عيتاني «هُويّات كثيرة وحيرة واحدة ـ سيرة لبنانية»، دار الساقي، سنة 2007 ـ بيروت، ص 61).

(2) لا شك أن لأحداث 1860 أكثر من خلفية، فلها خلفياتها الاقتصادية، ولمزيد من المعلومات في هذا الجانب يجدها القارئ في «سورية وحطام المراكب المبعثرة، ص45 ـ 46. مصدر سابق ذكره». لكن يبقى أحد أهم أسبابها هي قضية المواطنة والمساواة بين الناس أمام القانون على اختلاف مذاهبهم وأديانهم وذلك في خط شريف كولخانة 1839.

التركمانية والكردية التي أسكنها العثمانيون بين العلويين لغايات سياسية ارتآها السلطان سليم الأول ومن لحقه من سلاطين عثمانيين، وسنجد الدروز في جبل العرب، والأكراد في جبال كردستان، في ما كانت المدن، وطوال قرون، حكراً على السُنة العرب.

وحقيقة هذا ما يفسر لنا في أحد جوانبه احتراف الشخص السُني المدني للعملين التجاري و«الصناعي» وتفوقه في هذا المجال على ما تبقى من أبناء الأقليات!، إذ بات لديه، ونتيجة وجوده التاريخي في المدينة، تراكم تاريخي ومعرفي في التجارة والصناعة، على نقيض من لم يكن يعرف لون وشكل ورائحة المدينة قبل أقل من نصف قرن!.

نقول ماسبق على الرغم من قناعتنا أنه لا وجود تاريخياً ولا راهناً للمدينة، بالمعنيين المدني والمعرفي للكلمة، في الواقع العربي، بل ماهو موجود إما عبارة عن تراكمات ريفية بحسب لغة أدونيس، وإما مدينة السلطة والحاكم والأجهزة الأمنية والسماسرة «التجار»، إضافة إلى الضرائب.

توزع الأقليات الدينية على ذلك النحو تحديداً في الحقبة العثمانية، كان من شأنه أن جعل من بعض القرى والبلدات العلوية القريبة من المدن أكثر تعصباً وتطرفاً من سواها من قرى علوية أخرى بعيدة نسبياً عن مركز المدن، كونها كانت الأكثر احتكاكاً ومعايشة للاضطهاد من غيرها. والملاحظ أن العديد من تلك القرى

المتاخمة للمدن ورثت، من جملة ما ورثت، العصبية!.

والأمر نفسه نشهده حالياً لدى بعض دروز جرمانا (على سبيل المثال لا الحصر)، إذ بمقدورك ملاحظة النزعة الدينية التي قد تكون في كثير من الأحيان مفعمة بالعصبية، في الوقت الذي لا تجد تلك النزعة لدى الدروز الموجودين في جبل العرب!. مع فارق أن نزعة العصبية، في مثال دروز جرمانا، ليست بسبب من اضطهاد أياً كان نوعه، إنما ببساطة، هي نزعة عفوية وأتت منسجمة مع حركة الارتداد الديني التي تعيش في ظلها الأقليات راهناً، كردة فعل على ارتداد الأكثرية نحو التديّن، وهذا ما سنتطرق إليه في مكان آخر من الكتاب.

وهذا لا يعني، بحال من الأحوال، خلو المدن، بالمطلق من أقليات خلال الحقبة العثمانية وما تلاها، فالمسيحيون كانوا في المدن وكانت لهم خصوصيتهم، وكذلك كان فيها بعض العلويين، لكن كانوا متسترين خشية على أنفسهم بسبب من معتقدهم الديني. فضلاً عن أنه كان ثمة وجود لعائلات من أصول علوية في النصف الأول من القرن العشرين في حي الميدان الدمشقي، وقد امتهن الكثير من أبنائها مهناً وضيعة، تعكس وضعهما الاجتماعي والاقتصادي في آن، كمهنة تحويل الحليب إلى قشطة، وجز الحشيش من البساتين وبيعه لأصحاب الدواب كعلف، أو كعمل بعضهم في بيع المخلل في مدينة دمشق.

والخشية التي دفعت بالعلويين للتستر، لاحقاً، كانت من

«ثمار» الاضطهاد العثماني، إلا أن هذا لا يعني عدم وجودهم في المدن قبيل الاحتلال العثماني، كمثل وجودهم في مدينتي بغداد وعانة في العراق، وفي حلب قبل أن يتعرضوا للمذابح على يد السلطان سليم الأول، ومن المرجح أن من كان منهم في مدينة حلب فهو من بقايا الدولة الحمدانية، وكذلك كانوا في القاهرة في ظل الدولة الفاطمية، وفي مدينة اللاذقية السورية بدليل استقرار الشيخ حسن الأجرود الملقب بأمير الجماعة فيها سنة 820 هجرية الموافق 1417 ميلادية. وقد كان وجودهم في مدينة اللاذقية بأعداد كبيرة قبل أن يخيّروا بين أمرين: إما التصفية الجسدية وإما تغيير المعتقد الديني في الحقبة العثمانية.

والشيخ العلوي سابق الذكر كان يُعتبر من كبار مشايخ العلويين في زمانه ولديه قصيدة شهيرة تصف حالة الاضطهاد التي حاقت بالعلويين سنتذاك، ما دفعه للسفر إلى مصر لمقابلة السلطان تراق برسباي والتماسه لرفع الظلم عنهم، وقد كان ذلك سنة 836 هجرية ـ 1432 ميلادية)[1].

لقد كان من أهم مفرزات انقلاب الثامن من آذار عام 1963، أنه أعاد، وبطريقة أتت عفوية وتلقائية إلى حد كبير، التوزّع الديموغرافي في سوريا. فبسبب من الفقر المادي الذي كانت تشكو

(1) (لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، يمكن العودة إلى كتاب «تاريخ العلويين وأنسابهم» ص 266 ـ 267، المحامي محمد خوندة/ دار المحجة البيضاء/ بيروت).

منه معظم الأقليات الدينية ـ العلويون في طليعتهم ـ اضطر أبناؤها للانخراط في الجيش، ومثل هذا الانخراط كان يترفّع عنه عادة أبناء عائلات المدن الدمشقية والحلبية، بالدرجة الأولى، لاسيّما الأرستقراطية منها، و منذ خمسينات القرن الماضي.

وفي ظل ذلك الانخراط اضطر الكثير من العلويين وسواهم من أقليات للنزوح إلى المدن، وتحديداً دمشق كونها على مقربة من جبهة الصراع مع إسرائيل.

من جانب آخر، لا يستطيع أحد أن ينكر أن العاصمة، وفي أي بلد كان، عادة ما تكون مركز استقطاب تجاري وصناعي وثقافي واقتصادي وسياسي الخ... فكان من الطبيعي أن يتجّه أبناء الأقليات العرقية والدينية بكثرة إلى دمشق من بعد تاريخ الثامن من آذار 1963، خاصة أن جلّ القائمين بذلك الانقلاب هم من خلفيات أقلوية دينياً، وهذا ما جعل أبناء الأقليات المتجهين صوب المدن يشعرون بنوع من الاطمئنان الذاتي. وحقيقة هذا، في أحد جوانبه، ما يُفسر لنا سبب تشبث الكثير من أبناء الأقليات في سوريا بالنظام البعثي!. وفي الحالات كافة هذا شأن لا علاقة مباشرة للسلطة البعثية فيه.

من جهة أخرى، ونظراً لارتفاع منسوب «الذكاء» لدى البعثيين الذين تعاقبوا على السلطة، فقد أهملوا، إلى حد كبير، التنمية وعواملها في مدن الداخل والساحل على حد سواء، واضعين ثقل تلك التنمية في العاصمة، وإلى حد ما في مدينة حلب، فضلاً عن

جعلهم العاصمة مركزية في كل شيء، فكان من الطبيعي أن تنصب أنظار شرائح واسعة من السوريين الطامحين والباحثين عن فرص العمل نحو العاصمة.

* * *

بالعودة إلى الاضطهاد، أتذكّر هنا بعض العلويين الدماشقة (وهم عدا علويي لواء اسكندرون الذين حطوا رحالهم في دمشق بعد سلخ اللواء عن سوريا) الذين التقيتهم في دمشق أواخر تسعينات القرن الماضي، لقد قالوا لي وبالحرف: «إننا كنّا مضطهَدين حتى قبل الثامن من آذار عام 1963»، وعندما سألتهم عن بعض أنواع الاضطهاد التي كانوا يعانون منها ذكروا لي مثالاً: «لقد كان، بعض الأحيان، ابن المسلم السني يقتل ابننا في الشارع بطريقة مَهينة بسبب من معتقده الديني قائلاً له: نصيري (. . . .) (المعروف أن اسم الطائفة العلوية هو النصيرية وتسميتهم بالعلويين تسمية أطلقتها عليهم فرنسا إبان احتلالها لسوريا)».

ويُسهب أولئك العلويون الدماشقة في الحديث فيقولون لي: لم نكن ذات يوم أقلية عددية، لكن الكثير منّا اضطر إلى التسنن تحت الضغط السياسي والاجتماعي وأحياناً بدافع الحاجة الاقتصادية ونادراً ما كان بالقوة أو بالترهيب، لكن بالرغم من ذلك اضطررنا دائماً لإخفاء مذهبنا قدر المستطاع حفاظاً على أنفسنا وأرواحنا.

وثمة علويون كثيرون أصبحوا سُنّة ـ والحديث ما زال للعلويين

الدماشقة ـ لكنهم عادوا وصاروا علويين مجدداً بُعيد الثامن من آذار عام 1963 لتوهمهم أن الدولة صارت علوية وأن كل علوي سيتولى منصباً ما في الدولة وسيكون مسؤولاً كبيراً وما شابه ذلك!، لكن من بعد أن خابت ظنونهم عادوا إلى التسنن مجدداً.

وقد ذكر لي أولئك العلويون، عائلات دمشقية كثيرة، كبيرة وعريقة، كانت علوية، واضطرت للتسنن تحت هذا اللون من الضغط أو ذاك. وما يقال عن العلويين في ذاك الجانب يقال في بعض الإسماعيليين كذلك.

ومن رجال الدين السُنّة، الذين كان يمتدحهم العلويون الدماشقة كثيراً على مسمعي مترحمين عليهم، الشيخ أمين كفتارو والد مفتي سوريا الراحل الشيخ أحمد كفتارو، فقد كانوا يتحدثون عنه بكثير من الامتنان متذكرين معاملته الحسنة معهم و حسن معشره وجواره لهم[1].

وعلى الصعيد الشخصي، أعرف أناساً علويين من ريف حمص ومنطقة جبلة في الساحل السوري، حطوا رحالهم في حي الميدان بدمشق في عشرينات القرن الماضي. وعلى الرغم من أنهم تزوجوا بدمشقيات (سُنة) متدينات أو ملتزمات دينياً، وأصبحوا جزءاً من نسيج المجتمع الميداني (كما هو مفترض)، إلا أن الكثير ممن

---

(1) حديث شخصي وشفهي مع عائلات علوية دمشقية جرى في 16آب 1999 في دمشق.

أعرفه منهم، لا يجرؤ أن يفصح أمام زوجته أو أهلها عن أصوله الدينية!، والحديث لهم!.

وبعض العلويين من الساحل السوري، من خلفيات شيوعية ويسارية، تزوجوا من طوائف أخرى. ومنهم من كان يُكنى بأبي لؤي على سبيل المثال (قبل أن يُرزق بأبناء/ وهو شيوعي سابق)، وحال رُزق بولد، سارع إلى تسميته بأحمد، حتى يُثبت «حُسن» إسلامه أمام أهل زوجته التي قد تكون إما دمشقية أو حلبية!)[1].

* * *

يمكننا رصد بعض حالات الاضطهاد الاجتماعي والتربوي الممارس بحق الأقليات الدينية، راهناً، من خلال الدروس الدينية، تحديداً التربية الإسلامية، في المدارس الرسمية وغير الرسمية في مدينة دمشق وسواها من مدن سورية. فقد سُجلتْ أكثر من حالة اضطرت فيها هذه الطالبة أو تلك (قد تكون علوية أو إسماعيلية أو درزية) للخروج من درس التربية الإسلامية لأنها غير محجبة!. وفي حديث شخصي لي (العام الفائت) مع طالبة صف ثالث إعدادي (علوية، أصلها من الساحل السوري)، أفادتني القول إنها لم تحضر ولا درس تربية إسلامية، لأن مدرسة تلك المادة كانت تطردها من حصة التربية الإسلامية كونها لا ترتدي الحجاب!.

ومن نافل القول إن دروس التربية الدينية في سوريا، شأنها شأن

(1) الحادثة حقيقية، وجرت مع أحد الشيوعيين السوريين.

بقية المواد الدراسية، تقوم على طريقة التلقين، مع فارق أنه في الدروس الدينية عادة ما يتأثر خيال هذه المُدرسة/ المُدرس بفتاوى الفضائيات الإسلامية/ الوهابية. ولاشك هو تأثير يفعل فعله في تهويل العقاب الإلهي إبان تلقين الطلبة تلك الدروس، فضلاً عن أنه خيال يُسهب في وصف الجنة وما فيها من طيبات وحور عين وغلمان ووصف الجحيم وما فيه من عذاب. ونخشى القول إن معظم دروس التربية الإسلامية باتت في سوريا على طريقة الداعية الإسلامية منيرة القبيسي.

وحقيقة الحالات التي رصدتها في هذا المنحى، ومدى أثرها السلبي على المتلقي (الطالب غض الغصن) وتكوينه المعرفي والنفسي، أكثر من أن تحصى، وتحتاج إلى بحث خاص.

وقد تكون من أبهى صور الاضطهاد الاجتماعي الممارس حالياً ضد العلويين، هو استخدام الكثير من مكونات المجتمع السوري للهجة العلوية على سبيل التهكم والسخرية. وكثيرة هي النكات التي تتناولها الألسن، وهي مليئة بالتهكم والازدراء للهجة العلوية، مثل ذلك النكتة التي تقول: «إن صياداً علوياً اصطاد، بالخطأ، غراباً (يُطلق على الغراب باللهجة العلوية قاق)، وأثناء سقوط الغراب على الأرض وهو ينازع لافظاً أنفاسه الأخيرة كان يصرخ: قاق قاق. فما كان من الصياد العلوي إلا أن اعتذر من الغراب، قائلاً له: والله ماني عارف إنك من جماعتنا»!.

والقاف الخاصة بلهجة أبناء الساحل السوري وجبل العرب

وإلى حد ما مدينة سلمية، كانت مادة للتهكم لأحد مؤسسي حزب البعث في سوريا، وأعني الدكتور الراحل سامي الجندي، فها هو يقول بلغة لا تخلو من القرف والاستعلاء عن العلويين الذين قدموا من قراهم إلى دمشق بعد الثامن من آذار عام 1963: «وطغت القاف المقلقة على شوارعها ومقاهيها وغرف الانتظار في الوزارات»[1].

ومن المفردات العلوية التي يتداولها الكثير من أفراد المجتمع السوري، على سبيل التهكم طبعاً، لفظة «قرد» التي كثيراً ما كان يستخدمها الآباء والأجداد في جبال العلويين أثناء تعقيبهم، مستغربين ومندهشين، على موضوع ما. ومن المؤكد أن الجميع، بمن فيهم العلوي مُستخدم لفظة «قرد» يجهل أن أصل اللفظة فينيقي «أوغاريتي» ومعناها: «يا قوي.. يا جبار»، ولا تعني «السعدان» بالعربي أو بلهجة قبيلة قريش كما يعتقد الكثيرون. وهذا ما عاد وأكده لي الصحفي والسيناريست السوري حسن م يوسف.

ومن المفيد القول هنا إن الكثير من أسماء قرى الساحل السوري ترجع في أصولها إلى لغات قديمة تخصّ حضارات كانت متواجدة في الساحل السوري في ما سبق من زمن، فمثلاً قرية «بار مايا» الكائنة قبالة مدينة بانياس على الساحل السوري هي اسم آرامي معناه «قبالة الماء».

---

(1) (سامي الجندي، «البعث». ص 137، دار النهار للنشر/بيروت/1969). وهذه الفقرة لسامي الجندي يستشهد بها أيضاً نيكولاس فاندام في كتابه «الصراع على السلطة في سورية» الصادر عام 1995 عن مكتبة مدبولي في القاهرة.

ولا أدري إن كانت أداة النفي التي يستخدمها العلويون في جبالهم وهي «أ»، كأن تسمع علوياً يقول لك: «أبدّي.. أفيّ» عوضاً عن «مابدّي.. مافيّ»، تعود في أصولها إلى الفينيقية. لكن من المؤكد أن أداة النفي تلك هي المستخدمة في اللغة اليونانية/ الإغريقية كما أفادني الدكتور صادق جلال العظم، ومن المعروف مدى تأثر العلويين، كمذهب ديني، بالثقافة والميثيولوجيا الإغريقيتين.

لا بل أصبحت تلك اللهجة مادة خصبة للتهكم والسخرية في بعض الأعمال والمشاهد التلفزيونية!. ومن اللافت أن شخصية العلوي في الدراما السورية غالباً ما تكون سلبية، فإما هي شخصية مغفلة وساذجة وإما رجل مخابرات غليظ وفظ. ونظراً لحساسية المسألة الطائفية في سوريا، فإن مخرج هذا العمل الدرامي أو ذاك عادة ما يستعين بممثل علوي أثناء تأدية مشهد تهكمي أو سلبي، باللهجة العلوية!. وتكاد تكون نادرة هي الأعمال الدرامية التي قدمت شخصية العلوي بصورة إيجابية.

ويمكننا القول، في هذا السياق، إن الفيلم السينمائي الروائي «ليالي ابن آوى» للمخرج عبد اللطيف عبد الحميد، الذي عُرض عام 1988 في صالات سينما «الكندي» في سوريا، كان قوامه وعماده هو اللهجة العلوية، وإضحاك الناس منها/ عليها، أكثر مما كان اعتماده على قصة وحبكة روائية وأفكار يريد المخرج إيصالها للناس!، بدليل أن الإقبال الجماهيري الذي شهده الفيلم المذكور

كان نتيجة اللهجة بالدرجة الأولى!. وكأننا بتلك اللهجة لا تحمل في أحشائها حباً ومشاعر وعواطف وانفعالات الخ... شأنها شأن أية لهجة أخرى من اللهجات السورية!.

وإن كان لابدّ لي، من أن أُبدي هنا إعجابي الشخصي، بإحدى لهجات بلادي سوريا، لن أتردد بالقول، إن اللهجة التي تغريني وأطرب كثيراً لسماعها هي لهجة جبل العرب. على الأقل نظراً لما تنطوي عليه من نطق سليم في مخارج الحروف.

إن شعور بعض العلويين باحتقار الآخرين للهجتهم، دفعهم إما إلى التبرؤ منها، خجلاً، واستبدالها بلهجة تبدو طاغية دون سواها. وهذا حال الكثيرين منهم ممن قدموا العاصمة دمشق بعد سنة 1963، لاسيما محدثي النعمة منهم، خاصة أولئك الذين كوّنوا علاقات اجتماعية ومصلحية ومعشرية مع طبقات البرجوازية والأرستقراطية الدمشقية التي عادة ما (كانت) تنظر إلى العلوي نظرة دونية، أقلها نظرتها إليه كمرادف للفلاح!. إلى درجة أني سمعت ابنة أحد محدثي النعمة الذين أعني تسأل والدها، إما ببراءة أو سذاجة: «بابا.. بابا.. شو يعني علوي؟ صحيح يعني فلاح؟»!.

وقد دفع ذلك الشعور الضمني بالاحتقار للهجة العلوية، بعلويين آخرين للتشبث بها، إما كردة فعل، وإما لأن علاقاتهم المعشرية في العاصمة اقتصرت على من يماثلهم طبقياً ومعرفياً الخ... وهؤلاء عادة ما يكونون من بسطاء الناس.

وكان من المثقفين السوريين (من خلفية علوية) الذين حافظوا

على لهجتهم هو الشاعر الراحل ممدوح عدوان. ولدى سؤالي له، قبيل رحيله بنحو الشهر، عن السبب في كونه لم يغيّر لهجته على غرار الكثير من العلويين الذين حطوا رحالهم في دمشق، في ستينات القرن الماضي، وهم من مستواه المعرفي وطبقته الثقافية وفكره العلماني. أجابني: «السبب ببساطة، عندما أتيت دمشق في أوائل ستينات القرن الماضي، اكتشفت أني لم أجد المدينة». ربما إجابة ممدوح عدوان هذه تذكرنا برأي أدونيس في عدم وجود المدينة في العالم العربي (باستثناء القاهرة إلى حد ما)، وإنما ما هو موجود عبارة عن تراكمات ريفية.

الآن وأنا أكتب هذه السطور، لا أستطيع أن أتغافل، كون الكثير من رموز السلطة البعثية، كانوا من خلفيات علوية، فإن الأنظار انصبت على العلويين ومن ضمنها لهجتهم.

تماماً كما لا أستطيع أن أتجاهل دور الدراما السورية في انتشار اللهجة الدمشقية، بما يكاد يوحي للمتلقي أن اللهجة الدمشقية (والحلبية بالدرجة الثانية باعتبار أن الدراما السورية قدمتها بشكل لائق) باتت اللهجة شبه الرسمية لسوريا أو اللهجة المثال والنموذج للرقي والتمدن. علماً أن تلك اللهجة كانت منبوذة درامياً لولا جهود دريد لحام ونهاد قلعي في ستينات القرن الماضي!.

وعلى الرغم من كل ما ذكرته، إني لأستغرب فعلاً سبب شعور البعض من العلويين بالخجل من لهجتهم وأكثر من نصف سكان لبنان يتحدث بها!، حتى إن معظم أغاني السيدة فيروز كانت من

خلالها وبها!. ناهيك بأنها لهجة تنطوي على الكثير من المفردات الآرامية والفينيقية، وما في تلك الفينيقية من خصوبة وجمالية!.

حقاً لماذا يخجل بعض العلويين من لهجتهم في حين كان فيه «أعظم شبان اليهود رقياً عصرياً يجاهدون في إحياء اللغة العبرية التي لا يعرف تاريخها لتوغلها في القدم. ولا يقال عنهم إنهم «رجعيون» و«متأخرون» و«قهقريون»؟»[1].

* * *

بالعودة إلى الاضطهاد الذي قد يكون بدافع تغيير دين أو مذهب شريحة اجتماعية ما من قبل من هو أقوى منها، وكثيراً ما حدث مثل هذا في التاريخين البعيد والوسيط. سنرى أنه قد تكون من نتائج الاضطهاد أن تعلن شريحة اجتماعية ما تبرّؤها من مذهبها الديني معلنة اعتناقها لمذهب ديني جديد، أو تسترها بدين آخر!، كما حصل مع الطائفة العلوية في الحقبة العثمانية عندما تستّر الكثير من أبنائها بالنصرانية، إلى درجة كانت تقوم بأداء الكثير من الشعائر الدينية المسيحية، ومنها ما يزال دارجاً حتى هذه الأيام ـ بحكم العادة ـ كعيد البربارا، وربما هذا ما دفع بالكثير من المستشرفين الغربيين للقول عن العلويين: «إنهم بقايا نصارى»، ومن هؤلاء المستشرقين الدبلوماسي الروسي قسطنطين بازيلي الذي ظهر في القرن الثامن عشر.

---

(1) «لماذا تأخّر المسلمون ولماذا تقدّم غيرهم»، الأمير شكيب أرسلان، دار البعث ـ وزارة الثقافة، دمشق، نيسان 2004).

والاضطهاد ذاته دفع بعلويي (نصيريي) العراق، لاسيّما في فترة الرئيس الراحل صدام حسين، للتستّر برداءِ المذهب الشافعي!، طبعاً والكثير منهم تسنن نتيجة الضغط السياسي والديني كما هو حال من كان منهم في مدينتي بغداد وعانا. ولدى لقائي بعدد من علويي العراق في سوريا (بعد سقوط بغداد 2003)، فوجئت أن نساءهم لا تعرفن أنهن علويّات. تماماً كما يجهلن، أولئك النسوة، أن رجالهن علويون!!. أو كما حدث مع الأرمن في تركيا بُعيد مجازر عام 1915، إذ اضطر الكثير منهم، طلباً للنجاة، أن يغيّر هُويّته، فكانوا يجيبون «أنهم أكراد أو علويون»[1].

أكثر من ذلك، إن من شأن الاضطهاد أن يُنمي العصبية لشريحة اجتماعية ما ـ وهذا أمر بديهي ـ، ومن نافل القول إن للعصبية دورها الرئيس بتكوين الهُويّة والوعي بها. إلى درجة أن العصبية قد تجعل من هذا الشخص أو ذاك المتبني لهذه الهُويّة أو تلك يغضّ النظر عن كل العيوب التي تقترفها جماعته (أو النظام الذي يتوّهم أنه يحكم باسمه، أو يمثله أو يشكل له نوعاً من الحماية الاجتماعية والأمان الذاتي).

ولنضرب مثلاً هنا بالمشاهد المروّعة التي كانت تعرضها محطة فضائية مهمة كقناة «العربية» التابعة للمملكة العربية السعودية بُعيد سقوط بغداد عام 2003 على يد القوات الأمريكية عن المجازر المروّعة التي ارتكبها نظام الرئيس الراحل صدام حسين بحق الشعب

(1) (راجع صحيفة «السفير». تاريخ 23/ 8/ 2007، مقال لمحمد نور الدين).

العراقي، وهي مجازر يشيب لهولها الولدان!، لكن سرعان ما نسيّ (أو تناسى) الكثير منّا، بالدرجة الأولى بعض السُنة لاسيّما المعتزين منهم بسُنيتهم (بالمعنى الفقهي) أو عروبتهم على الطريقة القوموية، تلك المجازر بعد إعدام صدام حسين أواخر عام 2006، لا بل إنه ـ أي الرئيس صدام حسين ـ أصبح في نظر بعض ذلك البعض شهيداً!.

وثمة سؤال يطرح نفسه هنا: ترى ما غرض فضائية تتبع لدولة «سُنيّة» أن تنشر وتعرض المجازر التي ارتكبها نظام الرئيس صدام حسين في الفترة التي أعقبت سقوط بغداد؟. الجواب بغاية البساطة، ألا وهو كون الدولة صاحبة القناة (أو أصحاب القناة)، كانت تريد مساعدة الاحتلال الأمريكي بما يكفل أو يساعد في استقطاب الشارع العراقي إلى جانب الاحتلال من خلال تسليط الضوء على جرائم النظام الذي «خلّصهم» منه ذلك الاحتلال الذي أمل بدوره أن تتعاطف معه معظم الشرائح المكونة للعراق.

وهي أيضاً ما تجعل الإخوان المسلمين السوريين وطيفاً واسعاً من المعارضة السياسية السورية (راهناً) يغضون الطرف عما يجري من انتهاك لحقوق الإنسان في بلد كالسعودية، أو انتهاك للأقليات وحرماتهم، كالأقباط في مصر أو الأمازيغ في الجزائر، ناهيك بالأقليات الكائنة في السودان وسواه، قبالة تهافت تلك القوى السياسية المعارضة لكسب ودّ ورضا دولة كالسعودية أو حتى مصر، لابل السعي الحثيث للتحالف مع أي منهما!.

ومن البديهي أن دافعهم في ذلك ـ بما في ذلك «الذلك» من تناقض ـ هو العصبية!، والعصبية أيضاً ـ وهنا العصبية دينية بالدرجة الأولى ـ هي التي دفعت بالمُعارض المخضرم الأستاذ رياض الترك للتحالف مع نظام صدام حسين ضد نظام حافظ الأسد. على الرغم من أن الأستاذ رياض الترك، قد قال لي على هامش حوار أجريته معه منذ قرابة العامين، إن نظام البعث العراقي في عهد صدام حسين كان أكثر تجبراً وشراسة من نظام البعث السوري في عهد حافظ الأسد!. وهي مادفعت بشخصية «ناصرية قومية» لايختلف سوريان حول وحشيتها والجرائم المنسوبة إليها في عهد الوحدة السورية المصرية، وأعني عبد الحميد السراج، لمسايرة الأصوليين الإسلاميين والذهاب إلى بغداد وحضور مؤتمرات آواخر سبعينات القرن الماضي أوائل ثمانيناته[1].

والعصبية ذاتها هي ما تفسر لنا نسيان (أو تناسي) السوريين ـ ربما بالدرجة الأولى العلويون منهم ـ لجلّ ما كانت قد عرضته محطات التلفزة اللبنانية (بُعيد خروج القوات السورية من لبنان في أيار 2005) عن الارتكابات الفظيعة التي قام بها (بعض) الجيش السوري وعناصر المخابرات السورية بحق لبنان واللبنانيين!. ومن الطبيعي في حالة كهذه أن لا يذكر النظام السوري وطبقة مثقفيه سوى الدماء والتضحيات التي قدمتها سوريا لأجل خلاص لبنان متغافلاً ـ أي النظام ـ عما مارسه بعض رموزه وضباطه ورجال

(1) (سورية وحطام المراكب المبعثرة، ص 260 ـ 261. مصدر سابق ذكره).

مخابراته بحق اللبنانيين. وحالة التغافل (أو الإنكار) هذه ليست وقفاً على نظام معيّن دون سواه أو على شخص محدد دون آخر، إذ هي حالة مترسّخة حتى النخاع في الوعي والوجدان العربيين، وهذا ما يُفسر لنا عدم إقدام العربي ـ لاسيّما إذا كان قيادياً ـ للاعتذار عن خطأه حال أخطأ.

وفي حوار لي مع المفكر صادق جلال العظم لخّص حالة الإنكار تلك، أثناء سؤالي له عن رأيه في سبب إحجام الإخوان المسلمين السوريين عن الاعتذار من المجتمع السوري، بالقول: «ليس من شيم العمل السياسي العربي الاعتذار أمام الجمهور أو الاعتذار للشعب أو الاعتذار للقاعدة الشعبية أو ما شابه ذلك. في الواقع العكس هو الصحيح، بمعنى أنه من شيم العمل السياسي العربي التستر والإنكار والتبرير والمكابرة وحتى المكابرة بالمحسوس. هل سمعت يوماً بقائد عربي أو بزعيم أو بأمين عام أو بسياسي مرموق أو برئيس أو بشيخ اعتذر علناً أمام رعيته أو جماعته أو قاعدته الحزبية عن شيء ما ماضياً أو حاضراً في عالمنا العربي؟»[1].

طبعاً في حالة تناسي السوريين في مايخصّ ما عرضته بعض الفضائيات اللبنانية، عقب خروج القوات السورية أواخر أيار 2005 من لبنان، ثمة عامل ثاني مهم جداً له أثره الإيجابي في ذاك التناسي (أو النسيان) ألا وهو التهديد الجدي الذي تتعرض له سوريا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وهو تهديد من شأنه أن

---

(1) (جريدة «الأخبار» اللبنانية، 16/ 10/ 2007).

يحصّن الداخل السوري ويزيد من اللحمة الوطنية بين السوريين بمختلف انتماءاتهم، لاسيّما أن السوريين يشهدون ما يجري في العراق ولا يريدون أن يعيشوا مرارة التجربة العراقية وفظاعتها.

ويمكننا القول هنا: إن العصبية أيضاً هي ما تدفع بالكثير من العلويين للالتفاف حول النظام في سوريا، على الرغم من معرفة الكثيرين منهم بعيوبه، وهي التي تجعل بعضهم ينظر إلى المُعارض حال كان علوياً نظرة مرذولة. والعصبية هنا لم تنتج من فراغ، أو أنها عصبية لأجل العصبية، بل هي عصبية تجد في تاريخ طائفتها المليء بالاضطهاد والقهر ما يغذيها، شاءت أم أبت هذه أو تلك الفئة من المتعصبين. ويجدر القول هنا إن هذه العصبية لدى بعض العلويين ليست وليدة الساعة، وليست من صنع النظام كذلك وإن كان قد ساهم بتغذيتها بشكل أو بآخر شأنه في هذا شأن أي نظام وليد الثقافة التي أنتجتنا وأنتجته في آن واحد.

وما يقال في سبب تعصّب نسبة من العلويين للنظام، يمكننا قوله لدى نسبة، قد تزيد أو تنقص، من الأقليات العرقية والدينية، ولكل نسبة من تلك الأقليات دوافعها وأسبابها ومبرراتها في مثل ذلك التعصب.

مع العلم أن العصبية، في الأمثلة الوارد ذكرها، ليس بالضرورة أن يكون لها علاقة أو صلة بالتديّن بالمعنى الإيماني والمسلكي للاعتقاد الديني.

***

ـ 7 ـ

ثمة سؤال، لا إنساني، سبق أن طرحته على نفسي منذ زمن بعيد، افترضت أن زلزالاً وقع في مدينة القامشلي السورية ـ لا قدّر الله ـ تساءلت: ما الذي يجمعني بابن القامشلي في حال كنت أجهله ولا توجد أيةُ علاقة معشرية أو معرفية بيني وبينه، خاصة أنا من ساحل سوريا وهو من أقصى شرق شمالها؟، الجواب ببساطة هو القانون الوضعي الذي نخضع له كلانا، فمن الطبيعي أن تبادر الدولة و مؤسسات المجتمع المدني والأهلي إلى حملة تبرعات وسأشارك فيها لأسباب إنسانية بالدرجة الأولى ووطنية كذلك، لكن صفة الوطنية هذه أتت من كوننا نخضع لنظام واحد لا أكثر ولا أقل. وربما ما يجعلني أشعر بميول إزاءه هو تلك التراكمات الصغيرة المتبقية من أيام المدرسة، نتيجة رسمي المتكرر لخريطة سوريا وتوزع مدنها وما شابه ذلك كدراستي لمحافظاتها إبان الفترة المدرسية ذاتها.

لكن على الرغم من هذا ثمة ما يجمع بين ابن الساحل (أقول

ابن الساحل كوني ضربت مثلاً به مطلع الفقرة) وابن الجزيرة السوريين ـ تحديداً الكردي والآشوري وسواهما من أقليات ـ فثمة شعور أقلوي وهو عبارة عن خيط غير مرئي يجعل من هذه الأقليات تتقارب من بعضها، ربما باللاوعي، في ظل محيط عربي إسلامي مترامي الأبعاد تتجاوز بعض رموزه وأقطابه، بعض الأحيان، في علاقاتها محيطها القطري (مثال ذلك حركة القبيسيات السوريات التي أصبحت حركة عابرة للقارات بامتياز)[1]، بانية تحالفات مع

---

(1) وقائل يقول: وأين الخطر في حركة الآنسات القبيسيات، خاصة أنها حركة دعوية مسالمة لا تحمل سلاحاً؟. بدوري أجيبه الخطر كائن في إلغائها للعقل، ودورها الشديد الخطورة في الانتكاس الذي تعاني منه المرأة السورية المنتمية إلى حركتها، واستقطابها المتنامي لنساء نخبة المجتمع. ولا أخشى القول: إن الفرق بين الفكر القبيسي ـ إن جاز تسمية ما لديهن فكراً ـ والصهيونية، هو أن الأولى سالبة للوعي، في ما الصهيونية محفزة للوعي، فعلى الأقل تضطر للقراءة وإشغال العقل حتى تستطيع مجابهتها!. في ما الوعي القبيسي، تسليمي، قدري، انهزامي، من شأنه أن يعزز الذكورية في المجتمع، فضلاً عن أن جلّ همه هو ترقب الآخرة وانتظارها بفارغ الصبر. وشخصياً لا أضمن أن لا تحمل أتباع تلك الحركة السلاح في المستقبل، خاصة حال تأخر قدوم الآخرة!. والله أعلم!. ولنتذكر هنا أن جلّ الحركات الإسلامية بدأت دعوية سلمية وانتهى بها المطاف إلى حمل السلاح. ومن الأمور المفجعة التي كرستها بعض تلك الحركات هي تكريسها لثقافة الموت (من خلال العمليات الانتحارية، مع بالغ الاحترام للدماء التي سالت وللدافع منها). من جانب آخر لم يكن عبثاً أن ينشب صراع دموي بين الحركتين الإسلاميتين «الجهاد» و«حماس» في فلسطين! («رويترز»، 22/ 10/ 2007).

من جهة أخرى، فقد قرعت الأخوات القبيسيات أبواب فيينا في النمسا، ناهيك بأنهن «يعتمدن على السرية في دعوتهن وعدم الإفصاح عن حقيقة عقائدهن وأفكارهن إلا بعد أن تمضي العضو الجديدة فترة طويلة في رحاب «الدعوة»..

وأنهن يحرصن على استمالة ذوات المناصب أو الثريات أو بنات العائلات=

الوهابية السعودية وسواها بذريعة الدين الواحد وبذريعة أن السعودية مركز العالم الإسلامي.

* * *

وهذا الشعور الأقلوي الضمني هو عادة ما يدفع بالأقليات الدينية والعرقية، عادة باللاوعي، لتبني خطاب الأكثرية قدر مستطاعها، بمعزل عن قناعتها من عدمها بذلك الخطاب.. الخطاب السياسي بالدرجة الأولى.

ومسألة تبني الأقليات ـ عرقية كانت أم دينية ـ لخطاب الأكثرية، ليست وقفاً على بلد من دون آخر، أو منطقة دون أخرى في هذا العالم، وليست وقفاً كذلك على الخطاب في الحقل السياسي أو الديني، إذ مسألة التبني تلك أشمل وأعقد من ذلك بكثير.

وقد ظهر، في أحد جوانبه، في سوريا مثل ذلك التبني لخطاب الأكثرية بالمعنى الديني في وثيقة إعلان دمشق التي وقعتها قوى المعارضة السورية في 16/ 10/ 2005، ذلك عندما أضافت، إحدى الشخصيات المنتمية (أو المنحدرة من) إلى أقلية دينية وهي من

= الكبيرة لضمهن إلى جماعتهن»، ومن المعروف أنهن لا يناقشن شيختهن منيرة القبيسي، ويعتبرن «حبها من حب رسول الله، وأن المريدة عبارة عن هيكل خلقه الله للتفاني في حب وخدمة الآنسة (منيرة القبيسي)»، (إبراهيم حميدي، صحيفة «الحياة». نقلاً عن موقع «الرأي» الالكتروني، 3/ 5/ 2006). وفي المصدر سابق الذكر ذاته، ثمة رأي للشيخ محمد سعيد رمضان البوطي في القبيسيات مفاده: «أنهن يقمن بالدعاء المستمر للرئيس بشار الأسد من دون التطرق إلى السياسة.. وأن ولاءهن للرئيس الأسد لا غبار عليه» (؟!).

حزب علماني[1]، إلى الإعلان فقرة تقول: «الإسلام الذي هو دين الأكثرية وعقيدتها بمقاصده السامية وشريعته السمحاء يعتبر المكون الثقافي الأبرز في حياة الأمة والشعب، تشكلت حضارتنا العربية في إطار أفكاره وقيمه وأخلاقه، وبالتفاعل مع الثقافات التاريخية الوطنية الأخرى في مجتمعنا، ومن خلال الاعتدال والتسامح والتفاعل المشترك، بعيداً عن التعصب والعنف والإقصاء. مع الحرص الشديد على احترام عقائد الآخرين وثقافتهم وخصوصيتهم أياً كانت انتماءاتهم الدينية والمذهبية والفكرية، والانفتاح على الثقافات الجديدة والمعاصرة».

طبعاً لن أناقش هنا مضمون هذه الفقرة التي أثارت جدلاً كبيراً وسط «الحراك» السوري سنتذاك، لكن ما أود قوله إن الذي أضاف

---

(1) من المفارقات المؤلمة أن يسعى حزب علماني (كما هو مفترض) لتكريس والتأكيد على مفهومي الأكثرية والأقلية بالمعنى الديني في إعلان دمشق، في الوقت الذي لا يستطيع فيه بابا الفاتيكان بندكت السادس عشر أكثر من انتقاد الاتحاد الأوربي في إعلان صدر بمناسبة الذكرى الخمسين للاتحاد، وذلك لاستبعاد إعلان الاتحاد الإشارة إلى الرب والجذور المسيحية لأوربا، وقد كان ذلك في معرض كلمة ألقاها البابا أمام الأساقفة الأوربيين، ومما جاء فيها: «إن الزعماء لا يمكنهم استبعاد القيم التي ساعدت على تشكيل روح القارة» (25/ 3/ 2007، وكالات). ترى كم قرن سينتظر العلمانيون في سوريا والمجتمع السوري كذلك حتى يصلوا إلى مثل ذلك الموقف الذي اقتصر فيه رأس الكنيسة الكاثوليكية على مجرد الإشارة والنقد؟!.

طبعاً السؤال يكتسب وجاهته لأن من يسعى لتكريس الدين، ومفاهيم من قبيل الأكثرية والأقلية بالمعنى الديني، في إعلان دمشق هو القوى السياسية العلمانية في سوريا المفترض بها أن تكرس تلك المفاهيم بمعانيها السياسية!.

هذه الفقرة هو أحد القياديين البارزين في حزب الشعب الديموقراطي المُعارض. وما يهمنا في الأمر، أن ذلك القيادي من أقلية مسيحية كما أسلفنا، بمعنى لم تستطع أن تنظر تلك الأقلية (الممثلة هنا بذلك القيادي المسيحي) إلى نفسها هنا من باب المواطنة التي تكفل حقوق الجميع بمنأى عن أي انتماء ديني، بل من باب أن الإسلام دين الأكثرية (العددية طبعاً)، وبديهي أن المعنى يحيلنا مباشرة إلى أن تلك الأكثرية تنظر نظرة عطف «وشفقة» إلى الأقليات! . أقول هذا علماً إني من الموقعين على الإعلان المذكور في حينه!، وهذا ما سأتحدث عنه لاحقاً.

وهو وإن كان يقرّ في تلك الفقرة بأن الإسلام هو «المكوّن الثقافي الأبرز في حياة الأمة والشعب»، وهذا ما نقرّ به حقاً، غير أنه لم يخطر في باله أن يتساءل إن كان يحق له أو لغيره (ممن هم خارج الدائرة الإسلامية دينياً لا ثقافياً) أن يناقش في القضايا الشائكة والعالقة في ذلك المكون الثقافي والتي تؤثر، سلباً أو إيجاباً، في ما تبقى من مكونات الشعب من غير المسلمين السُنّة[1]! .

---

(1) خذ مثالاً على ذلك مفهوم أهل الذمة في الإسلام الذي يقف على الطرف النقيض من مفهوم المواطنة. وقد رأى الدكتور عماد شمعون في معرض رده على السيد محمد حسين فضل الله أن «المشكلة في الفكر الإسلامي ليست في اعتبار المسيحيين (أو اليهود) ذميين، بل في البحث عن أصلب الطرق وأدقّها تقيّداً وتطبيقاً للأحكام الذمية. فيما هول المسألة بالنسبة للمسيحيين، يبقى في تلك النظرة الدونية من حيث التصنيف الذمي، الذي يرون فيه، تعدياً وانتقاصاً لإنسانيتهم ولكرامتهم ولحريتهم» («آية الله السيد محمد حسين فضل الله داعية حوار.. أم ذميّة». عماد شمعون، دار بيسان ـ بيروت. الطبعة الأولى، سنة 1995. ص99).

ولأوضح أكثر مسألة تبني الخطاب تلك، سأضرب مثلاً بسيطاً بشخصية القائد الإسلامي الشهير صلاح الدين الأيوبي. فسنجد وكما هو مؤكد أن الرابطة كانت في زمانه إسلامية، لذا كانت النظرة إليه كبطل تنحصر بذلك المنظور فقط. الآن أصبح ينظر إلى الشخص ذاته من منظورين شبه مختلفين وإن كانا إيجابيين، إذ الأكراد يفتخرون به كونه من عرقهم بالدرجة الأولى (علماً أنه جرت محاولات من قبل بعض الباحثين العرب بغية تأكيد عروبة صلاح الدين، ومثل تلك المحاولات كانت مدعاة للسخرية في الحقيقة)، في حين أن العرب ينظرون إليه من جهة كونه محرر القدس، وهم بهذا يتشاركون مع الأكراد ومع الأقليات المتبنية لخطاب الأكثرية.

لكن حال أخذت شخصيتين (علوية وإسماعيلية) كلاسيكيتين أو تقليديتين، ترى كيف ستنظران إلى صلاح الدين؟ بالتأكيد قبل أن تنظر إليه كبطل، ستنظران إليه كقاتل لأجدادها إبان حملات التكفير الديني التي ارتكبها بحقهم في مصر قبل ذهابه لتحرير القدس!. وما يمكننا قوله هنا، إن نظرة ذلك الأقلوي أو ذاك إلى الشخص ذاته أو الموضوع ذاته قد تختلف عن نظرة سواه!.

شخصياً لا يعنيني صلاح الدين الأيوبي كثيراً، ولا أسمح لنظرتي فيه ـ سواء أكانت إيجابية أم سلبية ـ أن تؤثر في علاقتي بالآخر من محبيه والذي قد يكون صديقي وأقرب إليّ من شقيقي أو قريبي!. لكن في الوقت ذاته لا أسمح لهذا الآخر أو ذاك ممن يرون في صلاح الدين ـ أو سواه ـ أسطورة، أن يفرض عليّ

الاحترام ذاته الذي يكنّه هو إليه ولو من وجهة نظر تاريخية!.

أستطيع القول إني أحترم له مشاعره ووجهة نظره في ذلك الرجل (أو غيره من شخصيات تاريخية يجلّها)، لكنني قد لا أكون مستعداً لتبني خطابه فيه، وكما أحترم له مشاعره إزاءه لا أقبل أن يستخف أحد بمشاعري كذلك!. قبالة ذلك لا أسمح لنفسي مطلقاً بفرض خطابي على غيري، أياً كان نوع هذا الخطاب وشكله.

ومسألة تبني الأقليات لخطاب الأكثرية نجدها واضحة في الجهود المستميتة التي تبذلها هذه الأقلية أو تلك بغية تأكيد عروبتها أو إسلامها، وذلك حسب الموضة الرائجة وموقع تلك الأقلية من المكوّن الثقافي الغالب الذي تعيش في خضمه. وهذا حقيقة ما نجده في الجهود التي كان (ومازال) يبذلها بعض العلويين لتأكيد إسلامهم تارة (مثال ذلك كتاب: «النبأ اليقين عن العلويين» للشيخ محمود صالح الزللو)[1]، وعروبتهم تارة أخرى، علماً أن غالبية

(1) خذ مثالاً على ذلك أيضاً الفتوى التي أصدرها الحاج أمين الحسيني بتاريخ 22محرّم سنة 1355هجرية، والتي يقول فيها: «إن هؤلاء العلويين مسلمون، وإنه يجب على عامة المسلمين أن يتعاملوا معهم على البرّ والتقوى، ويتناهوا عن الإثم والعدوان، وأن يتناصروا جميعاً، ويتضافروا، ليكونوا قلباً واحداً، في نصرة الدين، ويداً واحدة في مصالح الدين، لأنهم إخوان في الملّة، ولأن أصولهم في الدين واحدة، ومصالحهم في الدين مشتركة، ويجب على كل منهم بمقتضى الأخوّة الإسلامية، أن يحب للآخر ما يحب لنفسه. وبالله التوفيق» وقد نشرت في جريدة «الشعب» الدمشقية في 31 تموز سنة 1936 (نقلاً عن «العلويون النصيريون» ص177 ـ دار لأجل المعرفة، ديار عقل ـ لبنان، 1987). وعلى الرغم من كونها فتوى صادرة عن مفت له جلالته ومكانته المعتبرة وقدره في الوعي الديني (وهو مشكور على فتواه طبعاً)، غير أن العلويين احتاجوا فتوى=

العلويين السوريين كعرق إما عرب غساسنة أو عرب تنوخيين الخ...

والأمر نفسه نراه لدى بعض المسيحيين الذين يحتاجون بين الفترة والأخرى لتأكيد عروبتهم مع معرفتنا أن مفكريهم من أوائل من نظّر لها وتغنى بها ومنذ أواسط القرن التاسع عشر[1]، وبالتالي

= أخرى لتأكيد إسلامهم، لكن كانت هذه المرة من الإمام موسى الصدر، وذلك عند وصول حافظ الأسد إلى سدة الرئاسة أوائل سبعينات القرن الماضي.

الأمر المثير للاستغراب في الفتوى الأولى هو توقيتها!، فقد أتت مزامنة للصراع الذي كان دائراً بين بعض مثقفي ووجهاء العلويين بين مؤيد لاستقلال الدولة العلوية ورافض لها صيف 1936. ولأن فتوى كتلك كانت تناسب خطاب الأكثرية ومصالحها السياسية (على ما يبدو) ستتذاك فلم يستغرق إصدارها كثيراً، ولذلك أيضاً اقتصر تأكيدها على الرابطة الدينية فحسب!. قبالة ذلك سارع بعض الشيوخ العلويين المناهضين (ربما) لتلك الدولة إلى نشر بلاغ مماثل لفتوى الحاج الحسيني في جريدة «القبس» 27 تموز 1936. والذي يجعلنا نرجح أن فتوى الحاج الحسيني هي سياسية في جوهرها رغم تأكيدها المبالغ فيه للرابطة الدينية، هو بطلان مفعولها بعد انتفاء الحاجة إليها! بدليل حاجة العلويين إلى فتوى أخرى تؤكد لهم إسلامهم بعد قرابة الخمسة والثلاثين عاماً (من الإمام موسى الصدر)!.
السؤال الذي كنت دائماً أطرحه على نفسي عندما أتذكر تلك الفتاوى: ترى إذا كانت ثقافتنا لا تسعفنا أن ننظر إلى بعضنا كمواطنين بعدُ فنتعامل وفق هذا الأساس، فلننظر إلى بعضنا من وجهة نظر إنسانية وبصفتنا بشراً قبل أن نكون منتمين (أو منحدرين من) إلى أي دين!.

(1) من أولئك المفكرين بطرس البستاني، والشيخ ناصيف اليازجي وابنه إبراهيم اليازجي وأحمد فارس الشدياق الخ... وقد أغنوا العروبة كثيراً في مؤلفاتهم وأدبياتهم، وإن كنّا نضع احتمالاً مفاده: أنه قد يكون من دوافع بعض المفكرين المسيحيين للعروبة في القرن التاسع عشر هو الخلاص من نير الاستبداد العثماني ورابطته القائمة على الدين الإسلامي.

وشكوى المسيحيين من الطعن بعروبتهم، قبالة تأكيدهم لها، ترجمها قول=

ولاءهم لخطاب الأكثرية، بمعزل عن إن كانت تلك العروبة عبارة عن عبء حقيقي وعلى الصعد كافة، وتكاد تخلو راهناً من أية مغريات أم لا، على الأقل مغريات معرفية وحضارية!.

وحقيقة الأمر أن سعي الأقليات لتأكيد انتماء ما، يشابه أو يماثل انتماء الأكثرية من خلال تبنيها لخطابها، يؤكد على لا إنسانية خطاب الأكثرية (أية أكثرية كانت) قبالة حالة التزلف والكذب التي عادة ما تضطر الأقليات (أية أقليات كانت) للعيش في دوامتها بغية تأمين الحماية المجتمعية والأمانين الذاتي والجمعي، وهذا لا ينفي في مجمله أن الكثيرين من أبناء الأقليات قد يكونون متبنين لخطاب الأكثرية عن رضا وقناعة.

طبعاً وتكثر مثل تلك الظاهرة ـ ظاهرة تبني الأقليات لخطاب الأكثرية ـ في البلدان المتخلفة تاريخياً على الصعد كافة، كحال

= البطريرك مكسيموس الصايغ أثناء تواجده على مأدبة إفطار كان قد دعاه إليها الرئيس السوري شكري القوتلي مع عدد من مشايخ المسلمين وبعض من رؤساء الطوائف المسيحية في 11/ نيسان/ 1957، وقد قال حينها البطريرك مكسيموس للرئيس القوتلي: «نأسف أن العروبة هي صفة يحتكرها فقط المسلمون، وفي القاموس عروبة تعني الإسلام، إن المسلمين يجب أن يفهموا أننا عرب. وكنا عرباً قبل الفتح الإسلامي العربي، وقبل ظهور الإسلام» (باسل قس نصر الله. نشرة «كلنا شركاء في الوطن»، 25/ 10/ 2007).

في الحالات كافة، قد يكون كمال الصّليبي على حق عندما أوجز مشكلة الأقليات الإسلامية مع العروبة بقوله: «بقوا يحافظون على درجة ملحوظة من الحذر تجاه القومية العربية لأنها كانت تبدو لهم حركة سنيّة في أساسها.» («بيت بمنازل كثيرة ـ الكيان اللبناني بين التصّور والواقع»، ص 75، كمال الصّليبي، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة نوفل، بيروت، الطبعة الأولى 1990).

البلدان العربية الإسلامية. خاصة البلدان التي لم ينتصر فيها مفهوم المواطن بعدُ.

وإذا بقينا نتحدث بالأقلية والأكثرية بالمعنى الديني، وهذا ما أكدته الفقرة سابقة الذكر في «إعلان دمشق»، فنحن أبعد ما نكون عن مفهوم المواطن.

ولعل في فرض الأكثرية لخطابها، بما ينطوي عليه ذلك الخطاب من نمط ثقافي، على هذه الأقلية أو تلك، هو ما دفع ببعض وجهاء بعض الأقليات للتحالف مع خارج ما، بكلمة أخرى هذا ما يفسر لنا ـ في أحد أوجهه ـ سبب التحالف الذي نشأ في فترة زمنية بين بعض موارنة لبنان ممثلين بحزب الكتائب وإسرائيل[1] العدو التاريخي للأكثرية العددية بالمعنى العروبي/ الإسلاموي. وربما هذا ما يمكننا من إدراك معنى أن يستهل الرئيس اللبناني الأسبق إميل اده سنة 1940م خطابه في الإذاعة اللبنانية سنتذاك بقوله: «إخواني الفينيقيين، وأبناء بجدتي فرنسا»[2]، ما أثار غضب رشيد عالي الكيلاني، وقد كان معيناً حديثاً رئيساً للوزراء في العراق سنتذاك، شاناً حملة شعواء على الرئيس إميل اده[3].

---

(1) يقول ولبر كرين إيفلاند: «إن محطتي CIA في روما وفي إسرائيل ساعدتا الميليشيات المسيحية» في تفجير الوضع في لبنان في 13/ 4/ 1975.

(2) (عبد اللطيف اليونس، «مذكرات الدكتور عبد اللطيف اليونس» ص 134، طُبعت في مطابع مؤسسة الإسكان العسكرية ـ دمشق. الطبعة الثانية، 1997).

(3) يروي نبيل الشويري مايلي: «في تلك الأيام وصلتني معلومات سرية من قلب القصر الجمهوري في عهد الرئيس سليمان فرنجية من أحد أصدقائي وكان ناصري من اللاذقية اسمه فايز بولس... وعلاقة فايز بولس مع الرئيس فرنجية=

وللتدليل على صحة كلامنا، في ما يخصّ فرض الأكثرية خطابها على الأقلية، يمكننا الاستعانة ببيان المطارنة الموارنة الذي صدر في الأسبوع الأول من تموز 2007، محذراً فيه من «أسلمة لبنان» متهماً حكومة الرئيس فؤاد السنيورة بالعمل على تلك الأسلمة، والذي عقب عليه حسام عيتاني، محقاً، إن الأسلمة تمت ومنذ عقود، ذلك عندما «طالب بطريرك الموارنة بتوسيع رقعة لبنان لتضم الأقضية الأربعة»[1]، مبيناً أن: «ما يخيف المسيحيين اليوم ويتشاركون في خوفهم هذا مع فئات واسعة من المسلمين هو عملية «طلبنة» المسلمين اللبنانيين الذين تنتشر في صفوفهم رؤية عدمية للواقع تنبذ الآخر وتنفي أهمية مشاركته في بناء بلد مركب المكونات مثل لبنان»[2]، إلى أن يوضح: «إن الطلبنة ليست محصورة في أبناء الطائفة السنية، بل هي آفة مشتركة بين جميع الطوائف الرافضة للاعتراف بالآخر...»[3]، وعلى الرغم من وفرة

= بدأت منذ أن لجأ سليمان فرنجية إلى اللاذقية بعد مجزرة مزيارة. وصديقي بولس كان بعثياً في البداية، لكنه ترك البعث ولم ينخرط في العمل السياسي. وقد جاءني في أحد الأيام، قبل حصار تل الزعتر، وأمسك ورقة ورسم لي خريطة المناطق التي تضم مخيمات ضبية وجسر الباشا وتل الزعتر وقال لي: لا تصدّق أي هدنة، والقتال لن يتوقف إلا بعد سقوط هذه المخيمات بأيدي المسيحيين. لا تصدّق أن القصة ستنتهي لبنانية ـ لبنانية أو لبنانية ـ فلسطينية، بل سنصل إلى زمن ستتدخل إسرائيل لإخراج منظمة التحرير الفلسطينية من هذا البلد»، (سورية وحطام المراكب المبعثرة، ص 416. مصدر سابق ذكره).

(1) (صحيفة «السفير»، 11/ 7/ 2007).

(2) (صحيفة «السفير»، 11/ 7/ 2007).

(3) (صحيفة «السفير»، 11/ 7/ 2007).

التحليلات الواقعية والصائبة التي عادة ما تتسم بها رؤية عيتاني، غير أنه تغافل أن سبب وجود آفة الطلبنة لدى الطوائف الأخرى في لبنان، تحديداً في وقتنا الراهن، هو هيمنة خطاب من صاروا أكثرية (عددية دينية) على من باتوا أقلية (عددية دينية) في لبنان!. لابل والابتزاز الضمني من قبل من صار أكثرية عددية بالمعنى الديني لمن بات أقلية عددية بالمعنى الديني!.

وإشارة بيان المطارنة إلى «أسلمة لبنان» وان كانت متأخرة جداً، ولا تنسجم إطلاقاً مع الواقع اللبناني من جهة الاختلال الديموغرافي الذي آل إلى مصلحة المسلمين، إلا أن أهميتها تأتي من قرعها جرس الخطر والخوف الحقيقي والجدي من هيمنة خطاب يرتكز في هيمنته هذه على الكثرة العددية بالمعنى الديني لا بالمعنى السياسي!. ولن ننسى هنا الإشارة إلى كيفية سعي بعض الشرائح من سُنّة لبنان للعمل على دمج سُنّة فلسطين بالكيان اللبناني، هذا ما تفسره الوفرة في حالات زواج شبان لبنانيين من فتيات فلسطينيات، ومثل ذلك الزواج والتزاوج ليس بريئاً في مجمله، خاصة في مجتمع كالمجتمع اللبناني. ومثل هذا التصرف لم يكن حكراً على السنّة في لبنان، إذ في مرحلة من مراحل صعود نجم الزعيم الدرزي الكبير كمال جنبلاط، كان الدروز يعملون على تجنيس الدروز الفلسطينيين في لبنان، والأمر ذاته جرى بالنسبة للمسيحيين الفلسطينيين.

وليس مصادفة أن تجد أصوات كتّاب لبنانيين تفصح عن

تعرض الوجود المسيحي في لبنان اليوم «لخطر وشيك جدّي سياسياً واجتماعياً، من دون الإعلان عن ذلك. علماً أنها ليست المرة الأولى التي يكون فيها ذلك الوجود مهدداً بملاقاة المصير الذي وصل إليه مسيحيّو الدول المجاورة من فلسطين والعراق»[1]. ولنا أن نتساءل في أنفسنا إلى أين قد يفضي ذلك القلق، إذا لم تزل أسبابه، بلبنان لا بالمسيحيين فحسب!.

بالعودة إلى ما كان قد نبّه إليه عيتاني عن أن آفة الطلبنة ليست حكرا على أبناء الطائفة السنيّة، وتأكيداً لصحة قوله، إنني أجد شباناً علويين، قد تكون نسبتهم كبيرة أو صغيرة، منتشرة في أوساطهم آفة الطلبنة «العلوية». وأجهل إن كانت تلك النسبة ـ التي ما تزال صامتة ـ في تزايد، لكن من المؤكد أنها لا تقل خطرا عن الطلبنة في أوساط السُنّة وسواهم، ولا أدري إن كانت الطلبنة العلوية عبارة عن ردة فعل إزاء بعض ما يجري في الداخل السوري من حركة ارتداد ديني، أم إن كانت متأثرة بما يجري في الخارج من متغيرات أو كلا الأمرين معاً.

لابل عندما يصبح خطاب الأكثرية يشكل عامل اضطهاد مزمن على أقلية ما، ستبحث تلك الأقلية مباشرة عن حليف خارجي، وهذا ما رأيناه في علاقة زعماء الأحزاب الكردية العراقية بإسرائيل بعد أن شهدت كردستان العراق حكماً ذاتياً عقب حرب الخليج الثانية، ومن البديهي أن تلك العلاقة لم تكن لتنشأ لولا شعور الأكراد المزمن بالاضطهاد من خطاب الأكثرية، لابل والمتاجرة

---

(1) (صحيفة «الأخبار» اللبنانية، نسيب حطيط، 24/ 9/ 2007).

بذلك الخطاب، إلى درجة أن بعض الأقليات التي تبنته صارت بدورها تتاجر به!.

وأعود وأؤكد أن مسألة تبني الأقليات لخطاب الأكثرية مسألة شديدة التعقيد والحساسية في آن، ويزداد تعقدها (وربما خطورتها) طرداً حال كان خطاب الأكثرية متخلفاً ويشكو من معضلة بنيوية حقيقية.

* * *

وهناك من كان يبني هذه التحالفات تحت شعار قومي ـ كما كانت الحال سابقاً ـ وهذا ما ولّد شعوراً بالنقمة وردّة فعل لدى الأكراد السوريين (وحتى العراقيين)، الذين لم يُقدر لهم العيش بعدُ في ظل «نعمة» القومية كما هي الحال لدى العرب السُنّة (كونهم هم الغالبية العددية في المحيط العربي والأكثر تمثيلاً للعروبة بمعناها الشائع) الذين وصلوا في هذا المنحى إلى درجة الإشباع السلبي ـ نقول السلبي لأن العروبة لم تقدّم شيئاً ذا قيمة حقيقية للبشرية طوال عقود من الزمن، إن لم نقل العكس ـ ما جعلهم يلتفتون إلى الإسلام (علماً أنه يصعب الفصل بين الإسلام بصيغته المتداولة وبين العروبة بمفهومها القومي بعثياً كان أم ناصرياً)[1]، أليس ميشيل عفلق هو

---

(1) كان العالم واللاهوتي والمؤرخ هنري لامنس ذو الأصل الفلمنكي والمتوفى عام 1937 يعتقد أن «القومية (العربية) في أساسها، ليست أكثر من توضيب جديد للعصبية السياسية الإسلامية»، وقد كان في هذا الرأي على اتفاق تام مع مسيحيي بيروت في ذلك الحين. (راجع ص 170 من كتاب «بيت بمنازل كثيرة»)، مصدر سابق ذكره.

القائل: «العروبة جسد روحه الإسلام»؟، لكن أي إسلام؟.

وما يجعلنا نستصعب إمكان فصل العروبة عن الإسلام، هو الإيمان الراسخ في وعي العرب ووجدانهم، بأن «الله أعزّ العرب بالإسلام». ولاشك أن ذلك القول كان مماثلاً للواقع ومطابقاً للحقيقة في بدايات ظهور الدعوة المحمدية (خاصة عندما كان هناك إسلام واحد)، ونشدان العرب بناء دولة. لكننا نجد الآن أن ثمة شرخاً كبيراً، إن لم يكن انفصاماً كلياً، في ما تنطوي عليه المقولة آنفة الذكر، فببساطة أصبح هناك أكثر من إسلام وأكثر من عرب، ولا نعرف أي إسلام وأي عرب يُقصد بها راهناً.

ومن اللافت أن الشعور الأقلوي لم يكن ليراود الأكراد في ما سبق من زمن، باعتبار أن الرابطة كانت في الحقبة العثمانية وما قبلها دينية إسلامية، ومن ثم وطنية في مراحل الكفاح ضد الانتداب الفرنسي والبريطاني في سوريا والعراق. ولعل ذلك الشعور لم يظهر بشكل واضح إلى العلن، إلا في خمسينات القرن الماضي، وما جرى فيها من تضخيم للذات العربية والقومية العربية التي كان رمزها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر. وإن «قيل إن «محسن البرازي» وكان سكرتير الجمعية الكردية العالمية ـ وقد أثبت صفته هذه.. في مقال كتبه بمجلة «المقتطف»، في الثلاثينات (القرن الماضي)، دفاعاً عن الفكرة الكردية التي تحلم بإقامة «دولة كردية».. تضم الأكراد في تركيا وسورية والعراق وإيران..»[1]، ما

(1) (عبد اللطيف اليونس، مصدر سابق ذكره. ص 297).

يشير ربما إلى أن بعض النخب الكردية كانت تشكو أكثر من مجرد الإحساس بالغبن على أساس عرقي وبفترة زمنية سابقة لتضخم الذات العربية.

قد يكون هذا أحد الأسباب التي دفعت بالأكراد للنظر في مسألة عرقهم. وتأكيداً لصحة تفسيرنا، نجد أن الأدباء والشعراء الذين أغنوا العربية ورفدوها بالكثير من عقولهم ووجدانهم في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين هم أكراد!، فهل نستطيع نسيان العلاّمة محمد كرد علي أو الشاعر المجلي محمد البزم، على سبيل المثال لا الحصر؟. ونستطيع أن نذكر هنا أيضاً الزعيم الوطني الثائر إبراهيم هنانو والثورة التي قادها في الشمال السوري ضد الفرنسيين، وهو كردي. وإن نسينا لن ننسى أن سوريا عرفت أكثر من رئيس كردي (أو من أصل كردي) في مرحلة الانتداب الفرنسي وفي فترة الاستقلال الوطني، فمن محمد علي العابد إلى حسني الزعيم[1] ورئيس وزرائه محسن البرازي الخ... وهذا كله على نقيض ما بتنا نراه اليوم من خلال حديث الأكراد عن اللغة الكردية والأدب الكردي وحتى نقد الأدب الكردي إلخ...!.

هذا كله يدفعني للاعتقاد، شخصياً، أن أحد أهم أسباب توجّه

---

(1) من الأقاويل التي قيلت في انقلاب حسني الزعيم حينها: «إن محسن البرازي هو الذي شجع حسني الزعيم للقيام بانقلابه العسكري عام 1949 واستلامه السلطة، كي يكون الحكم في سوريا سنداً لفكرة الدولة الكردية التي حلم بها محسن البرازي»، (المصدر السابق). علماً أن الكثير من السياسيين والمثقفين السوريين رحب بذلك الانقلاب في حينه. (المصدر السابق. ص304 ـ 305).

الأكراد للنظر في قوميتهم وعرقهم هو تضخم الذات العربية. وعندما حاولت تلك الذات تذويب الأكراد، في بداية الحقبة الناصرية في سوريا في عهد الوحدة 1958 من خلال إرسال عائلات عربية وتوطينها في المناطق الكردية، كان من شأنها أن أيقظت لدى الأكراد الحِسّ القومي والانتباه إلى مسألة عرقهم[1].

وفي زيارتي للمناطق الشمالية من سورية في أوائل آذار 2007، والتقائي بعدد من النخب الكردية السورية صارحتني بعض تلك النخب ـ وهي علمانية كما يطيب لها أن تقدم نفسها إلى المجتمع ـ بالقول لي إنهم يحبونني ليس فقط لمكانتي ككاتب أو لكوني منغمساً في العمل بالشأن العام فحسب، أو لأني إنسان من لحم ودم ومشاعر، بل كذلك لكوني أنتمي إلى أقلية مثلهم، ولديهم نحوي شعور أقلوي!، وأضافوا القول: «حتى القيادات الكردية الموقعة على إعلان دمشق 2005 هي، ضمنياً، مع بقاء النظام ولا تريد تغييره، وكل ما يريدونه هو أن يصلح النظام من وضعه وأن ينصف الأكراد»!.

وعلى الرغم مما سمعته من أولئك المثقفين والنخب الكردية إلا أنني لم أر أي شعار بعثي أو صورة للرئيس الراحل حافظ الأسد

(1) بالمناسبة الهوس الناصري في عهد الوحدة السورية ـ المصرية لم يقف إزاء تعريب الأكراد، بل أراد أسلمة (بالمعنى السُني للأسلمة) الأقليات الإسلامية الدينية الأخرى كالعلويين والدروز الخ.. وفعلاً ذهب بعض أبناء تلك الأقليات سنتذاك لدراسة الشريعة الإسلامية في «أكاديمية» الأزهر «للعلوم الحديثة»!.

أو الخالي بشار الأسد في جميع المناطق الكردية التي طفت بها!. حتى إن بعض من التقيتهم من الأكراد لم يخف نقمته على العرب!. وهنا طرحت سؤالاً على من التقيته منهم، مفاده إن كانوا تجاوزوا المسألة الدينية أم لا؟ وكان ثمة إجماع على من طرحت عليهم السؤال بشكل فردي على أنهم تجاوزوها منذ زمن بعيد.

في اعتقادي الشخصي أنهم لم يتجاوزوا المسألة الدينية ـ شأنهم في هذا شأن ما تبقى من مكونات المجتمع السوري ـ لكن باعتبار أنهم مُضطهَدون من جهة عرقهم، فإن العنصر العرقي هو البارز لديهم بحيث يطغى على العنصر الديني. ولنتذكر هنا، مرة أخرى، أن العرق العربي وصل لمرحلة إشباع حقيقي ـ وإن لم يكن غير مثمر ـ من حيث انتشار ثقافته وهيمنتها على المحيط وفرضها على ما تبقى من مكونات المحيط الذي يعيش فيه كما سبق أن أسلفنا، إضافة إلى احترافه التاريخي ـ أي العرق العربي ـ في العمل السياسي الرسمي طوال عقود من الزمن إن لم يكن طوال قرون!، هذه العوامل وغيرها كان من شأنها أن جعلت عنصر العرق لدى الإنسان العربي السوري وسواه أن يصل لمرحلة تشبّع حقيقي وبشكل حقق ذاته (ولو عكسياً) من خلاله ـ ربما إحساسه بذلك التشبّع (السلبي) هو أحد أسباب نكوصه على الصعيد الديني ـ على نقيض الكردي الذي ما زال يشعر بمرارة جرّاء شعوره بالاضطهاد على أساس عرقي.

طبعاً من الصعب التكهن بمآل ذلك البركان الكامن في نفوس

شعب مكوّن من ثلاثة ملايين ـ أي الكرد ـ والمتمثل في الشعور الاضطهادي المزمن والمستمر لذلك العرق، وإن كنا نرجح أنه سينفجر معبراً عن ذاته، إن عاجلاً أم آجلاً، إن لم تعالج مشاكل الكرد وتحل معاناتهم بالطريقة السلمية واللائقة التي تحفظ وتضمن حقوق الأطراف المعنية كافة مجتمعاً وسلطة.

* * *

لا أدري إن كانت تلك الأمثلة (وإن كانت تبدو مملة) قد أوضحت ما كنت أتوخاه من قولي إن الدستور أو القانون (الوضعي) يسهم في تشكيل الهُويّة والوعي بها، لابل ومدى أهمية وجود الدستور في نسج خيوط الهُويّة، والمفترض أن تكون الهُويّة هنا وطنية محض متقدمة على سواها من عناصر مكونة لها كاللغة والدين مثلاً.

لكن في اعتقادي أن ذلك يبقى إلى حين، ففي كل فترة زمنية يتقدم عنصر وينحسر آخر من عناصر مكوناتها والوعي بها لصالح عنصر آخر، وهذه حالة عالمية ليست حكرا على منطقة محددة في العالم من دون سواها، كما أنها تتأثر سلباً أوايجاباً بما يجري حولها في العالم من متغيرات، غير أنها تكثر في البلدان الخاضعة لأنظمة شمولية، أو بلدان ما تزال الغلبة فيها لصالح ثقافة البداوة كحال بلدان المشرق العربي الذي يُعزز حالياً بثقافة بداوة وهابية مخيفة من قبل دولة كالسعودية لم تعد تعرف مملكتها حدوداً!.

وتكثر كذلك في بلدان ما تزال خاضعة لنمط ثقافي مهزوم قبالة

وجود ثقافات أخرى منتصرة في هذا العالم تتولى رسم مستقبل أبناء الثقافات المنهزمة، أيضاً كحال المشرق العربي الذي لا يزال أسير الثقافة الإسلاموية التي استعصت بدورها على الإصلاح، وليس سراً القول إننا ـ كمشرقيين ـ أبناء ثقافة آفلة لا مهزومة فحسب!.

ولتوضيح كيفية رسم الثقافة المنتصرة لمستقبل أبناء الثقافات المنهزمة (بما يخدم مصالح المنتصر طبعاً)، دعونا نتذكّر هنا وعد بلفور عام 1917، واتفاقية سايكس بيكو سنة 1916، وقرار الأمم المتحدة القاضي بتقسيم فلسطين 1947على سبيل المثال لا الحصر. ترى من الذي قام برسم وتخطيط ما سبق ذكره؟ وألم تغيّر تلك الأحداث من الجغرافية السياسية للمنطقة التي نعيش فيها؟ لابل ألم يكن من شأنها أن أفرزت في حينها هُويّات متعددة، فبتنا نشهد هُويّة أردنية وأخرى سورية وثالثة لبنانية ورابعة فلسطينية الخ...؟. من ثمّ لو كنّا فعلاً منتصرين، ونستطيع فرض أجندتنا الثقافية على أنفسنا فقط، لنأت ونلغ تلك الاتفاقيات إن استطعنا؟!. من ذاك الذي سيمنعنا؟، ما أسهل إلقاء التهمة على الغرب!. هذا مع العلم أن الذي ساعد الغرب في تنفيذ تلك المخططات هم الوجهاء والأمراء وأصحاب القرار من المنتمين إلى الأكثرية وثقافتها، فضلاً عن أنهم يدّعون تمثيل خطابها والدفاع عنه!. والويل للمشككين منّا!.

يروي الأمير عادل أرسلان أنه أثناء إقرار تقسيم فلسطين، طلب مندوب الاتحاد السوفياتي (حينذاك) الاجتماع بالوفود العربية أكثر من مرة.. ليبحث معهم موضوع التصويت على قرار التقسيم،

وينسق وإياهم الجهود للحؤول دون صدور القرار، ولكنهم كانوا يرفضون! و«ذكر لنا أن أحد أولئك ـ وهو أمير.. قال له بعصبية: إن الروس أخطر من الصهيونية بكثير!!»[1].

❊ ❊ ❊

البوسنة والهرسك عندما كانتا تخضعان للشيوعية كانت هُويتهما شيوعية، لكن بعد أن انفرط عقد الشيوعية أواخر ثمانينات القرن الماضي برزت الهُويّة الدينية، في عقد التسعينات من القرن الماضي، بشكل مرعب ومخيف خارج عن نطاق السيطرة إلى حد كبير.

ومن نافل القول إن الهُويّة الدينية إبان تلك الأحداث طغت على كل العناصر الأخرى من عناصر الهُويّة، ولعلي أرجّح أن سبب طغيانها عقب انهيار الشيوعية كون هذه الأخيرة كانت قامعة للهُويّة الدينية وجعلها الانتماء للشيوعية قائماً بقسرية ومفروضاً بطريقة شوفينية وفظة.

والهُويّة الدينية، شأنها شأن الهُويّة العرقية، قد تطغى على سواها من مكونات في حالات تاريخية معينة، كالشعور بالظلم

(1) (مذكرات عبد اللطيف اليونس، ص287. مصدر سابق ذكره). وللمزيد من المعلومات في ما يخصّ فلسطين وموقف دول شبه الجزيرة العربية شديد السلبية والعدوانية من الاتحاد السوفييتي سنتذاك، يمكن للقارئ العودة إلى مذكرات وأحاديث قادة شيوعيين سوريين، ككتاب «خالد بكداش يتحدث» لعماد نداف (سنة ومكان الصدور مجهول)، وكتاب «ذكريات ومواقف» ليوسف الفيصل، الصادر عن دار التكوين في دمشق 2007.

والغبن التاريخي، مثال طغيان الهُويّة العرقية على سواها لدى الأرمن والشركس والأكراد في الشرق الأوسط راهناً نتيجة لشعورهم بالغبن والإجحاف في ما يخصّ عرقهم وثقافتهم كما سبق أن بيّنّا في حالة الأكراد. وكذلك طغيان الهُويّة الدينية الإسلامية لدى الكثير من العرب على ماعداها من مكونات تتعلق بها، وذلك نتيجة عوامل عديدة داخلية وخارجية.

وقد تصبح الهُويّة الدينية أكثر خطراً من سواها، خاصة حال جمعها بين الهزيمة المعرفية وانطوائها على مكوّن تفجيري في بنيتها زاد منه ومن حضوره الفارق الحضاري بينها وبين الغرب «الكافر» المنتصر، كحال الهُويّة الإسلامية بشكلها الكلاسيكي راهناً، التي تتضافر عدة عوامل داخلية وخارجية لتشكيلها بتلك الطريقة التي تدعو للخوف إلى درجة أنه من حقنا أن نقرع جرس الخطر. والخطر هنا سيحيق بالإسلامي المتبني لهذه الهُويّة (التي لم تخرج من العباءة الفقهية الماضوية بعدُ) والساعي لها قبل سواه (حقيقة هذا ما شاهدناه في الاقتتال الدموي بين الحركتين الإسلاميتين الفلسطينيتين «حماس» و«الجهاد» في مدينة رفح الفلسطينية.)[1]، لاسيما في ظل الجمود القاتل الذي تعاني وتشكو منه المنظومة الفقهية الإسلامية، والمأساة أن حراس هيكل تلك المنظومة ورجال كهنوتها مازالوا يكابرون في الاعتراف بوجود تلك المعضلة في منظومتهم الفقهية!.

(1) (رويترز/ 22/ 10/ 2007 ـ صحيفة «الأخبار» اللبنانية 23/ 10/ 2007).

ومن البديهي أن «الهوية يمكن أيضاً أن تقتل، وبلا رحمة. ففي حالات كثيرة، يمكن لشعور قوي ـ ومطلق ـ بانتماء يقتصر على جماعة واحدة، أن يحمل معه إدراكاً لمسافة البعد والاختلاف عن الجماعات الأخرى. فالتضامن الداخلي لجماعة ما يمكن أن يغذي التنافر بينها وبين الجماعات الأخرى.»[1].

❊ ❊ ❊

(1) (ص18 من كتاب «الهوية والعنف»، أمارتيا صن، ترجمة سحر توفيق. سلسلة عالم المعرفة الكويتية، عدد 352 حزيران 2008).

ـ 8 ـ

لنطرح الآن سؤالاً محدداً: هل تكفي اللغة والدين والعرق والتاريخ والجغرافية لتكوين هُويّة مجتمع ما؟ وبالتالي هل ستكون هُويّة هذا المجتمع أو ذاك متجانسة بنسبة معقولة ومقبولة، بحيث يتماهى أو يذوب فيها الجزئي بالكلي عن رضا وقناعة، أو بكلمة أدق يتنازل فيها الجميع للجميع بما يخدم الصالح العام والهُويّة الجامعة المانعة التي نطمح إليها؟ أم أن ثمة تباينات وتنافرات لايمكن طمسها ومحوها أو إذابتها؟.

وحال وجود تباينات وتنافرات، هل ستبقى هذه التباينات وتلك التنافرات منطوية أو متراجعة لصالح عنصر من عناصر الهُويّة أكثر بروزاً ووضوحاً؟، وبالتالي، هل من الممكن أن نصل إلى اتفاق، من شأنه سحب البساط من تحت عوامل الاختلاف والتنافر، لصالح عنصر من عناصر الهُويّة يتفق عليه أكبر قدر ممكن من فئات المجتمع، بحيث يكون من شأنه إنتاج ما يمكن تسميته بالهُويّة الوطنية يخضع لها الكل عن رغبة أو رهبة؟.

طبعاً لن نتردد بالقول، إجابة عن السؤال آنف الذكر، إنه ليس من الاستحالة بمكان أن يصل أي تجمع بشري لتلك الهُويّة الجامعة المانعة حال قيام عقد وطني نتاج إنساني لا إلهي (مع التأكيد على أهمية أن يكون العقد ناتجاً عن فعل إنساني لا إلهي) وقوامه الرغبة الصادقة والإرادة الحقيقية والنوايا الصافية لدى الأطراف المعنية كافة، ينتج عن ذلك العقد قانون يُنظّم علاقات ذاك التجمع البشري ويقف على مسافة واحدة من هاتيك الأطراف المعنية والمفترضة. وبغير هذا من الصعب الحديث عن وطن ومواطن وبالتالي هُويّة وطنية. ومن البديهي أنه في حالة كهذه لن يعود هناك مجال للحديث عن أقلية وأكثرية بالمعنى الديني إطلاقاً (كالتي عناها «إعلان دمشق» في الفقرة سابقة الذكر)، وإنما هناك أكثرية وأقلية بالمعنى السياسي فقط.

ويمكننا أن نضيف في ما يتعلق بالأكثرية والأقلية، بالمعنى الديني، أنها نادرة جدا هي الحالات التي اختار فيها الناس دينهم،[1]. إذ من المعروف أن الفرد منا (في الشرق أعني) يولد

---

(1) نستطيع أن نذكر هنا من الشخصيات العربية الألمعية التي غيّرت دينها بمحض إرادتها في القرن التاسع عشر، أحمد فارس الشدياق، الذي تحوّل من المسيحية إلى الإسلام. وكما يذكر الباحث محمد كامل الخطيب «إن فارس الشدياق هرب إلى مالطا بعد أن دفع أخوه أسعد الشدياق حياته ثمناً لاختياره معتقده الفردي ـ الديني، وربما خاف فارس، من أن يكون مصيره هو مصير أسعد وهكذا كان فارس، هو وأخوه، من أوائل من أعلن، في الفكر والمجتمع العربي الحديث، حرية الفرد في اختيار معتقده، حتى لو أدّى به ذلك إلى الموت»، (أحمد فارس الشدياق «الواسطة في معرفة أحوال مالطا»، ص 9 ـ 10، دار البعث ـ وزارة=

ويرث عن والديه، ومن جملة ما يرث يرث الدين كذلك، ونسبة هذا الدين أو ذاك إليه من قبل الآخر، حتى لو كان ذلك الفرد متبرئاً منه علناً أو ضمنياً. فضلاً عن أن الإسلام لا يقرّ بحرية العقيدة في مجمله، وان كان ثمة آيات قرآنية تدلل على تلك الحرية وتؤكد عليها، وإلا بماذا سنفسر الحديث الذي يرويه عبد الله بن عباس والقائل: «من بدّل دينه فاقتلوه»؟، وفي فتوى لابن باز مفتي السعودية السابق، يُجيب عن سؤال فحواه: إذا كان الإسلام قد أقرّ حرية العقيدة فلماذا يحارب الارتداد والوثنية والإلحاد؟ بالقول: «الإسلام لا يقرّ حرية العقيدة، الإسلام يأمر بالعقيدة الصالحة، ويُلزم بها، ويفرضُها على الناس، ولا يجعل... حرية ما كان من الأديان، لا. ويقول النبي ﷺ: «أُمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا

= الثقافة، دمشق. تقديم محمد كامل الخطيب). وكذلك الصحفي والناشط المصري محمد حجازي الذي تحول من الإسلام إلى المسيحية، فحسب قوله «إن الحب والسلام هما الهدف من الدين ووجد في المسيحية ما كان يصبو إليه طويلاً» («رويترز»، 7/ 8/ 2007). طبعاً تحول حجازي إلى المسيحية «أثار جدلا كبيرا في الأوساط الإسلامية المصرية والعربية، وكذلك في محاكم مصر في حينها، وتناقلت بعض وسائل الإعلام ـ في حينها ـ أن والده هدد بقتله حال لم يعد إلى دينه الذي ولد عليه!.

ويعتقد المفكر الإسلامي المعاصر الدكتور محمد شحرور أن «الفقه الإسلامي الموروث لم ينبس بكلمة عن احترام حرية الناس في اختيار عقائدهم وشعائرهم وحرية الضمير، حيث بدأ الفقه الإسلامي في عصر الاستبداد ابتداء من نهاية العصر الأموي وبداية العصر العباسي.. فتم ترسيخ قتل المرتد وجعله من ثوابت الدين». («تجفيف منابع الإرهاب»، الطبعة الأولى. الدكتور محمد شحرور. ص19. دار الأهالي للطباعة والتوزيع والنشر ـ دمشق 2008).

أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله ـ عزّ وجلّ ـ «متفق على صحته»[1].

وفي حال لم ينحصر السؤال الديني وخطابه لدى الأكثرية (بالمعنى الديني) في العلاقة الفردية للشخص مع خالقه، بعيداً كل البعد عن قضايا التبشير وتوزيع شهادات في صدق الإيمان وحُسن الإسلام والسلوك لبقية الخلق ومن ضمنها الأقليات، كالتي يمكن أن نشهدها الآن في سوريا، من خلال حركة الآنسات القبيسيات الدينية (العابرة للقارات) وسواها من حركات إسلامية «معتدلة» قد تحاول فرض نمطها الثقافي على الآخرين من خلال لهاثها في احتكار بعض مؤسسات الدولة وابتزازها لبعض مراكز القوى فيها بذريعة أنها أكثرية، سيكون من الصعب الوصول إلى عقد وطني جامع مانع ينتج هُويّة وطنية.

والسؤال سابق الذكر يطرح أيضاً سؤالاً آخر: هل الهُويّة تُفرض فرضاً (بالترهيب) أم هي في جوهرها إرادوية ورغبوية؟، وهل تتكون مرة واحدة وإلى الأبد؟، ومن ثم، هل هي صيرورة أم سيرورة؟.

أثبتت الوقائع أن الهُويّة لا تتشكل مرة واحدة وإلى الأبد اللهم إلا إذا كانت هُويّة ميتة أو هُويّة ضد الطبيعة. وبهذا المعنى فإن الهُويّة الطبيعية والنابضة بالحياة هي سيرورة وليست صيرورة، وهنا

(1) (موقع «الأوان» الالكتروني، 21/ 5/ 2008).

تكمن مأساة الوعي الديني الذي يعتقد أن كل شيء تكوّن مرة واحدة والى الأبد ومنه بالطبع الهُويّة!، من غير إدراك منه أنه يعمل على إعادة إنتاج هُويّة تعيش فواتاً تاريخياً!.

لعل الوعي الديني، آنف الذكر، هو ما يفسر لنا ـ في جانب من جوانب ـ غلبة الدين على سواه في تكوين الهُويّة والوعي بها، خاصة في المجتمعات التي تعاني (راهناً) نكوصاً مريعاً نتيجة اصطدامها بالحداثة الغربية من جهة ونتيجة الفوات التاريخي الذي ترزح تحت ظله من جهة أخرى، حتى ولو كان وعياً بائداً أو جامداً!، من غير أن ننفي الدور السلبي للإعلام (نعني به الفضائيات ذات التوجه الإسلامي/ السعودي) في تشكيل ذلك الوعي الجديد والخطير بالهُويّة.

وإذا أخذنا مثلاً في بعض ما نشاهده في سوريا سنرى أن الراهن السوري ينطوي على ما يؤكد لنا الكثير من مزاعمنا ومخاوفنا، فليس عبثاً أن ينتشر الحجاب في أوساط الفتيات (السُنّة) بطريقة مرعبة!، واللافت أن أولئك الفتيات ليس بالضرورة أن تكنّ متدينات، فضلاً عن أن أغلبهن جامعيات أو خريجات جامعة وما شابه ذلك، وهو ما يُفسر لنا كذلك الإقبال الشديد والمنقطع النظير على المساجد الذي لا يستثني طفلاً صغيراً في صلاة يوم الجمعة!.

والأمر نفسه أيضاً ـ ربما كردة فعل على ثقافة الأكثرية ووعيها الجديد بهُويتها الدينية ـ يُفسر لنا إقبال شرائح واسعة من المتدينين العلويين، ذكوراً وإناثاً، كباراً وصغاراً، على زيارة أضرحة أوليائهم

الدينيين والتشبث بمعتقدهم الديني أكثر من أي وقت مضى!. أو كثرة الشباب العلويين من الذين يضعون «خلعة» خضراء في معاصمهم. وقل الأمر ذاته في الإقبال المسيحي على الكنيسة يوم الأحد أو الإكثار من ظهور السلاسل الذهبية التي تحمل صلباناً في أعناق الكثير من الفتيات المسيحيات راهناً، الخ..؛ وهو وإن كان، بمجمله، يعبّر في ما يعبّر عن وعي جديد بهُويّة مُغتربة أو مأزومة، إلا أنه لدى الأقليات، بالدرجة الأولى، عبارة عن ردة فعل طبيعية لوعي شريحة كبيرة من الأكثرية العددية الدينية بهُويتها الإسلامية التي أخشى القول إنه قد يكون وعياً على الطريقة الوهابية!. وعملياً بتنا نشاهد مظاهر لتصرفات وهابية مخيفة في دمشق، من خلال ما تناقلته «الأوساط السورية (حول) ما نشرته وسائل إعلام سورية عن تعرض فتيات لمحاولات حرق أجسادهن بمادة الأسيد من قبل شباب متطرفين دينياً كتعبير عن قرار اتخذوه لمعاقبة الفتيات على أسلوب لباسهن أو ما يعتبرونه عرياً مثيراً للشهوة وفاحشة ونشراً للرذيلة»[1].

---

(1) (دمشق ـ «آفاق»، نقلاً عن نشرة «كلنا شركاء في الوطن»، 19/ 11/ 2007). وقد استهجن هذه الحادثة الشيخ صلاح كفتارو قائلاً: «لانفرض على الناس قول لا اله إلا الله، فكيف سنفرض عليهم لباسهم.. لا إكراه في الدين، فكيف في اللباس؟!»، وربط بين هذه الحوادث وما أسماه فكراً متطرفاً مغالياً من خارج سوريا (من دون أن يحدد هذا الخارج الذي لا يخفى على ذي بصيرة)، كما رفض فكرة إنشاء لجنة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للحفاظ على الحشمة والتي كان قد دعا إليها في حينها الشيخ أحمد رمضان إمام أحد الجوامع في منطقة باب توما. («العربية نت». 14/ 11/ 2007).

وهو في الحالات كافة يشير أيضاً، من جملة ما يشير، إلى نوع من حالة الاغتراب الذي يعيشه عنصر الشباب بفعل ضغوط الواقع المعاش وحالات اليأس والإحباط التي تعتري حال هذا الجيل، وهذا ما لم يعشه جيل الآباء. بحكم أن الواقع الذي عاش فيه جيل الآباء ـ عندما كانوا شباباً ـ كان ينطوي على إمكانات كبيرة وعلى فسحة واسعة من الحلم الذي قد لا يتوفر منه شيء لكثيرين من جيل شباب اليوم!، على الأقل راهناً!.

وما سبق ذكره هو ما يُفسر لنا ـ في أحد جوانبه ـ رؤية فتاة مُحجبة تمشي جنباً إلى جنب مع والدتها السافرة. ولا عجب بعد هذا أن نسأل لماذا الفتاة مُحجبة في ما والدتها سافرة، إذ هما من جيلين أفرزهما واقعان مختلفان اختلافاً شبه كلي!. وما يُقال في الفتاة المُحجّبة ووالدتها السافرة يُقال أيضاً في رؤيتنا لشاب علوي، خريج هندسة، يحلم باقتناء سيارة، لا بقصد الترفيه، بل كي يجوب فيها على أضرحة الأولياء، في الوقت الذي يكون فيه والده يسارياً وسجيناً سياسياً لمدة 12 سنة بسبب من انتمائه لحركة 23 شباط على سبيل المثال، وأن يبقى الأب، بعد خروجه من المعتقل، وفياً لقناعاته بما فيها نظرته التهكمية للدين! أيُ دين.

ومن المفارقات التي يمكن أن نستخلصها من تناقض سلوك جيلين من أجيال سوريا وسواها من بلدان، هي أنه بقدر ما كان الحديث عن الانتماء الديني يعتبر أمراً معيباً وشائناً في ستينات القرن الماضي (أي جيل الآباء) بقدر ما راح يغدو، ذلك الانتماء، أمراً

طبيعياً و«لائقاً» ومقبولاً في القرن الحادي والعشرين! . طبعاً هذه المفارقة ليست حكراً على مكونات المجتمع السوري، بل تكاد تكون ظاهرة عالمية وعامة بامتياز.

* * *

وإذا ما افترضنا أن الهُويّة العرقية والدينية (إلى حد ما) بالاشتراك مع الإيديولوجيا الحزبية (وهما أبرز سمتين نتج عنهما ما سميّ هُويّة وطنية، في منطقتنا، كافحت الاستعمار والانتداب وقادت حركات التحرر الوطني) هي التي كانت تطغى على سواها طوال عقود مضت، ترى هل ما تزال صالحة في زماننا هذا؟ .

يكتسب السؤال (وحتى الأسئلة سابقة الذكر) مشروعيته ووجاهته إذا ما تأملنا كيفية تغيّر العالم من حولنا بعيد انهيار منظومة الدول الاشتراكية، مروراً بأحداث 11 أيلول واحتلال العراق 2003 وما يجري فيه الآن من اقتتال على الهُويّة المذهبية والطائفية تارة والعرقية تارة أخرى، لابل وبُعيد اغتيال الرئيس رفيق الحريري في 14 شباط 2005 وحرب 12 تموز 2006 الإسرائيلية على لبنان.

لا بل أنه كان من نتائج حرب تموز 2006 على لبنان أن أحدثت شرخاً عميقاً في ما يُسمى هُويّة قومية أو إسلامية، بكلمة أخرى أكثر دقة، أظهرت لنا حرب تموز ذلك الانفصام الكائن في تركيبة هُويتنا التي بدت وكأنها مكونة من عدة عناصر لارابط بينها، وبكلمة أكثر قساوة وفجاجة أظهرت لنا تلك الحرب حجم الكذبة التي كنا نتفيّأ بظلها طوال عقود! .

كشفت حرب تموز أيضاً حجم الادعاء والزيف في الهُويّة (الراهنة) والانتماء إليها، ذاك من خلال طريقة تعاطي دولة كالسعودية مع الحرب ونتائجها، وكيف انعكس موقف السعودية، السياسي والوهابي، على بعض الشارع العربي، ومنه بعض الشارع السوري، الذي بدا لنا أن بعضه يفضّل أموال النفط وإسلام النفط على الكرامة الشخصية وعلى الكبرياء الوطني والقومي وحتى العروبي بمعنييه الإنساني والتقدمي لا بمعناه التقليدي والقومجي الكلاسيكي فحسب، إن شئتم!، وأكرر هنا ـ علماً ـ أنه يصعب الفصل بين العروبة بمعناها المتداول والإسلام بمعناه الشائع المتوارث، ومن هنا كنت دائماً أقول: إن إيديولوجيا حزب البعث (والناصرية كذلك) عبارة عن نسخة معصرنة (وفقاً للزمان الذي نشأ فيه البعث)[1] عن الإسلام بمعناه الشائع والمتداول.

ما سبق ذكره يؤكد خطورة الدين في تشكل هُويّة ما، لاسيما إذا كانت المنظومة المعرفية لهذا الدين أو ذاك تتدخل في أدق تفاصيل حياة الإنسان وخصوصياته بذريعة أنه دين يسر (لا عسر) وقدّم كل شيء للإنسان. وحقيقة هذا ما نعاني منه كثيراً في المنظومة المعرفية الإسلامية منذ أكثر من عقد من الزمن، إن لم يكن منذ هزيمة حزيران عام 1967 التي كان من نتائجها انحسار اليسار العربي والعلماني لصالح صعود التيار الديني. وتزداد نسبة

(1) (في ما يخص حزب البعث، كان الدكتور سامي الجندي يطلق على بعض أتباعه مفردات ومصطلحات من قبيل «عشائر البعث»، و«قبائل البعث الهمجية»، وهو أحد مؤسسيه!). («البعث». ص 160 ـ 161. مصدر سابق ذكره).

الخطورة هذه في البلدان التي تتنوع فيها الأديان وتتباين بحكم واقع لا يمكننا تجاوزه أو تغافله أو القفز من فوقه!.

وإن كان لابد للدين من أن يدلي بدلوه في تشكل الهُويّة، والدين هنا الإسلام، سنسأل سؤالاً مفاده: أي إسلام نريد؟ وهل كان السيد الرسول (ص) سُنياً أم شيعياً؟، وهل نريد إسلام أبي ذر أم إسلام معاوية ابن أبي سفيان؟، إسلام أبي حنيفة أم إسلام جعفر الصادق؟. وهل هناك شيء اسمه سُنّة الرسول (ص) أم أن ما نقرأه هو سُنّة البخاري ومسلم وسواهما؟. وحال كان للرسول (ص) سُنّة إلى أي حد بمقدورها أن تغنيني وتزيد من قيمتي المعرفية والفكرية بعد مرور أكثر من أربعة عشر قرناً عليها؟، وإذا ما كانت طريقة مأكل السيد الرسول (ص) ومشربه وملبسه الخ.. سُنّة، فماذا تعنيني أو تغنيني تلك الطريقة التي كانت منسجمة مع السياق البيئي والتاريخي والجغرافي الذي وُجد فيه السيد الرسول (ص)؟.

وأضرب مثالاً على ذلك بزواج السيد الرسول (ص) من السيدة عائشة (رض)، وكلنا يعرف فارق السن بينهما. وأودّ القول هنا قبل أن أصل لسؤالي، إن السيد الرسول صلوات الله عليه، أدرى مني ومن سواي، في ما يتعلق بشؤون حياته الخاصة والشخصية التي لا أبيح لنفسي أن أتدخل فيها مطلقاً. لكني الآن، وباعتبار أني أعيش في القرن الحادي والعشرين وكمتلق لحادثة الزواج التاريخية تلك، لاشك أني أضع في حسباني ظروف طبيعة البيئة الصحراوية التي كان فيها صلوات الله عليه هو وزوجه رضوان الله عليها، وربما كان هناك ظروف أخرى أجهلها أنا وغيري هي ما دفعته لمثل ذلك

الزواج. لكن السؤال الذي أرغب في طرحه من خلال حادثة الزواج تلك: هل أستطيع أنا أن أؤمن أن زواجاً بمثل ذلك الفارق الزمني بين أي رجل وامرأة، في عصرنا هذا وفي بيئة كبيئتنا بات سُنّة وهي ملزمة لي ولسواي؟. يمكننا أن نذكّر هنا بالقرار الذي اتخذته دولة البحرين الذي يُمنع بموجبه تسجيل عقود الزواج للفتاة دون 15 عاماً، وللرجل دون 18 عاماً، وكيف أثار جدلاً واسعاً في أوساط رجال الكهنوت الإسلامي بشقيه الشيعي والسُنّي بذريعة أن في القرار انتهاكاً لسنة رسول الله! فقد اعتبر رجل الدين الشيعي الشيخ عيسى قاسم أن القرار «بمثابة إبطال لزواج الرسول من أم المؤمنين السيدة عائشة»![1].

ومن ثمّ هل حديث الذبابة «التي تعرضت الباحثة المغربية خديجة بيطار للتكفير لأنها شككت فيه، والوارد في صحيح البخاري»[2]، مرتأية أنه يتعارض مع العلم ومكتشفاته بات سنة وملزمة؟!.

---

(1) («العربية نت»، 1/12/2007). في السياق ذاته سبق أن «تزايدت النقاشات داخل منتديات الدردشة الالكترونية حول رأي مأذون مدينة جدة السعودية الشرعي أحمد المعبي بشأن إجازة الزواج برضيعة والدخول بها عندما تبلغ التاسعة من العمر» وفق ما أفتى به مأذون مدينة جدة المذكور. (CNN، 28/6/2008).

(2) (نقلاً عن صقر أبو فخر (بتصرف)، ص96. «الدين والدهماء والدم» المؤسسة العربية للدراسات والنشر)، ويذكر أبو فخر أن رشيد رضا أنكر هذا الحديث في مجلة «المنار»، الجزء 18، ص456. ونضيف إليه أن الباحث المصري محمود أبو رية كذلك أنكره أشد الإنكار في كتابه المعنون بـ«شيخ المضيرة» الذي يتحدث فيه عن سيرة أبي هريرة.

يقول الحديث: «إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه ثم لينزعه فإن في إحدى جناحيه داء وفي الآخر شفاء»، وسواه من أحاديث مشكوك فيها فضلاً عن تعارض بعضها مع النص القرآني والمنطق وحتى الآداب العامة، وما لذلك من أثر بالغ في تكوين وعي ما وبالتالي هويّة ما. ترى هل هذا كله سيكون مسموحاً وضعه على طاولة التشريح والنقد في سوريا مستقبلاً، خاصة أن الإسلام، بشقيه السُنيّ والشيعي، دين تصديري؟.



ـ 9 ـ

وإذا ما أردنا النظر في سمة اللغة، سنجد أنها، وإن كان لها دورها الرئيس في تكوين هُويّة شعب ما، إلا أنها لم تكن يوماً عاملاً حاسماً في تشكيل هُويّة جامِعة مانعة، هذا ما يُفسر لنا حفاظ الشركس والأرمن والآشوريين، لا بل وحتى النوَر، على لغاتهم القومية في أي بلد يعيشون فيه، مع تكيفهم النسبي مع الهُويّة الوطنية النسبية (أقول النسبية عمداً، خاصة أن بلدان العالم ثالثية ـ تحديداً الشرق أوسطية ـ لم تكتمل هُويتها الوطنية وتتبلور بعد) للبلدان التي يتواجدون فيها.

ومن المدهش فعلاً أنه رغم تقادم السنين التي مرت على وجود بعض القوميات ضمن محيط عربي واسع إلا أنها بقيت محافظة على لغاتها الخاصة بها!، علماً أنه جرت محاولات عدة، رسمية وغير رسمية، بغية تذويب تلك الهُويّات في الهُويّة العربية، كما سبق ورأينا في ما جرى ويجري للأكراد في سوريا والعراق (سابقاً)، وما جرى للأمازيغ في الجزائر!.

من جهة أخرى نجد أنّا إذا ما نظرنا إلى أمريكا اللاتينية، أنها كلها، باستثناء البرازيل، تنطق بالأسبانية، وهي اللغة الرسمية لبلدان تلك القارة!، بالرغم من ذلك فإن الواقع يقول إن هُويّة الأرجنتيني غير هُويّة الرجل الأسباني، والأمر ذاته بين الأسباني وابن الأرغواي، وهذا الأخير وابن البرغواي!.

وبالرغم من تواجد اللغة كعامل مشترك بين البرازيل والبرتغال غير أنها لم تكن كفيلة بنقل رقصة السامبا البرازيلية إلى البرتغال، تماماً كما لم تكن اللغة الأسبانية عاملا حاسماً في نقل الثقافة الأرجنتينية بما فيها رقصة التانغو إلى أسبانية. وكذلك لم تكن، أي اللغة، لتسمح بنقل مصارعة الثيران التي تشتهر بها أسبانية إلى أمريكا اللاتينية!.

ثمة تنويه صغير أحب أن ألفت الانتباه إليه هنا، ألا وهو أن أكبر جالية في الأرجنتين هي الجالية الإيطالية، بمعنى أنهم يدينون بالكاثوليكية، إذاً الرابطة بين الأرجنتين وأسبانية ليست لغوية فحسب، كذلك هي دينية، وبالرغم من هذا عجزت عن تكوين هُويّة واحدة بين البلدين!.

ولم تكن الجغرافية الطبيعية لذات القارة ـ أمريكيا الجنوبية أعني ـ عاملاً موحداً بين بلدانها بحيث غدت أو كادت أن تغدو بلداً واحداً!، وقد تكون متقاربة جغرافياً أكثر من التقارب الجغرافي في (ما يُسمى) الوطن العربي!.

قبالـة ذلك نجد بلداناً أخرى فيها العديد من اللغات والأديـان، لكنها تنطوي تحت علـم واحد، كسويسرا والهند وكندا الخ... من الطبيعي أن عوامل عدة تتضافر لجعل سويسرا مثالاً صارخاً للتعايش السلمي الذي نحلم به ونتمنى الوصول إليه جميعاً، لكن يأتي في طليعة هذه العوامل القانون والدستور الوضعي المتفق عليه من قبل مكونات المجتمع السويسري.

ولنا أن نذكر «أن الايرلنديين مثلاً أمة صغيرة مجاورة للإنكليز، وقد بذل هؤلاء جميع ما يتصوره العقل من الجهود ليدمجوهم في سوادهم مدة تزيد على سبعمائة سنة، فأبوا أن يصيروا إنكليزاً ولبثوا أيرلنديين بلسانهم وعقيدتهم وأذواقهم وعاداتهم»[1].

في السياق ذاته، نجد أن لألمان قد هذبوا «أمة المجر وعلموهم ورقوهم ولكنهم لم يتمكنوا من إدماجهم في الألمانية، فتجدهم أحرص الأمم على لغتهم المغولية الأصل وعلى قوميتهم المجرية»[2].

من جانب آخر «لم يكن انفصال بنغلاديش عن باكستان مؤسساً على الدين بأي حال، حيث إن الهوية الإسلامية كانت

(1) («لماذا تأخّر المسلمون ولماذا تقدّم غيرهم»، مصدر سابق ذكره، ص 79).

(2) (المصدر السابق، ص 80).

مشتركة بين سكان الجناحين الباكستانيين قبل الانفصال. كانت قضايا الانفصال تتعلق باللغة والأدب والسياسة»[1].

طرحت ما طرحته لأتساءل: هل تكفيني اللغة العربية كي تصبح هُويّتي وهُويّة ابن المملكة العربية السعودية، أو هُويّة ابن المغرب العربي هُويّة واحدة؟، أسأل هذا، علماً أني بالكاد أفهم لغة ابن المغرب العربي، بما فيها الفصحى، فما بالك بلهجته العامية أو المحلية!.

وهنا أودّ القول إن دعوة الكاتب المصري أسامة أنور عكاشة للمصريين بأن «يفيقوا» من حالة «الدروشة القومية» التي تلبستهم من منتصف خمسينات القرن الماضي ومازالوا يترنحون تحت خدرها حتى اليوم، مرتئياً أن العرب هم فقط أهل شبه الجزيرة العربية في السعودية ودول الخليج العربي وساحل عمان والساحل اليمني والبحر الأحمر[2]، لم تكن لتبزغ من عدم!، وإن كان طه حسين قد سبقه في لفظ العروبة من قاموسه الفكري. هذا إن لم أزد عليه بالقول إن الشعب المصري فرعوني العرق ولا علاقة له بالعرب والعروبة بالمعنى العرقي، ولولا الرابطة الإسلامية والثقافة الإسلامية المنطوية على العروبة والمهيمنة على الشارع المصري لكانت مصر أُمة مكتملة

(1) (ص 30، «الهوية والعنف») مصدر سابق ذكره.
(2) (وكالات/ 28/ 5/ 2007).

العناصر بحد ذاتها! ، وقد كانت كذلك فعلاً قبل دخول الإسلام إليها، على الرغم من هشاشة أوضاعها الداخلية قبل معرفتها بالإسلام.

يقيناً لا. لا تكفي اللغة حتى تكون وعاء يجمعني بابن شبه الجزيرة العربية. فما بالنا إذا ما أضفنا إلى ذلك تلك الفروقات المعرفية التاريخية المكتسب منها وغير المكتسب الكائن في اللاشعور الجمعي لمنطقة ما، ذلك اللاشعور الذي تحدث عنه كارل يونغ، كيف ستغدو الحال آنئذ؟. مثلاً، دائماً ينتابني إحساس، بحكم البيئة التي ولدت فيها وعشت فيها طفولتي وفتوتي، أني وريث الخصوبة الفينيقية ووريث أمجادهم وحتى ثقافتهم وبعض مفردات لغتهم وحياتهم التي أشعر أنها تسكنني أكثر بكثير مما تسكنني أدبيات شبه جزيرة العرب بكل مافيها من بداوة مُحدثة!.

* * *

ومن الصعب تجاهل دور دولة كالسعودية لما لها هي وثقافتها ووسائل إعلامها/ الوهابي، لاسيّما الفضائي منه، من تأثير فعّال في إعادة صوغ تفكير البعض منّا وتشكيل وعي الكثيرين غيرنا. لذا لن نتردد في طرح السؤال: ترى هل بالإمكان مقاربة أو مقارنة مجتمع عرف «لوثة» العلمانية واستنشق رائحة الحداثة الفكرية منذ قرابة قرن ونصف القرن، فضلاً عن أنه قطع

شوطاً معقولاً على طريق تحرير المرأة،[1] واستقلالية الأنا وانحسار ذكورية المجتمع ـ على الأقل في مرحلة من المراحل قبل أن يتم إجهاضها والتبرؤ منها راهناً ـ لصالح مساواته مع حقوق المرأة، وما لذلك من أثر في تكوين هُويّته، بمجتمعات بالكاد خرجت من بدواتها ظاهرياً فحسب، في حين بقيت في جوهرها وآلية تفكيرها بدوية منغلقة وذكورية فجة؟.

فعلاً هل يمكن مقارنة بلد له أكثر من نصف قرن (قبل أن

(1) شهد عام 2007 نكوصاً مريعاً في حركة تحرر المرأة السورية، وذلك من خلال منع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في سوريا لعدد من الجمعيات المعنية بشأن المرأة وحقوقها، وهذا ما عبرت عنه الروائية سمر يزبك بتساؤلها: «إلى أين يسير المجتمع السوري؟ وأين سينتهي بعد بضع سنوات إذا ما استمرت الحالة على ماهي عليه؟ خاصة بعد الخطوة الأخيرة غير المسبوقة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عندما أصدرت وزيرتها قراراً تعسفياً بحل جمعية نسائية مدنية أهلية ناشطة في مجال حقوق المرأة؟» (موقع «الجمل» الالكتروني، 19/ 2/ 2007). كذلك عبرت عنه الدكتورة مية الرحبي بمقال لها بعنوان «المصلحة من الهجوم على التجمعات النسائية؟» (نشرة «كلنا شركاء في الوطن»، 21/ 2/ 2007) على سبيل المثال لا الحصر. ومن الجدير ذكره أن محاربة بعض الجهات الرسمية السورية لذلك النشاط النسوي يأتي على حساب المد القبيسي (نسبة لحركة القبيسيات) المدعوم من المؤسستين السياسية والدينية في سوريا. ولنا أن نذكر في هذا السياق الهجوم العنيف الذي شنه الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي في خطبة الجمعة بتاريخ 4/ 11/ 2005 ضد ناشطات ونشطاء حقوق المرأة واصفاً إياهم بـ«العمالة القذرة» و«الخونة» و«الأقزام» و«العبيد هؤلاء الذين يريدون اجتثاث الحضارة الإسلامية من جذورها»!. طبعاً من الصعب علينا فهم المراد بالحضارة الإسلامية وفق وصف الدكتور البوطي لها وهو يحمل في خطابه الإسلامي «المعتدل» كل هذه النظرة السوداوية للمرأة، وهو خطاب أقل مايمكن أن يقال فيه إنه ينتمي إلى عصور الانحطاط الفكري والاجتماعي.

يرتدّ أو ترتد معظم مكوناته الاجتماعية) وهو يحقق مكاسب للمرأة السورية التي ساهمت هي ذاتها أيضاً في تحقيقها، ببلد بالأمس حتى بدأ بعض ناشطيه يطالبون بالترخيص لأول منظمة تناصر المرأة كالسعودية!؟[1].

لا أجد حرجاً من القول إني أعني السعودية بالبلدان التي بالكاد خرجت من بداوتها. فمن بعد أن شهدت تلك المملكة «نعمة» فورة النفط صارت عبارة عن مملكة تُصدر ـ بفعل من إيديولوجيتها الدينية ـ الإرهاب الفكري المولّد للأشكال الإرهابية الأخرى والتخلّف إلى أربع جهات الأرض!. وليس من قبيل المصادفة أن تعقد رابطة العقلانيين العرب مؤتمراً في أوائل أيلول 2007، في جامعة «كينغز كولدج» اللندنية تحت عنوان «مملكة بلا حدود»، ولعل العنوان وحده يُحيلنا إلى الخطر الذي باتت تشكله تلك المملكة بإيديولوجيتها الوهابية (سابقاً وراهناً) على العالم أجمع وليس على المحيطين العربي والإسلامي فحسب!.

وللتدليل على صحة كلامي لنأخذ مثالاً بالعنوان الذي وضعته صحيفة «الغارديان» الرصينة، عنوان الخبر: «أموال سعودية تموّل التطرف في باكستان»، وذلك في خبر لها عن الانتشار الواسع للمدارس الدينية في باكستان التي تثير موجات العنف وعادة ما تجتاح شمال باكستان، وكما تذكر الصحيفة إن

(1) (العربية نت 14/ 8/ 2007).

الغرب يعتبر تلك المدارس «بؤراً لنشر التطرف»، ضاربة مثلاً في عدد المدارس في بيشاور الذي ارتفع «من 13 مدرسة عام 1980 إلى أكثر من 150 مدرسة عام 2007»[1]، أو أن تقول صحيفة أمريكية «إن معظم انتحاريي العراق سعوديون»[2]!. طبعاً وأحداث نهر البارد التي قامت فيها عصابة «فتح الإسلام» في لبنان في أيار 2007 وصدامها مع الجيش اللبناني قرابة الشهور الأربعة، معروف كم هو عدد السعوديين ـ عدا الإسلاميين السوريين المتأثرين بالوهابية السعودية ـ الذين شاركوا فيها، هذا عدا عن الأموال التي كانت تغدق على تلك العصابة من بعض الجهات السعودية المنشأ[3].

وما ذكره موقع مجلس النواب العراقي حول أصداء الاعتصامات التي قام بها بعض العراقيين في ألمانيا احتجاجاً على زيارة الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز إلى برلين، ناقلاً بعض ما تناقلته أجهزة الإعلام الألمانية المقروءة والمرئية، إذ كان الهجوم على تلك الزيارة «كاسحاً على هذا الملك الذي يقود مملكة جلّها وأغلب مساجدها وخطابها هو خطاب تحريضي ضد

---

(1) (وكالات/ نقلاً عن موقع «الجمل» الالكتروني/ 22/ 8/ 2007).

(2) (صحيفة «السفير» 16/ 7/ 2007).

(3) ذكرت مجلة «اكزكتف انتلجنس ريفيو» أنه يتم تمويل فتح الإسلام من قبل «أمراء ورجال أعمال سعوديين كجزء من مخطط نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني لتشكل جماعات مسلحة تناهض حزب الله وحماس». (نقلاً عن موقع «الجمل» الالكتروني، 20/ 8/ 2007).

الشعوب والإنسانية وهو يقود مملكة إرهابية لا دولة كباقي الدول»[1]، يؤكد شرعية مخاوفنا ومزاعمنا من الخطر الذي باتت تشكله إيديولوجية تلك المملكة على الأمن والسلم العالميين، لا على بعض ما قد يجري في سوريا فحسب!.

وذلك الخطر هو ما تترجمه نظرياً درجة احتقار إيديولوجية رجال دين تلك المملكة للبشرية جمعاء، عدا المسلمين الذين على طريقتهم وشاكلتهم. وقد بلغ الاحتقار الحد الذي أجاب فيه الشيخ إبراهيم صالح الخضير رداً على سؤال حول رأيه في استنساخ جنين للاستفادة من خلاياه المولّدة للأنسجة، بالقول: «بالنسبة للأخوات المسلمات لا يجوز التعرض لبطونهن وأجنتهن. أما بالنسبة للكافرات (اليهوديات والمسيحيات والمجوسيات ومن في حكمهن) فإن لا كرامة لهن، فإذا رغبن بهذا الفعل واحتاج إليه المسلمون جاز»![2].

وإذا ما ألقينا بالوهابية كفقه جانباً، ونظرنا فقط في ما تذكره بعض الصحف ومواقع الانترنت العربية والأجنبية وبشكل شبه يومي عما يجري ضمن أسوار تلك المملكة من تضييق في الحياة الاجتماعية والسياسية الخ.. بذريعة الادعاء بالتقيّد بالشريعة الإسلامية يجعلنا نقرع جرس الإنذار خوفاً من وعلى المستقبل!،

---

(1) («سيريا لايف» 10/ 11/ 2007).

(2) (جريدة «الوطن» السعودية، 26/ 1/ 2001).

وشخصياً وبصفتي أنحدر من طائفة قدمت لي منجزات ومكاسب اجتماعية وحضارية على طبق من ذهب بتّ أخشى أن أفقد تلك المكاسب في ظل التمدد الوهابي ضمن سوريا!.

فربما كانت السعودية هي الدولة الوحيدة في العالمين الإسلامي والعربي التي كان لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر «شرف» السبق في المطالبة بشوارع تمشي فيها النساء فقط وأخرى للرجال![1] حفاظاً على «عفة» المجتمع!، وهي الدولة الوحيدة التي يؤخّر حكم لمباراة كرة قدم إطلاق صافرة البدء نتيجة وجود فتاة بعمر 12 سنة على مدرجات الملعب»؟!»[2]، وهي البلد الوحيد التي كشفت إحدى المحاضرات فيه أن 40 طالبة من بين 50 ـ انظر إلى تواضع النسبة والرقم! ـ تعرضن

(1) (صحيفة «الخليج»، 31/ 8/ 2007).
من جملة طرائف «هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» الوهابية، و»في خطوة هي الأولى من نوعها، شاركت وحدة نسائية منبثقة من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في ضبط وملاحقة المخالفات الشرعية الخاصة بالنساء بمهرجان الجنادرية» وذلك في خطوة، كما يبدو من إدخال عنصر النساء في الهيئة، تحديثية تفترض الهيئة المذكورة أنها تصلح من خلالها مؤسساتها التي تزرع الإرهاب والموت. (»العربية نت» 13/ 3/ 2008). وكان من جرائم تلك الهيئة أن رأت شاباً وفتاة في سيارة، فلاحقتهما، ما أدى إلى اصطدام السيارة بشاحنة، فاشتعلت النيران في السيارة، وتم التعرف بجثة الشاب البالغ من العمر 23عاماً في ما الفتاة احترقت بالكامل!. (موقع «الأوان»، 18/ 3/ 2008). والحادثة سابقة الذكر تكرر شبيهها بعد أيام قليلة في المملكة ذاتها وراح ضحيتها أربعة أشخاص.
(2) (»العربية نت» 19/ 9/ 2007).

لتحرش جنسي من قبل محارمهم![1]، بالرغم من وجود هيئة «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» البوليسية!.

طبعاً ولا حاجة بنا هنا لذكر فتاوى السرّة والركبة ومجامعة الزوج لزوجه الحائض أو ملامستها ومداعبتها في شهر الصوم خلال فترة الإفطار وقبله التي تضجّ بها صحف تلك المملكة إلى درجة فاضت به عن حاجتها وهكذا بتنا نرى صحف الخليج والأردن (وهذا ما بتنا نقرأ شبيهه في صحيفة «الثورة» السورية يوم الجمعة، بفضل من همة بعض أهل «العفة» من الأخوة) كلها تشارك في تقديم تلك «الوجبة» الفقهية!، أقول لا حاجة لأن الباحث الصديق صقر أبو فخر قد أفاض كثيراً في هذا الجانب وأغنانا عن الحديث فيه في بعض كتبه ومقالاته.

لكن على الرغم من ذلك لا بأس من أن نثبت هنا بعضاً من الفتاوى التي تنمّ عن نزوع نحو التوحش الذي على ما يبدو يحتاج إلى قرون عدة للوصول إلى مرحلة التأنسن. خذ مثلاً الفتوى الصادرة عن اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء 25/ 1/ 1418)، وهذه اللجنة التي أصدرت هذه الفتوى مؤلفة من الشيخ عبد العزيز بن باز مفتي المملكة (رئيساً) والشيخ عبد العزيز آل الشيخ (نائباً للرئيس) والدكتور بكر أبو زيد والدكتور صالح الفوزان (عضوين). وتنص الفتوى على مايلي: «يجب اعتقاد كفر كل من لم يدخل في

(1) («العربية نت» 12/ 9/ 2007).

الإسلام من اليهود والنصارى وغيرهم وتسميته كافراً، وإنه عدو الله ورسوله والمؤمنين وإنه من أهل النار (. . .). ولا يجوز تسمية الكنائس بيوت الله (. . . .) بل هي بيوت يكفر فيها بالله، لأن البيوت، بحسب ابن تيمية في «مجموع الفتاوى»، بمنزلة أهلها، وأهلها كفار فهي بيوت عبادة للكفار»[1]. وهذه الفتوى صادرة سنة 1997 أي ونحن على عتبات الألفية الثالثة! . هل ثمة مجال للحديث عن حقوق الإنسان هنا، لاسيّما في ظل هذه الثقافة التي تصدر إلى أربع رياح الأرض!؟ .

باختصار الأمثلة على تخلّف وخطر إسلام تلك المملكة وثقافتها وأثره السلبي هو وإعلامها في تكوين هُويّة السوريين ـ طالما موضوعي سوريا ـ أكثر من أن يُحصى أو يُحصر بجانب! . وليس من قبيل المصادفة أن يخرج كتاب وكاتبات من تلك المملكة وبأسماء مستعارة بغية فضح الزيف الذي يعيشون في خضمه وهم يرون كيف يتم تصديره للعالم من بعد أن ضاقوا به ذرعاً! ، بهذا المعنى لم تكن رواية «بنات الرياض» مجرد مصادفة، وكذلك لم تكن رواية «عيال الله» لمؤلفها شيخ الوراقين ـ الاسم مستعار كما هو ظاهر ـ الصادرة عن دار التنوير العربي للنشر في لندن والتي يعلن مؤلفها من خلالها، من بعد فضحه لممارسات البوليس الديني، يأسه من إمكان التغيير والإصلاح في المملكة الوهابية كذلك مصادفة! .

---

(1) (صقر أبو فخر، ص129، مصدر سابق ذكره).

وما يقال في السعودية يمكن أن يقال، ولو بنسبة أقل، في مصر التي انشغل بعض «علماء» أزهرها بإصدار فتاوى من قبيل رضاعة الكبير. فكلنا سمع بالفتوى التي أصدرها الدكتور عزت عطية رئيس قسم الحديث في كلية أصول الدين (انتبه إلى الاسم الطنّان للكلية!) في أوائل أيار 2007 والتي بيّن من خلالها «أن الإرضاع يكون بالتقام الثدي مباشرة، أي ليس كما ادعى البعض أنه يكون بشرب حليب المرأة التي ستُرضُعه، في كأس. وقد عقب الدكتور عطية على هذه الرخصة قائلاً إن إرضاع الكبير يضع حلاً لمشكلة الخلوة، ولايحرّم النكاح. وذلك تبعاً لرأي الليث بن سعد، مؤكداً أن المرأة في العمل يمكنها أن تخلع الحجاب أو تكشف شعرها أمام من أرضعته وهذه الحكمة من إرضاع الكبير، فالعورات الخفيفة مثل الشعر والوجه والذراعين يمكن كشفها، أما العورات الغليظة فلا يجوز كشفها على الإطلاق. مبرراً ذلك بأن حماية الأعراض من المقاصد الأصيلة للشريعة. مضيفاً أنه من أرذل الرذائل النفور أو استقباح أمر أقرّه الرسول يسرّ به على الأمة بدعوى المدنية أو الحرص على المحرمات» (؟!)[1]، ألا يحق لأحدنا أن يسأل الدكتور عزت عطية، الذي لم يخرج في فتواه تلك عما ورد ذكره في صحيحي «البخاري» و«مسلم»، إن كان يقبل تطبيق تلك الفتوى على زوجته وبناته؟. وعملياً تناقلت وكالات الأنباء، بعيد صدور تلك الفتوى، بأن شيخاً جزائرياً أجازها لأحد سائليه، فقد

(1) (موقع «إيلاف» الالكتروني 19 / 5/ 2007، سعد الله خليل).

كان من تداعيات تلك الفتوى أن جزائرياً هدد «زوجته بالطلاق إن لم ترضع رفيقه لإمضاء رمضان معاً»[1]، وعلى عهدة الزوجة أن زوجها متدين ملتزم!.

لا بل إن السيد علي جمعة مفتي الديار المصرية فاق الجميع في حديثه عندما تحدّث عن تبرك الصحابة ببول السيد الرسول!، ذلك عندما دافع عن فتواه مؤكداً «أن كل شيء في النبي صلى الله عليه وسلم طاهر بما في ذلك فضلاته»[2]، بالطبع استند الشيخ علي جمعة في دفاعه ذاك إلى «الفقهاء» الأوائل من ابن حجر العسقلاني مروراً بالغزالي وليس انتهاء بالبيهقي. وبمعزل عن كون السيد الرسول صلوات الله عليه في دنيا غير دنيانا الآن، ولن نستطيع استعادته إلى ما بيننا حاضراً بغية التبرك ببوله وفضلاته، إلا أننا نستطيع أن نسأل هنا فضيلة الشيخ علي جمعة إن كانت تنقص السيد الرسول (ص) مكارم الأخلاق (حاشاه)، وهو الذي بُعث ليتممها، واللباقة الاجتماعية وآدابها حتى يتبوّل على مرأى من صحابته كي يتبركوا ببوله!؟.

وقائل يقول مستغرباً سردي لتلك الأمثلة من الفتاوى وسواها والإكثار منها، وما المغزى من وراء هذا الإفراط ؟ وبدوري أجيب أن من تَصدر عنهم مثل تلك الخزعبلات ليسوا أناساً عاديين، بل جلّهم، إن لم يكونوا جميعهم، شخصيات اعتبارية ولمعظمها

(1) («العربية نت»، 23/ 9/ 2007).
(2) (صحيفة «المصري اليوم»، تاريخ23/ 5/ 2007).

صفات قيادية وعلمية وثقافية في مجتمعاتها، وما يصدر عنها من خرافات باسم الإسلام يؤثر في التكوين المعرفي للمتلقي (ناهيك بالصورة السيئة التي تُقدّم عن الإسلام من قبل بعض كبار رجال الدين الإسلامي)، ما يعني أنه يساهم في تكوين هُويّة لا يمكن أن تكون واعية لذاتها إلا ضمن دائرة مغلقة من الجهل أو ضمن نطاق معرفي ضيّق أو تكفيري رافض ولافظ للآخر لاسيّما إن لم يقبل هذا الآخر بالانصياع لها ولخرافاتها، هذا إن لم تكن هُويّة مُستلبة وسلبية قاتلة للغير في المستقبل!. وحقيقة الأمر هُويّة كهذه لن يكون فعلها وأثر فعلها سوى سلبي وتدميري.

قد يكون في ما قاله المصلح الكبير جمال الدين الأفغاني مايصيب كبد الحقيقة، وما يزال ينطبق على غالبية المجتمعات الإسلامية راهناً، علماً أنه قيل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ذلك عندما قال في إحدى مناظراته مع آرنست رينان: «أقرّ بأن الإسلام حاول خنق العلم وعرقلة تطوره، فنجح في تعطيل حركة الفكر والفلسفة والفن وأثنى العقول عن البحث عن الحقائق العلمية. لكن الديانة المسيحية لم تكن على علمي براء مما يشبه هذا»[1].

قصارى القول: لاشك أن المجتمعات التي استنشقت رائحة العلمانية، ومارستها من خلال تحرر المرأة، ومن خلال انحسار

(1) (أرشيف موقع «الأوان» الالكتروني لعام 2007، مناظرات الأفغاني مع ارنست رينان، ترجمة الدكتور محمد الحداد).

الدين إلى مستوى السؤال الذاتي وطي ملف الجهاد (أو تجاوزه أو الارتقاء به إلى مستوى جهاد النفس ضد الموبقات) الخ... هذا كله من شأنه أن يساهم في تكوين هُويّة، ستكون شئنا أم أبينا على نقيض هُويّة ابن البادية.

ومن البديهي أن أضم صوتي في ما سلف ذكره إلى صوت الكاتب السوري المتميّز ياسين الحاج صالح في معرض رده على الكاتب الإسلامي الإخواني الطاهر إبراهيم عندما قال في ما قال: «بالمناسبة، سورية تختلف كثيراً عن كل من مصر والسعودية؛ وكلما ابتعد الإسلام السوري عن التأثر الفكري والسياسي بهما كان أقدر على تطوير فهم إسلامي أكثر عصرية وسياسية لإسلامية أنسب للبلد»[1]. حبذا لو يحصل ذلك، لكن هيهات!.

* * *

(1) (موقع «الأوان» الالكتروني 5/ 10/ 2007).

خذ عينة سريعة عن الأمثلة على خطورة الإسلام المصري: الأزهر يتهم الشاعر المصري حلمي سالم بالكفر والزندقة ضمن سياق دعوة رفعها الشيخ يوسف البدري («أ ف ب»، 25/ 10/ 2007). أو هدر أحد المحامين المصريين لدم الممثلة عبير صبري لأنها خلعت الحجاب بعد ارتدائه («العربية نت»، 31/ 10/ 2007). أو وضع المغني محمد منير في دائرة التكفير لمجرد اقتراحه مهرجاناً للأناشيد الدينية في المدينة المنورة (جريدة «الأخبار اللبنانية»، 18/ 7/ 2007). والقائمة تطول.

ـ 10 ـ

دائماً نتحدث في مجالسنا الخاصة في سوريا، وحقيقة هذا ما اعتدناه وألفناه في الكثير من كتاباتنا الصحفية، ناهيك ببعض البيانات التي تصدرها بعض جهات المعارضة والمثقفين، عن تضييق النظام الشمولي، ونعني هنا نظام البعث السوري، على المجتمع، قبالة التسهيلات التي يحظى بها التيار الإسلامي «المعتدل» في سوريا. لنصل إلى نتيجة مفادها أن تضييق النظام على المجتمع وحصاره له من خلال حرمانه من تشكيل الأحزاب والمنتديات والجمعيات، ومنعه من المشاركة الفعلية في الشأن العام من دون خوف أو وجل من مساءلة (عادة ما يتعرّض لها هذا الناشط أو ذاك) من قبل هذه الجهة السلطوية أو تلك، هو الذي جعل شرائح واسعة من السوريين تتجه نحو الدين والتديّن.

ولئن كان في وجهة النظر تلك الكثير من الصواب، غير أنه بإمكاننا النظر إليها من وجهة نظر أخرى، مع يقيننا أن حركة الارتداد والنكوص نحو الأصولية التي تشكو منها المجتمعات

الإسلامية (العربية والشرق أوسطية بالدرجة الأولى) لها علاقة بفارق حضاري بين شرق وغرب، وما نتج عن مثل ذلك الفارق من هيمنة غربية أوربية ـ أمريكية على الشرق.

ولتوضيح مرادي لنفترض أننا صادفنا شخصاً شيوعياً في منتصف خمسينات القرن الماضي (أوج الشيوعية) وسألناه أن يعرّف لنا عن نفسه، لأجاب من دون تردد وبفخر: «أنا فلان وشيوعي» من دون أن يضيف أية صفة أخرى لنفسه.

الشخص ذاته نجده في عام 2003 أو 2006 أو 2007 أو 2008 في الجامع أو الكنيسة، وربما سندهش إذ ما رأيناه أكثر تديناً من رجال الدين!. وقد يقول لك في حال طلبت منه مجدداً أن يعرّف نفسه: إنه مؤمن بالله، ورسله، وملائكته، وباليوم الآخر كذلك، وإنه عربي أو كردي أو شركسي أو مسلم سُني أو شيعي أو علوي أو إسماعيلي أو درزي أو مسيحي كاثوليكي أو بروتستانتي الخ، مضيفاً هُويّته العرقية أو الدينية، وربما الاثنين معاً، بافتخار تلحظه جيداً من خلال تأكيده وتشديده عليها بطريقة لافتة للانتباه!.

طبعاً من النادر أن يطرح أحدنا السؤال لماذا أصابته هذه التحولات؟؛ ولماذا يريد هذا الشيوعي السابق تأكيد انتماء ما، محدداً أكبر قدر ممكن منه كالعرق والدين بما فيه من تقوى حقيقية أو مفتعلة، قدر ما سنستغرب متهكمين، غالباً، تديّن (وربما تزمت) هذا الشيوعي (السابق) وتقوقعه!.

حقيقة الأمر لا غرابة في هذا، لاسيما إذا ما تأملنا مساحة

وفسحة الإمكان على الفعل والحلم التي كانت مرتسمة في أفق هذا الشيوعي الذي كان قاب قوسين أو أدنى من امتلاك العالم معرفياً وثقافياً وعسكرياً وفكرياً وربما تكنولوجياً، في مرحلة من المراحل التي سطع فيها نجم الشيوعية، وهي ما كانت تدفعه إلى الفخر بشيوعيته وتبنيها هُويّة، ومعه الحق في ذلك، كل الحق، فمعظمنا يودّ تبني هُويّة منتصرة!، وعملياً هذا ما بتنا نشهده من خلال محاكاة الكثير من شباب العالم الشرقي لكل ما يصدر عن ثقافة الغرب، وهذه الظاهرة أخافت أبناء الثقافات المنهزمة (الشرق) فأطلقوا على فرض الغرب لنمطه الثقافي (المنتصر)على الشرق بالغزو الثقافي!.

وقل الأمر ذاته، بنسب قد تزيد أو تنقص، في الإسلامي أو البعثي أو القومي السوري الذين دفعت المحاكاة بجلّهم إلى تقليد هذا الشيوعي أو ذاك الليبرالي، وما ينسحب على من ذكرت من الإيديولوجيات كذلك ينسحب على رجال الدين والمتدينين، وحال الدين ليس ببعيد عن هذا.

لكن ما سلف ذكره لايعني بحال من الأحوال أن ذلك الشيوعي الذي كان يعتزّ بشيوعيته، مكتفياً بها، أواسط خمسينات القرن الماضي كان شيوعياً حقيقياً، أو لنقل إنه كان شيوعياً في أعماقه، إذ من الصعب ـ إن لم يكن من المُحال ـ سحق أكثر من ألفي عام من المسيحية أو أكثر من ألف وأربعمائة سنة من الإسلام المنغرس في وعي أو لا وعي هذا الشيوعي أو ذاك لصالح شيوعية عمرها لم يكن يتجاوز الثلاثين عاماً!، هذا فضلاً عن كون الشيوعية لا تنطوي على

مغريات ما ورائية كانطواء الدين ذاته سواء أكان مسيحياً أم إسلامياً.

ومن الملاحظ أن العقل الإسلامي، خاصة حال كان عربياً، فإنه يميل ويجنح، بشكل عام، نحو الغيبيات أكثر من سكونه وركونه إلى الواقع والمعاش وحتى المعقول!، وأذكر هنا ما قاله لي ذات مرة المفكر الإسلامي المعاصر الدكتور محمد شحرور في حوار سابق لي معه، إذ قال بما معناه: «مع أن مانفيست الطائرات يؤكد أن الانتحاريين الذين قاموا بتفجير الطائرات في 11 أيلول 2003 هم فلان وفلان من تنظيم القاعدة، إلا أن غالبية المسلمين لن يصدقوا هذا، لكن لو أن ابن لادن قال، على سبيل الافتراض: من بعد أن توضأت وصليت، جاءني رسول الله في المنام قائلاً لي هيئ نفسك يا أسامة لضرب برجي التجارة العالميين في نيويورك. فثق تماماً أنه حينها سيصدّق ابن لادن الكثير من المسلمين والعرب لأنهم أمة مهزومة، والأمة المهزومة تحب الميثيولوجيا والأساطير»[1].

إذاً هزيمة الشخص منا تدفعه لاعتناق غيب ما، أو تشجعه للاكتفاء بالانطواء تحت جناح طائفته الدينية أو شريحة اجتماعية ما قد تحقق له الأمان والاطمئنان الذاتي، لاسيّما في حال كانت ثقافته آفلة وغير قادرة على النهوض به، كي لا نقول إنها أعجز عن مواجهة الآخر المنتصر. وفي إجابة الدكتور شحرور تلك ما يُفسر

(1) (من حديث جرى بتاريخ 14/ 3/ 2003 في مكتب الدكتور محمد شحرور بدمشق، لم ينشر بعد).

فعلاً ـ لا قولاً فحسب ـ سبباً مهماً من أسباب انكفاء الوعي الإسلامي راهناً، واستكانته واستكفائه بالماضي!.

ولعل في الحادثة التالية التي رواها لي أصدقاء شيوعيون (سابقون) من سوريا ما يزيل أي إبهام حول الكثير مما نتوخاه. تقول الحادثة، وهي حقيقية، إن سلطات جمال عبد الناصر ألقت القبض على شيوعي سوري في مدينة حمص إبان فترة الوحدة السورية المصرية (من المعروف إن الشيوعيين كانوا ملاحقين حينذاك، وقد لاقوا الكثير من التعذيب الوحشي على يد أجهزة عبد الناصر في سوريا)، وقد كان من باب الصدف إن الذي يحقق مع الشيوعي قريبه وجاره في الحي والذي لم يكن على علم بكونه شيوعياً، وعندما سأله في التحقيق وبجدية إن كان شيوعياً أم لا؟ أجابه بطريقة جازمة وحاسمة بالنفي، بعد لحظة من الصمت نهض المحقق ووضع يده على رأس جاره الشيوعي قائلاً له بالحرف: «بصلاة محمد أنت شيوعي والاّ مانك شيوعي؟» آنذاك اعترف له أنه شيوعي. وعندما سُئل ذلك الشيوعي من قبل رفاقه عن سبب تصرفه ذاك، أجاب ببساطة: «أنا شيوعي منذ ثلاث سنوات فقط، لكنني مسلم منذ أكثر من ألف وثلاثمائة عام»!.

حادثة أخرى شبيهة بسابقتها تقول، وهي حقيقة كذلك: «إن أحد رؤساء اللجان المنطقية للحزب الشيوعي السوري (كان من منطقية مدينة طرطوس)، واسمه محمود، زار أذربيجان بدعوة من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأذربيجاني. وهناك، وعلى انفراد، سأله سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي

الأذربيجاني: اسمك محمود؟ فأجاب الشيوعي السوري بنعم. فقال له السكرتير مبتسماً وبلهجة المنتصر: يعني أنت مسلم؟ فأجابه الشيوعي السوري بنعم. آنذاك سرّ سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المضيف وهمس في أذن ضيفه بسعادة: أنا أيضاً مسلم». طبعاً لا تخفى على نبيه دلالات الحادثتين السابقتي الذكر واللتين حصلتا في أوج سطوع نجم الشيوعية!. ربما كانت العصبيّة هنا كامنة في اللاوعي!.

قد تكون من أشد الأخطاء جسامة التي وقعت بها الحركات والأحزاب الشيوعية واليسارية والعلمانية الأخرى، أنها لم تُقم للعصبيّة وزناً[1] في مجتمعات متخلفة تاريخياً ومصابة بالأمراض الاجتماعية والمجتمعية التاريخية التي نعرفها، لكننا عادة ما نغض النظر عنها أو نكابر على الاعتراف بها وبوجودها في أعماق كل شخص منا. فضلاً عن أن نمط إنتاج هذه المجتمعات لم يتغيّر بعد، وهو في مجمله زراعي أو صناعي شبه بدائي أو تجاري ركيزته السمسرة والمحسوبيات، وإن تغيّر فتغيّره محدود.

وقد كان القيادي الشيوعي السوري الراحل دانيال نعمة من القادة الشيوعيين القلائل الذين تحدثوا عن تلك العصبية بشكل أو

(1) كان انتباه الحزب الشيوعي السوري للعصبية محدوداً جداً في ثلاثينات القرن الماضي، فمثلاً عندما «كان أمين عام الحزب فؤاد الشمالي، وهو لبناني، غريباً عن دمشق ـ إضافة إلى أنه مسيحي ـ لايمكنه أن يخلق تياراً شيوعياً ذا جذور محلية بلدية». (انظر عبد الله حنا في «الحركة الشيوعية السورية ـ الصعود والهبوط»، ص50. دار نون4، حلب، 2008).

بآخر، إذ قال: «واليوم بعد جملة المتغيرات الجارية في العالم، وبعد فشل التجارب هنا وهناك، أصبح الوضع أصعب من ذي قبل. فدور العاطفة أصبح أكثر من دور العقل. والرابطة القومية أو المحلية، أو حتى الدينية، أخذت تصبح لدى البعض، كي لا أقول لدى الكثيرين، أكثر قوة ومتانة من الرابطة المبدئية والعقائدية. أقول هذا وأنا واثق أن كثيرين من رفاقي سيعترفون بهذا في قلوبهم، وسيرفضونه ـ ربما بشدة ـ على ألسنتهم.... وبقيت هناك قضية تقلقني وتؤرقني كثيراً، وهي أننا في حزبنا، والأحزاب الأخرى ليست بريئة مما نحن مصابون به. ترسخت لدينا عموماً علاقات القبيلة والعشيرة والحي وغير ذلك، فما هو الجوهري في هذه العلاقات؟ وأين مكمن الخطر فيها؟»[1].

وعموماً لم تدرك تلك الأحزاب والحركات مدى تغلغل العصبية وموروثها الهائل القابع في البنية النفسية للشرق وأبنائه، ذلك الشرق الذي لم يتصالح مع العقل بعدُ. ولأنها لم تدرك أهمية العصبية ودورها وحتى فعلها، كان أن وقعت في أخطاء التعميم ومن ثم التضليل، وإن كان تضليلاً غير متعمّد، إلا أنه انعكس سلباً عليها وعلى مجتمعاتها[2]، خذ مثالاً على ذلك الحزبين الشيوعيين

(1) (دانيال نعمة «أضواء جديدة على المؤتمر السابع الموحد ـ القسم الثالث». مجلة «دراسات اشتراكية»، العدد 136، نيسان 1993).

(2) يذكر محمود الوهب في معرض حديثه عن نشوء منظمة الحزب الشيوعي في مدينة الباب بحلب في النصف الأول من القرن العشرين «إن المنظمة كانت قد نشأت بين رجال الدين، وفي بيئة دينية متعصبة جداً. ويمكن أن نشير إلى أن=

العراقي والسوداني (وقد كانا أهم وأكبر حزبين شيوعيين عربيين) وانظر الآن في تينك المجتمعين ـ السوداني والعراقي ـ راهناً واسأل نفسك أين تأثير الشيوعية في وعي أبناء ذينك المجتمعين!. لا بل قد وصل التخلف بالسودان إلى درجة أصدرت معها محكمة ابتدائية بتنفيذ «حد الرجم حتى الموت على امرأتين بتهمة ارتكاب الزنا»[1] وذلك تماشياً مع قوانين الشريعة الإسلامية السارية في السودان منذ عام 1983.

ومن نافل القول، إن أتباع تلك الأحزاب والحركات العلمانية قد وقعوا أيضاً في خضم من شوفينية قاتلة، لكن، ربما، كان لها

= المرأة مازالت تضع الملاية السوداء على وجهها إلى الآن ولا تستثنى من ذلك معلمات المدارس أو طالباتها... إن الحس الوطني والطبقي لدى أبناء الشعب الفقراء كان يدفعهم للانتساب إلى الحزب الشيوعي السوري» (مجلة «دراسات اشتراكية»، تشرين الأول وتشرين الثاني1984، «صور وحكايا نضالية من تاريخ منطقة حلب ـ مدينة الباب»)، وكما هو ظاهر إن دافع الانتساب إلى الحزب الشيوعي في ذلك الوسط هو طبقي فقط، لكن ماذا لو لم تكن هناك عوامل طبقية، هل كان انتسب أبناء مدينة الباب إلى ذلك الحزب؟. من جانب آخر استطاع الحزب الشيوعي إحداث خرق في بنية المجتمع الدمشقي المحافظ، ولو كان ذلك الخرق بنسبة محدودة، فمثلاً كانت أول فتاة شيوعية في سوريا هي فلك طرزة من مدينة دمشق، وقد كان انتسابها للحزب المذكور قبل عام 1937م. (الحركة الشيوعية السورية ـ الصعود والهبوط. مصدر سابق ذكره، ص67).

(1) («وكالات»، نقلاً عن موقع «الجمل» 1/5/2007)، طبعاً تدخلت محكمة الاستئناف وأوقفت تنفيذ الحكم. وكان قبلها بقليل، وفقاً للمصدر ذاته، قد أصدر قاض سوداني تنفيذ حكم حد السرقة بقطع يد سارق بعد أن تم تخديره في إحدى المستشفيات تمهيداً لعملية القطع، ومن حسن الحظ أن الحكم قد أوقف أيضاً.

مبرراتها في حينه، كالانتصار وتحقيق الذات وانطواء تلك الذات على إمكانات كانت تبدو هائلة تكاد لا تعرف حدوداً!. غير أنه ما إن زالت تلك المبررات حتى عاد «الرفاق» من هنا وهناك إلى قوقعاتهم الأولى.

لا بل لن نستغرب أن نجد منهم من يدافع بشراسة عن تلك القوقعة، وكأنهم في حياتهم كلها لم يعرفوا العلمانية بما فيها من انفتاح على العالم وقبول للآخر المختلف فكرياً ومعرفياً ودينياً وإيديولوجياً وحتى ثقافياً وتاريخياً وجغرافياً!.

* * *

ولعل حالتي ليست ببعيدة عن حال ذاك الشيوعي (الافتراضي/ الواقعي)، والسؤال هنا: هل هُويّتي وأنا ابن عشر سنوات هي ذاتها هُويّتي وأنا ابن ثلاثين عاماً؟ ترى ألم أسقط خلال سيرورتي في هذه الحياة الكثير من الأفكار والمعتقدات التي كانت ترسم لي هُويّتي وتحددها لي في صغري وفتوتي (أو يرسمها الآخر لي، والآخر هنا قد يكون النظام الرسمي من سلطة حاكمة ومناهج مدرسية وأدبيات حزبية وما شابه ذلك، إضافة إلى الآخر الذي قد يكون البيئة ومفردات حياتها اليومية ومعطياتها)؟.

وأليس من المفترض أني وجدت ينابيع عدة أُغني بها هُويّتي، وقد تكون ينابيع مغايرة لينابيع من كانت هُويّتي تشبه هُويّتهم ونحن في سن العاشرة!.

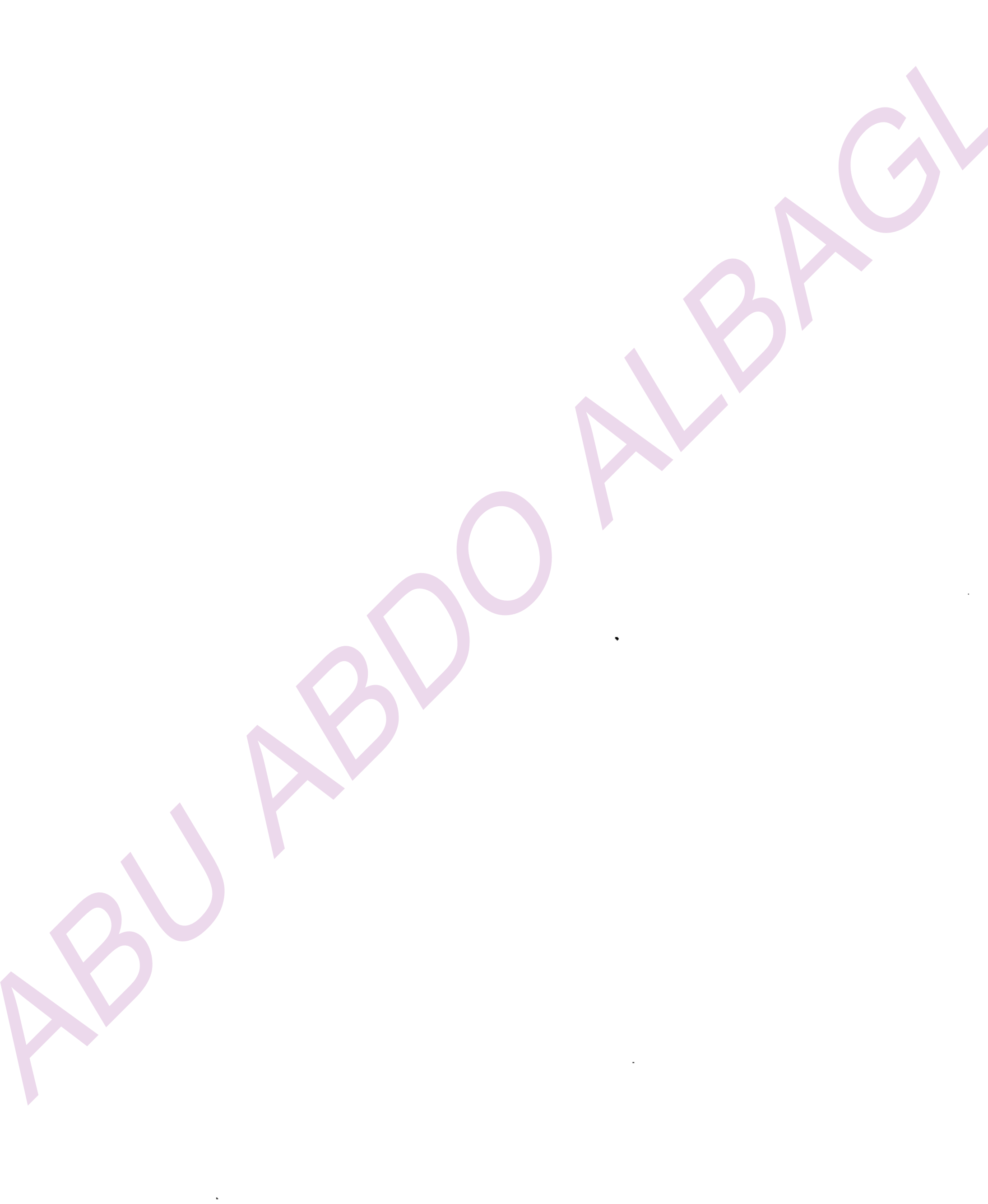
كما نستطيع الافتراض أن الآخر وجد له ينابيع أخرى تُغذي له هُويّته. وبعد مضي عشر سنوات سنكون أمام هُويّتين مختلفتين وربما متناقضتين، ولاعجب في هذا، لاسيما إذا فرّقنا توءمين في سن العاشرة وتركنا أحدهما في محيطه الأصلي (وليكن سوريا) والثاني وضعناه في بلد أوربي، وعزلناهما مدة عشر سنوات متواصلة من دون لقاء، ماذا ستكون النتيجة؟، على الأقل ستكون عادات ومفاهيم التوءمين مختلفة، وربما متناقضة ابتداء من المأكل والمشرب والملبس وطريقة التعاطي مع الآخر، وليس انتهاء بالنظرة إلى الله وخلق الكون أو أصله ونشأته، وقد لا يجمع بينهما سوى بقايا من رماد العاطفة!.

فعلى سبيل المثال، أمدتني العربية بالشيء الكثير من ثقافتها ومفردات حياتها وأدبياتها، إلى درجة استعبدتني بما فيها من جمال وقبح، وقل الأمر ذاته في الإسلام كدين وثقافة، لكن ماذا لو استيقظت ذات صباح معلناً أني لا أريد أن أكون لاعربياً ولامسلماً، مكتشفاً أن كلا من العربية والإسلام قد محقا لي هُويتي الأصلية ليكسياني عوضاً عنها هُويّة قسرية مزيفة مليئة بالادعاءات والتخلف؟، ماذا ستكون ردة فعلي آنذاك؟، خاصة في حال كان لاشيء يغريني لا في العروبة ولا في الإسلام بصورتيهما النمطيتين، على الأقل راهناً؟، يقيني أن حالة أحدنا ستكون كحالة الابن المُتبنى من قبل عائلة ما، فما إن يشبّ ويكبر حتى يلح عليه السؤال: من أبي ومن أمي؟، وحتى في حال وجد أباه وأمه الحقيقيين لن يستطيع نسيان أو نكران دفء العائلة التي احتضنته

وأمدته ـ ذات سنين ـ بكل ذلك الحب والحنان والاهتمام وربما التقصير والإهمال.

وألا يقتضي الوفاء مني لمن عشت في كنفهم سِنيّ طفولتي وفتوتي وشبابي أن أهديهم عيوبهم (من غير أن أغض الطرف عن عيوبي)، كما أراها؟، لا بل أليس من باب الحكمة أن أتحدث مع من عشت معهم وأتقنت لغتهم وتعمقت في دينهم وثقافتهم أن أتحدث وإياهم حديث الروح للروح، طالما أني أبحث عن ذاتي وهُويّتي وسط هذا الخضم اللامتناهي من القلق والهواجس والاضطراب وربما الهذيانات؟.




ABU ABDO ALBAGL

ـ 11 ـ

ثمة اعتقاد راسخ لدى أتباع الديانات السماوية الثلاث، إن رسول، أو مؤسس كل ديانة، هو مُلك خاص بأتباعه فحسب!، إلى درجة بتنا نعتقد معها ـ أو الأصح هكذا أوهمنا أتباع الديانات السماوية الثلاث ـ أن ثمة «طابو» رسمياً وشخصياً من قبل ذلك الرسول أو ذيّاك المُرسل يَحقُّ بموجبه لأتباعه تملّكه والانفراد به دون غيرهم من البشر!، وهم الوكلاء الحصريون في الحديث عنه وباسمه!.

بكلمة أكثر دقة نجد أن المسيحي المؤمن (تحديداً الشرقي) يعتقد أن السيد المسيح ملك شخصي له، وفي حال تَناوُل شخصية السيد المسيح من قبل أحد أتباع الديانات الأخرى بطريقة قد لا ترضي النزعة الإيمانية للمسيحي المتديّن، فإنه سرعان ما يثور عليك من زاوية أن لا حق لك أنت أو سواك تناول مقدسات الآخرين!. حتى لو كنت تتناول مُقدسه من وجهة نظر تاريخية بحتة بعيدة كل البعد عن القضايا الإيمانية.

بيد أن واقع الأمر على الضفة الأخرى، أي لدى المسلم المتديّن (شيعياً كان أم سُنيّاً)، أكثر وعورة وخطورة، إن لم نقل إن عواقب حالة كهذه ستكون وخيمة!، وعملياً هذا ما حصل مع المفكر المصري «فرج فودة»، فعلى الرغم من كونه مسلماً فقد كان مصيره التصفية الجسدية أواسط تسعينات القرن الماضي على يد الجماعات الإسلامية المتطرفة في مصر!، وما حدث مع المفكر الإسلامي نصر حامد أبو زيد وتطليقه من زوجته على يد «علماء» الأزهر ليس بعيداً عن متناول الذاكرة!، ولم ننس بعد ما حصل مع الكاتب الإسلامي سيد القمني في تموز 2005، أيضاً في مصر الكنانة، إذ اضطر للكف عن الكتابة تحت تهديد الجماعات الإسلامية في بلده إلى أن هاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية[1]. فكيف ستكون الحال لو كان ذلك الباحث أو المفكر مسيحياً أو يهودياً[2] أو بوذياً، خاصة إذا ما

---

(1) مما يلفت الانتباه حقاً أن أياً من رموز ما يسمى إسلاماً معتدلاً في مصر وسوريا وسواهما من بلدان، لم يقم بأي شكل من أشكال الإدانة في مايخصّ تفريق بعض رجال الكهنوت الإسلامي الدكتور نصر حامد أبو زيد من زوجته، وكذلك الأمر في ما جرى للكاتب سيد القمني من تهديد على يد الجماعات الإسلامية!. وذلك الصمت المريب أومثله الكثير ـ هو أحد الأسباب التي تجعلنا نستبعد كلياً بوجود شيء اسمه إسلام معتدل.

(2) سبق أن كتب أستاذ الفلسفة الإدراكية بيني شانون الإسرائيلي، مقالة نشرتها مجلة «تايم أند مايند» البريطانية، قال فيها: «إن النبي موسى والإسرائيليين كانوا على الأغلب تحت تأثير أدوية مخدرة، عندما استلم الوصايا العشر من الله. زاعماً أن ثمة نبتتين طبيعيتين توجدان في شبه جزيرة سيناء، تتميزان باحتوائهما على مكونات مخدرة، شبيهة بتلك الموجودة في غابة الأمازون، والمعروفة بقدراتها على تغيير الحالة العقلية للإنسان»، (7/3/2008. CNN). تصريحات شانون تلك، وبالرغم من أنها تشكك بطريقة سافرة برسالة النبي موسى ووصاياه إلا أن=

تناول الشخصية المحمدية بطريقة قد لا ترضي النزعة الإيمانية الإسلامية الكلاسيكية؟!، حتى لو كان هذا الباحث أو ذاك يعتمد على مناهج بحثية تاريخية وعلمية مستعيناً بتاريخ علم الأديان المقارن، لابل حتى لو كان عماد بحثه يقوم على المراجع الإسلامية فقط كالقرآن الكريم، وصحيح «مسلم» و«البخاري» و«الترمذي» و«البيهقي» الخ...!.

قلنا ما قلناه آنفاً رغم اعتقادنا الراسخ وقناعتنا العميقة بأن المسيحية في الشرق، ونتيجة للظروف التاريخية والموضوعية التي عايشتها خلال القرن الماضي وما مضى من هذا القرن على قلته، قد انحسرت من موقع التبشير الديني لتصبح مجرد سؤال ذاتي لهذا المؤمن بها أو ذاك إلى أن أصبحت في هذا شأنها في ذلك شأن الأقليات الإسلامية، أو ما يُعرف بالحركات الباطنية في الإسلام التي من حسن حظ أتباعها أنها لم تكن تبشيرية منذ لحظات نشوئها، هذا إن لم نقل إن المسيحية باتت في موقع الدفاع عن وجودها الديني وحتى الوجود الديموغرافي لأتباعها في المنطقة!.

= أحداً لم يثر ضده من اليهود، علماً أنها كما هو واضح لاتراعي مشاعرهم الدينية إطلاقاً!. وقد كان الرئيس السوري بشار الأسد من السياسيين العرب القلائل الذين أشاروا إلى مسألة الدين وحساسيتها في الشرق، ففي حوار صحفي له مع «دير شبيغل» الألمانية قال: «لايمكن المقارنة ببساطة بين وضعكم في الدول الغربية ووضعنا.. لنأخذ الدين على سبيل المثال، نجد في بريطانيا كتاباً يدّعي مؤلفه أن للسيد المسيح أطفالاً.. ادعاء كهذا يمر في أوربا من دون اعتراض أو إراقة دماء.. لكن الحديث في سوريا عن الإسلام بإمكانه أن يؤدي إلى انتفاضة دموية». (صحيفة «السفير»، 29/ 8/ 2005).

وحقيقة أن دفاع المسيحية عن وجودها الديموغرافي في المنطقة عُبر عنه بشكل واضح ومباشر عندما «دق مجلس بطاركة الشرق الكاثوليك جرس الخطر نتيجة الهجرة المتزايدة من الشرق»(1) إلى الغرب وسواه من بلدان أخرى.

عدا عن أن تأثيرها التاريخي في المنطقة ـ أي المسيحية ـ لم يكن بمستوى التأثير الإسلامي، سابقاً وراهناً. ولعلي أضيف أن الدين الإسلامي بحكم قوة نفوذه، المستمدة أساساً من المفهوم الكلاسيكي للجهاد الذي تصقله باستمرار المغريات المادية التي تنطوي عليها الجنة وفق الوعي والإيمان الإسلامي بها كما أتت في النص القرآني، وكثرة أتباعه في منطقة الشرق الأوسط، فقد أسهم في التأثير على هُويّة الفرد المسيحي المشرقي من حيث يريد أو لا يريد ذلك المسيحي، غير أن العكس لم يحدث (على الأقل راهناً)!.

وتأثير الدين الإسلامي في الفرد المسيحي لا نشهده نتيجة العلاقات المعشرية القائمة بحكم الواقع، أو نتيجة التفوق العددي لأتباعه فقط، بل لأن الإسلام جَبَل تاريخ المنطقة بقضاياه ومتاهاته

(1) (صحيفة «النهار» اللبنانية، 6/11/2006). إضافة إلى مقالات العديد من الكتّاب المسيحيين حول الموضوع ذاته، مثال ما كتبه الكاتب سلمان يوسف يوسف في (نشرة «كلنا شركاء في الوطن»، 23/10/2006، «مسيحيو سوريا والخوف على المصير»)، على سبيل المثال لا الحصر. وكذلك الرسالة التي سبق أن وجهها البطريرك غريغوريوس الثالث من فيينا إلى المسلمين، وقد سبق ذكرها والاستشهاد بها في غير مكان من الكتاب.

التي لا تنتهي إلى درجة تكاد معها الأقليات المنضوية تحت جناحه أو الناهلة من معين ثقافته ـ بما فيها المسيحية إلى حد ما ـ تتبنى خطابه إما عن رضا وقناعة وإما مداراة وتستر وتقية. وهذا ما كنا قد عنيناه، في ما سلف، بشكل أو بآخر عندما تحدثنا عن تبني الأقليات لخطاب الأكثرية.

إلى درجة أن الكثير من رجال الكهنوت المسيحي الشرقيين (وحتى الغربيين)، وحتى المثقفين المسيحيين غير المتدينين، باتوا يعرفون عن الإسلام أكثر بكثير مما يعرفه عوام المسلمين عن إسلامهم!. وفي مأدبة إفطار أقامها في 11/ 4/ 1957 رئيس الجمهورية (السورية) آنذاك شكري القوتلي لكل من رؤساء الطوائف الإسلامية والمسيحية، حضر مأدبة الإفطار هذه البطريرك مكسيموس الصايغ مع ثلاثة أساقفة، وكان حاضراً أكثر من 50 شيخاً وعالماً مسلماً. وفي جوابه على خطاب رئيس الجمهورية الذي شدد على التسامح الذي نص عليه القرآن تجاه المسيحيين، أجابه البطريرك الصايغ قائلا: «إننا نحن المسيحيين، سكان وطننا السوري لا نبخل بشيء، حتى بدمنا في سبيل خدمته، ومع ذلك نسمع من وقت إلى آخر بأننا كافرون ومشركون، ونحن لسنا بكافرين ولا بمشركين، بل بالعكس نحن، قبلكم جميعاً نؤمن بوحدانية الله، وبفضلنا انتشرت هذه العقيدة التوحيدية.... وأيضاً نأسف أن العروبة هي صفة يحتكرها فقط المسلمون، وفي القاموس عروبة تعني الإسلام»، إلى أن يتساءل: «نحصي بين المسيحيين الكثيرين ممن امتلكوا معرفة دقيقة وعميقة للدين الإسلامي، هل

يوجد بين العلماء المسلمين من تعمق في درس الدين المسيحي؟»[1].

يحصل هذا في الوقت الذي لا يدرك فيه أتباع تلك الديانات أنه من حقها تناول القضايا الإسلامية (والعكس صحيح)، ليس فقط كونها قضايا عامة أو لأن أصحاب الرسالات السماوية، ومنها الرسالة المحمدية بالطبع، مرافق عامة كما سبق ونوهنا، بل من موقع أن الثقافة الإسلامية تؤثر في تكوينها المعرفي والنفسي، حتى إنها تؤثر بطرق عيشها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وبالآتي ستؤثر في هُويتها شاءت أم أبت!.

* * *

وإن كنا نؤمن أن العقبة الكأداء التي لم يتحرر منها الوعي اللاهوتي بشقيه المسيحي (الشرقي) والإسلامي (وحتى اليهودي)، هي عدم قدرته على الاقتناع بأن شخصيات مثل السيد المسيح والسيد الرسول عليهما السلام هما شأن عام أكثر من كونهما شأناً خاصاً محدداً بفئة من الناس، بدليل أن رسالتيهما غيرتا مجرى حركة التاريخ وحياة البشر في حين من الزمن، وما تزالان تؤثران فينا ـ بالإضافة إلى أتباعهما ـ سلباً أو إيجاباً.

وإن كان من المؤكد أنه يصعب على ذلك العقل اللاهوتي النظر إلى تينك الشخصيتين العظيمتين من جهة كونهما مرفقاً عاماً أو شأناً

---

(1) (نشرة «كلنا شركاء في الوطن» ـ 25/ 10/ 2007 ـ باسل قس نصر الله).

عاماً شأنهما في هذا شأن شخصيات أخرى في التاريخ، كأرسطو وأفلاطون وسقراط وبوذا وجان جاك روسو وإميل زولا ودستويفسكي وليوناردو دافنتشي ولينين وحتى هتلر وستالين الخ... طبعاً من غير أن نغفل ما للسيد المسيح والسيد الرسول وسواهما من رسل من قدسية (نحترمها ونقدرها) في وجدان هذا المؤمن أو ذاك، إلا أنني سأناقش الموضوع من وجهة نظر أخرى مستشهداً بما أتى في كتاب «الهُويّات القاتلة» لأمين معلوف الذي يقول في الصفحة 54 من كتابه آنف الذكر: «لايمكن إنكار التسامح لدى أي من الديانات، لكن إذا ما أجرينا مقابلة بين هاتين الديانتين «المتنافستين»، أمكننا الاستنتاج أن الإسلام لا يترك انطباعاً سيئاً في هذا المجال. فلو أن أجدادي كانوا مسلمين في بلد اجتاحته الجيوش المسيحية، بدل أن يكونوا مسيحيين في بلد اجتاحته الجيوش الإسلامية، لا أعتقد أنه كان بإمكانهم أن يبقوا مقيمين في مدنهم وقراهم، محافظين على إيمانهم، لمدة أربعة عشر قرناً. ففي الواقع، ماذا كان مصير مسلمي أسبانيا؟ ومسلمي صقلية؟ لقد اختفوا عن بكرة أبيهم، بعد أن قُتلوا أو أُجبروا على الرحيل أو تلقّوا بالقوة سرّ العماد».

وفي فقرة لاحقة في الصفحة ذاتها يقول معلوف: «وهنا أسارع إلى القول إن فكرة التسامح لا ترضيني. فلا يهمني أن أعامل بتسامح بقدر ما يهمني فرض اعتباري كمواطن كامل الحقوق مهما كانت معتقداتي.... أما الفكرة القائلة بأن أهل «الكتاب»، أي التوراة، يجب أن يوضعوا في ذمّة المسلمين، فلم تعد مقبولة اليوم

لما توحي به من الدونية التي لم تخل أبداً من الإذلال»[1]. وحقيقة لا أدري لماذا تجاهل أمين معلوف وضع المسيحيين في خانة أهل

(1) في ما يخصّ أهل الكتاب والذمة سبق أن «حسم مجمع البحوث الإسلامية في الأزهر بمصر، الجدل الذي أثير منذ فترة حول حصول الكتابية، أي المسيحية أو اليهودية، على ميراث زوجها المسلم. فأفتى في قرار صُدر بالإجماع الاثنين 31/ 3/ 2008 على عدم مشروعية هذا الإرث، لمخالفته أحكام الشريعة الإسلامية»!. («العربية نت»، 1/ 4/ 2008). هل ثمة إذلال أكثر من هذا ونحن نكاد نطوي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين!؟. لكن في الوقت ذاته رحبت الأوساط الدينية الإسلامية بتصريحات أسقف كانتربري الدكتور روان وليامز رئيس الكنيسة الانكليزية الذي قال: «إنه يعتقد أن تطبيق بعض قوانين الشريعة الإسلامية أمر لا مفرّ منه». («BBC»، 9/ 2/ 2008). وهي تصريحات رحب بها على الفور الأزهر من خلال وكيله الشيخ عبد الفتاح علاّم، إذ اعتبر «أن تصريحات وليامز إيجابية الاتجاه ولها مردود طيب لدى المسلمين لأنها تشجع على تفعيل الحوار بين الثقافات». («وكالات»، 11/ 2/ 2008). وأعقبه تأييد الشيخ الشيعي محمد حسين فضل الله الذي وصف تصريحات وليامز عن الإسلام بأنها تدل على «ذهنية منفتحة تشكل أساساً لتلاقي الأديان»، معبراً عن أسفه لبعض ردود الأفعال (المسيحية) على هذه التصريحات. («الفرنسية»، 13/ 2/ 2008). وقد كان من ردود الأفعال على تصريحات وليامز إعلان زعيم حزب المحافظين (البريطاني) ديفيد كاميرون بأن «تصريحات روان ليست مناسبة». («BBC» 9/ 2/ 2008). أو ماسبق أن قاله وزير الثقافة البريطاني بأن «القانون البريطاني فقط سيطبق في بريطانية وهو جزء من تقاليد المجتمع البريطاني». (المصدر السابق). وقد كان ثمة رأي رائع للنائب العمالي المسلم في مجلس العموم البريطاني خالد محمود الذي أشار «إلى أن أغلبية المسلمين في بريطانية تعارض تطبيق القوانين الإسلامية في بريطانية»، مضيفاً «إن أغلبية العالم يحسدنا على القانون البريطاني». (المصدر السابق). طبعاً، على مايبدو أن الشيخ الأزهري علام والشيخ فضل الله وأمثالهما لاتسرهما مثل هذه ردود الأفعال الراقية والحضارية والهادئة، وهما معذوران في هذا، إذ ، عادة، ماتعتبر ردود الأفعال في الثقافة الإسلامية الراهنة غير حضارية ما لم يذهب جرّاءها ضحايا وسفكت بسببها دماء. والله أعلم!.

الذمة أيضاً، حاصراً الفكرة باليهود فقط عند تحدثه عن أهل الكتاب!.

بقدر ما تبدو الأفكار التي أراد أمين معلوف إيصالها في الجمل سابقة الذكر واضحة المعنى والمبنى بقدر ما تبدو ملتبسة بالنسبة لي، خاصة عندما يتحدث عن سماحة الإسلام مفترضاً لو كان أجداده مسلمين والجيوش الغازية مسيحية لما كان باستطاعة أجداده المحافظة على إيمانهم الإسلامي طوال أربعة عشر قرناً، ضارباً لنا مثلاً بمسلمي أسبانيا وصقلية.

وحقيقة إن حجة معلوف وإن كانت تبدو مقنعة من جانب واحد، تبدو لي غير مقنعة من جوانب أخرى، وآية ذلك لأن المسيحيين موجودون في منطقة الشرق قبل ظهور الإسلام! (وهذا ما أكده البطريرك مكسيموس الصايغ للرئيس القوتلي في مأدبة الإفطار التي كنا قد اشرنا إليها سابقاً!). وعلى الرغم من ذلك، كثيرة كتب التاريخ التي تروي كيف خُيِّر المسيحيون (السكان الأصليون للمنطقة) بين الدخول في الإسلام وبين دفع الجزية!، وما يتعرض له مسيحيو العراق من واقع كائن «بين مطرقة الحرب وسندان الأصوليين»[1] لم يأت من خواء إنما يستند على قاعدتين

---

(1) (صحيفة «الأخبار» اللبنانية، 25/12/2006). مع أننا نضع في الحسبان احتمالاً مفاده بأن ما يتعرض له مسيحيو العراق من التخيير سابق الذكر، قد يكون عبارة عن لعبة أمم ترعاها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، على الرغم مما تتناقله وكالات الأنباء من أحداث مؤلمة عادة ما تُنسب إلى الجماعات الإسلامية المتطرفة.

صلبتين لاهوتية وفقهية! أفلم يُخيّر أولئك المتطرفون مسيحيي العراق بين الدخول في الإسلام وبين دفع الجزية أو مغادرة العراق؟.

من ثمّ عندما قامت الكنيسة الكاثوليكية بحروبها الصليبية في الشرق المسلم، لم تستطع إلغاء الإسلام أو تنصير المسلمين الذين حاربوها وقاوموها، واستطاع المسلمون أن يبقوا محافظين على إيمانهم طوال الوجود الصليبي في الشرق!.

من جهة أخرى، وبالعودة إلى ما ورد في كلام معلوف واستشهاده بمسلمي أسبانية وصقلية، لا أدري لماذا يتجاهل أن الإسلام هو الذي فَرضَ نفسه على الأسبانيين (شأنه في هذا شأن الحروب الصليبية وحالها مع الشرق المسلم) ولم تذكر لنا كتب التاريخ - حسب معرفتي المتواضعة - أن الأسبان هم الذين فتحوا أبواب مملكتهم مرحبين بـ«الفتح» الإسلامي مقبلين على الإسلام طالبين الدخول فيه أفواجاً! وقل الأمر نفسه في صقلية!. ببسيط العبارة كان التواجد الإسلامي في أسبانيا عبارة عن احتلال محض شأنه شأن أي احتلال آخر.

وملاحظتي تلك لا تعني أني أبرر للمسيحية الأسبانية (حينذاك) قتلها أو تلقينها بالقوة سرّ العماد لمن تبقى من مسلمي أسبانيا بعد سقوط الأندلس، تماماً كما لا يمكنني غضّ النظر عن الحروب الصليبية التي أتت الشرق غازية في حين من الزمن.

وهنا تحديداً أسارع إلى القول إنه بقدر ما يكون الانفتاح على الآخر والاندماج معه مهماً ويدل على سلوك حضاري، بقدر ما

سيكون ذلك الاندماج خطراً على الأجيال اللاحقة إذا كان قائماً بالقوة وبطريقة قسرية، وهذا ما يثبته مثال معلوف آنف الذكر، وكذلك ما تثبته النهاية التي آلت إليها الحروب الصليبية. وعملياً هذا ما نشهده حالياً مع عرب مدينة كركوك العراقية (الكردية) الذين دخلوها تحت إشراف الرئيس العراقي الراحل صدام حسين بغية تذويب الأكراد في المحيط العربي العراقي في سبعينات القرن الماضي، ولأن ذلك كان يتمّ بطريقة قسرية ولا إرادوية فإننا نحصد الآن نتائجه المرّة!.

ولنأخذ مثالاً حضارياً على الاندماج الإرادوي والرغبوي والعفوي بأكراد مدينة دمشق. فهم كونهم أرادوا الاندماج عن قناعة ورضا ورغبة في المجتمع الدمشقي، فقد أصبحوا جزءاً لا يتجزّأ من نسيج المجتمع الدمشقي، حتى إن معظمهم لم يعد يعرف اللغة الكردية، وإن كان بعضهم يشعر بحنين خفي إلى عرقه!.

وأكثر من ذلك، نرى أن أولئك الأكراد، أو من أصول كردية وتركمانية، أنجبوا للعربية الكثير من المفكرين الذين أغنوا الفكر العربي والإنساني على حد سواء، مثال صادق جلال العظم وعزيز العظمة، لابل إن الشيخ محمد سعيد رمضان البوطي (وهو كردي الأصل) له محاضرة جميلة، في جامعة «تشرين» في اللاذقية، ابتدأها بالقول: «لغتنا في خطر»[1] قاصداً اللغة العربية، وهو في

---

(1) (صحيفة «الوحدة» السورية، 11/11/2007، العدد 6676). مع التنويه أن الشيخ محمد سعيد رمضان البوطي قدم طفلاً (له من العمر أربع سنوات، وهو من مواليد 1929م) في النصف الأول من ثلاثينات القرن الماضي من قرية جيلكا=

خطابه لا يقول أمتنا الكردية والإسلامية مطلقاً، بل «أمتنا العربية والإسلامية»[1]، وقائمة الشخصيات التي هي من أصول كردية واندمجت في مجتمعاتها الجديدة عن رغبة وقناعة تطول!.

وقل الأمر نفسه في العرب (الجيل الثاني والثالث وما تلاهما من أجيال) الذين استقروا في الأمريكيتين، فقد اندمجوا عن قناعة ورغبة في هاتيك المجتمعات، وكانت نتائج اندماجهم إيجابية في مجملها؛ إذ هم مواطنون لهم حقوق وعليهم واجبات المواطن الأصلي للبلاد التي يعيشون فيها، إلى درجة أن بعضهم تقلّد منصب رئاسة الجمهورية ككارلوس منعم في الأرجنتين، حتى إن نسبة النواب الذين يتحدّرون «من أصل سوري وعربي في البرازيل يبلغ أكثر من عشرين بالمئة من النواب البرازيليين»[2]!.

ناهيك بأننا لم نسمع بمجازر حصلت ضد العرب (المسلمين) السوريين أو اللبنانيين أو الفلسطينيين في الأرجنتين أو البرازيل كما حدث في المثل الذي طرحه أمين معلوف بمسلمي أسبانية وصقلية، ولم تحدث صدامات بينهم وبين ما تبقى من مكونات سكان هاتيك البلاد، بمن فيهم سكانها الأصليون كما يحدث مع العرب والمسلمين في أوربا!. والسبب ببساطة لأنهم هم أرادوا الاندماج

= التابعة لجزيرة بوطان الكردية (الكائنة حاليا في تركيا ـ شمال العراق)، بمعنى أنه ليس متجذراً في البيئة الدمشقية كتجذر عائلات أخرى مثل آل العظم وسواها من عائلات من أصول كردية.

(1) المصدر السابق.

(2) (صحيفة «بلدنا» السورية، 28/ 2/ 2007).

في مجتمعات ذهبوا إليها عن رضا وقناعة (بمعزل عن دوافع الفقر والحاجة التي كانت وراء هجرة معظمهم) من دون أن يحاول أولئك المهاجرون فرض ثقافتهم أو نمط حياتهم أو دينهم على المجتمعات التي حلّوا بها كما حاول العرب ذلك في أسبانيا، وكما يحاول بعض المسلمين راهناً في أوربا. من هنا أجد ردة فعل الأسبان التي عناها أمين معلوف أقل من طبيعية!، ولاشبيه لتلك الردة الفعل حالياً سوى ما نراه يحصل مع كرد مدينة كركوك في العراق وطردهم للعرب السُنّة منها.

ومن الأمور التي أثارها معلوف، والتي أثارت فيّ شجوناً، ويستوجب الوقوف عندها، هي قوله إن فكرة «التسامح» لا ترضيه، وإن كنت أضم صوتي أو رغبتي إلى رغبته التي لا أشك بنبلها، غير أن الواقع المعاش في الشرق الأوسط لا يصبّ في صالح تلك الأمنية الأثيرة. والسبب في ذلك كون العامل الديني هو أطغى عنصر في مكونات الهُويّة (الراهنة) لاعتبارات عدة، ولأنه كذلك، لن نستطيع نكران حالة الخلاف والاختلاف الجوهري بين الديانتين المسيحية والإسلامية، ولأننا لا نستطيع إنكار ذلك أو القفز من فوقه فإننا لم نسمع، ربما منذ ظهور الإسلام قبل أربعة عشر قرناً، بوجود كنيسة أو معبد يهودي في أرض شبه الجزيرة العربية[1]. هذا مع

(1) (باستثناء بعض إمارات الخليج العربي، مؤخراً/ إذ دشّن البابا شنودة كنيسة للأقباط عام 2007 في الإمارات العربية)!. وبتاريخ 14/ 3/ 2008 افتتحت قطر أول كنيسة كاثوليكية فيها، منهية بذلك عقوداً من العبادة السرية لعشرات الآلاف من العمال الأجانب. وعُدت الخطوة مؤشراً على مجهودات قطر في الانفتاح=

العلم أنها كثيرة هي الحالات التي صلى فيها المسلمون في الكنائس وسواها، عندما اضطرتهم الظروف إلى ذلك، حتى إن معبداً يهودياً عرض مكاناً لتوفير صلاة الجمعة للمسلمين في أمريكا «بعد أن تسبب حريق في إتلاف مسجد محلي في إحدى المدن بولاية بنسلفانيا»[1].

أكثر من ذلك، أين التسامح (ومازال الوقت مبكراً للحديث عن المواطنة) في الوقت الذي مازالت فيه بنية الفقه الإسلامي تنظر لليهود والنصارى باعتبارهم المغضوب عليهم والضالين؟! ورجل الدين الوحيد الذي قرأت له تبياناً واضحاً وجريئاً حول هذه النقطة هو الشيخ السوري محمد حبش، إذ قال مفسراً: «إن القرآن الكريم

= على الغرب في سعيها لاستضافة دورة الألعاب الاولمبية لعام 2016. ويُذكر أن العمال الأجانب يشكلون نحو سبعين بالمائة من سكان قطر البالغ عددهم قرابة المليون نسمة، ويقيم فيها قرابة 510ألف مسيحي من جميع الطوائف. ومن اللافت أن تلك الكنيسة التي افتتحت في قطر لم تعلّق أية رموز دينية تشير إلى أنها كنيسة كالصلبان وما شابه ذلك تفادياً للحساسيات الدينية. (وكالات، 15/ 3/ 2008).

(1) «العربية نت»، 16/ 4/ 2007). وقد شكرت السيدة افتخار حسين رئيس فرع منظمة كيري (الإسلامية) لفيلادلفيا القائمين على معبد أوهيب زيديك اليهودي حسن بادرتهم. وفي النهاية صلى المسلمون «في محطة إطفاء الحرائق لأنها أقرب إلى المسجد وأكثر ملاءمة للمصلين. بحسب المصدر السابق». وفي ما يخصّ صلاة المسلمين في الكنائس يكفي أن نذكر أن الكاردينال المعوشي، البطريرك الأسبق للطائفة المارونية اللبنانية، كان يُلقب بمحمد المعوشي. ويعنيني أن أذكر هنا أن الشاعر بدوي الجبل قد لجأ إليه أيضاً وقضى عنده أياماً في بكركي تحاشياً أن تعتقله السلطات اللبنانية في بيروت في فترة من فترات خمسينات القرن الماضي.

كان واضحاً في غاية الوضوح عندما تحدث عن فساد طائفة من اليهود والنصارى من أهل الكتاب، وبعد أن عدد مخازيهم وفضائحهم وما قاموا به من قتل الأنبياء والمرسلين وارتكاب جريمتي الزنا والربا، ولكنه بعد ذلك قال بوضوح: «ليسوا سواءً... من أهل الكتاب أمة قائمة يتلون آيات الله آناء الليل وهم يسجدون» وبعد أن أثنى على الصالحين منهم أطيب الثناء نص صراحة بقوله: «وما يفعلوا من خير فلن يكفروه والله عليم بالمتقين»(1).

وبالرغم من أن الشيخ محمد حبش لم يُعرف عنه أنه صاحب قراءات معاصرة للنص القرآني قدر ماهو من المشهود لهم بنظرته الإنسانية والعقلانية أثناء تناوله للقضايا الدينية الحرجة، ومشكور في جهوده ونظرته تلك، إلا أنه في المقال ذاته يكاد يقرّ بعجزه عن فعل أي شيء أمام المكنة الوهابية التي تُصدّر شرح القرآن وتفاسيره التراثية إلى أربع رياح الأرض بما فيها التفاسير المتضمنة تكفير الآخرين من أتباع الديانات الأخرى، فها هو يقول: «وتكمن الكارثة هنا في أن هذه النسخ هي الأكثر انتشارا في العالم، ومهما كتبت في

---

(1) (نشرة «كلنا شركاء في الوطن»، 16/11/2007). طبعاً ثمة رأي آخر إنساني وعقلاني ومتحضر جداً للمفكر الإسلامي المعاصر الدكتور محمد شحرور- صاحب القراءات المعاصرة والشهيرة للنص القرآني - في ما يخصّ المغضوب عليهم والضالين ومن المقصود بهما، غير أنّا لن نورده هنا، باعتبار الدكتور شحرور خارج المؤسسة الإسلامية الرسمية، ولا يعترف رجال الكهنوت الإسلامي بطروحاته.

(بلدنا) لتصحيح ذلك فلن تستطيع إقناع المائة وتسعين مليوناً حول العالم الذين استلموا تلك النسخ، وهي ممهورة بأكثر الأختام قوة ونفوذاً في العالم الإسلامي، ومعظمها وُزع (لوجه الله) وهي تنص صراحة أن الضالين هم أتباع عيسى والمغضوب عليهم هم أتباع موسى!!.»[1].

وأين التسامح في الإسلام بصيغته المتداولة في الوقت الذي نشهد فيه بناء الجوامع في إيطاليا (علماً أننا لا نعرف حاجة الطليان إلى تلك الجوامع ومن ذاك الذي سيصلي فيها!) ويحرّم للمسيحي واليهودي دخول مدينة مكة في المملكة العربية السعودية؟!. لابل أين التسامح فيه وما يزال حُكم المرتد عنه هو القتل[2]؟!.

---

(1) (المصدر السابق). قبالة ذلك من الطبيعي جداً أن يجد القارئ على الموقع الالكتروني الخاص بالدكتور محمد سعيد رمضان البوطي«المعتدل» سؤالاً في باب الفتاوى من قبيل: «نعلم أن تارك الصلاة إجحاداً بها لا يغسل ولا يكفن ولا يصلى عليه ولايقبر في مقابر المسلمين عقوبة له حسب رأي الأئمة الأربعة فما هو حكم المسلم الذي يخرج في تشييع جنازة كافر نصراني؟»، ويجيب الشيخ «المعتدل» عن السؤال حرفياً: «لامانع من أن يشترك مسلم في تشييع جنازة كافر، ولامانع من تعزية أهل المتوفى وإن كانوا كافرين، بل هي داخلة في الأعمال المستحبة والمبرورة». لاحظ أن الشيخ البوطي لايستنكر إطلاقاً إلصاق تهمة الكفر بالنصراني الواردة في صيغة السؤال، (هل ينبغي لنا شكره في هذا المقام؟). والأمر الذي يدعو للأسف والاستغراب في آن واحد هو أن الشيخ البوطي عضو في المجلس الأعلى لأكاديمية أكسفورد. (كما جاء في سيرته الذاتية على الموقع الالكتروني الخاص به).

(2) (بتاريخ 2007/11/19 وفي برنامج «الوسطية» الذي يقدمه طارق سويدان في فضائية «الرسالة»، وقد كان موضوع البرنامج الردة في الإسلام، ومن خلال استفتاء جرى بين الحاضرين وعددهم يناهز المئة، حول رأيهم بقتل المرتد=

وفي كل ما قرأت لم أقرأ لكاتب إسلامي واحد أدان حرمان دخول المسيحيين واليهود إلى مكة مبيناً لنا السر في ذلك، وما هو مقصد الشريعة الغرّاء من جرّاء ذلك الموقف! اللهم إلا لكاتب سوري واحد فقط. ففي مقال جميل وجريء ومعبّر للكاتب الإسلامي المنفتح د. نزار رستناوي بعنوان «من هنا طريق غير المسلمين» تلمس الصدق والضيق في آن واحد جرّاء العقلية الإسلامية الكلاسيكية وتعاملها مع الآخر، ويبدأ مقاله بالقول: «شارة كبيرة تفاجئ المسافرين قبل دخول مكة المكرمة والمدينة المنورة، وهذه الشارة لا توضع في أيام الحج والأشهر الحرم فقط، بل هي ثابتة على مدار الفصول والسنين»[1]. طبعاً غني عن البيان أن الشارة تقول «من هنا طريق غير المسلمين».

من المؤكد أنه لا يخفى على نبيه سبب عدم السماح (مع لفت الانتباه إلى أن التسامح الذي أراده أمين معلوف مشتق من السماح) لليهود والنصارى بدخول مكة المكرمة. علماً أنه (وكما هو مفترض) أن تلك المدينة (كان) فيها العديد من الحيوانات ليس أقلها الإبل!.

= كانت النتيجة أن 62 بالمئة من المصوتين تؤيد قتل المرتد!. ما يبين لنا أن هذه الثقافة نفسها مريضة لا تحترم الحرية والحياة، وهذا ليس ذنب أية حركة إسلامية حالياً ولا ذنب الأزهر الخ.. إنما هذا عبارة عن أصول وضعت ضمن الفقه لدولة إمبراطورية إسلامية زالت، وقد كانت الأهداف سياسية تماماً، وأحد الأهداف السياسية هو تصفية المُعارضة.

(1) (17/ يناير/ 2006/ موقع «شفاف الشرق الأوسط»).

من جانب آخر، تُحيلنا فكرة التسامح التي أثارها معلوف، والتي تبديها هذه الأكثرية العددية الدينية أو تلك إزاء أقلية هنا أو هناك، إلى نتيجة مفادها أن الأقلية دائماً على خطأ في معتقدها الديني في حين أن الأكثرية دائماً على صواب!. لكن لأن هذه الأكثرية أو تلك تتمتع بـ«رحابة» صدر و«سماحة» عزّ نظيرها، فإنها تغض النظر عن خطأ هذه الأقليات ومروقها!.

شخصياً لا أدري ما الحكمة من ورود الأكثرية دائماً بصيغة الذم في القرآن الكريم على نقيض الأقلية، غير أننا نستطيع أن نتساءل عما إذا كانت مجموعة بشرية ما، تعيش في بقعةِ ما من الأرض، ومثيلاتها في بقعة مغايرة لكنهم أكثرية عددية وهم على صواب ـ لأنهم أكثرية طبعاً ـ ولذلك هم متسامحون مع الأقليات التي تعيش بين جنباتهم، ترى هل ستكون مثيلتهم الأقلية التي تعيش في البقعة المغايرة ضمن أكثرية مغايرة على خطأ كونها أقلية؟ أم أنها ستكون على صواب انسجاماً مع الأكثرية التي تماثلها في البقعة الأخرى؟!.

بكلمة أخرى: نجد المسلمين أكثرية في بلد كالسعودية قبالة كونهم أقلية في بلد كالهند (على سبيل المثال) التي أكثرها من البوذيين والسيخ، ترى هل سيكون مسلمو الهند على خطأ باعتبارهم أقلية في الهند أم سيكونون على صواب باعتبار من يماثلهم في السعودية هم الأكثرية؟. وهل سيكون المسيحيون في فرنسا هم على صواب لأنهم أكثرية في ما البوذيون على ضلال كونهم أقلية هناك؟. من نافل القول إن السؤال حمّال أوجه وموجّه لكل أكثرية وأقلية سواء أكانت عرقية أم دينية.

وثمة حادثة طريفة على صلة بما أسلفنا، ولا أجد غضاضة من ذكرها هنا، خاصة أنها تلخص لنا الكثير من الأمور التي نتحاشى الحديث فيها. مفاد الحادثة: كان ثمة عجوز أُميّة من قريتي الصغيرة الكائنة في جبال العلويين تبيع الحليب، وكان أحد زبائنها الذين يشترون منها الحليب مُدرّس مسيحي من قرية مجاورة، وذلك المُدرّس يتمتع بسمعة طيبة وعلاقات معشرية واجتماعية جيدة في محيطنا القروي، والجميع يكن له الاحترام بمن فيهم العجوز بائعة الحليب، والتي على ما يبدو تكن له احتراماً كبيراً، ولذلك أبت ذات مرة أن تأخذ منه نقوداً ثمناً للحليب تعبيراً منها عن احترامها الشديد له. وعندما أصرّ المُدرّس المسيحي على دفع ثمن الحليب، أقسمت العجوز ببراءة رافضة المبلغ بالقول: «يحرم عليّ آخذ المصاري متل ما تحرم مكة ع النصارى». من البديهي أن تلك العجوز لا تعرف لا مكة المكرّمة ولا إلام ترمز إليه مدينة مكة، تماماً كما أنها لا تعرف معنى كلمة النصارى!. غير أنه من الأشياء التي تلفت انتباهنا إليه هذه الحادثة أن حرمان النصارى من دخول مدينة مكة المكرّمة صار مثلاً؟!.

وعلى الرغم مما انطوت عليه تلك الحادثة التي استشهدتُ بها أعلاه، لا أستطيع الزعم أن شعائر المسيحيين وطقوسهم مصونة ومُعتبرة بشكل عام في الوعي الضمني لرجل الدين العلوي، وهذا ما تترجمه نظرات التهكم أو اللامبالاة لدى ظهور كرامة ما لهذا القديس أو ذاك من قبل ذلك المتدين العلوي بالرغم من عظيم

القداسة التي يكنها صاحب ذلك الوعي لشخص السيد المسيح ووالدته مريم!. وعملياً هي نظرات تهكمية متبادلة بين الطرفين. بالرغم من ذلك أستطيع أن أثبت أن شريحة، قد تزيد أو تنقص، من المسيحيين تجلّ مزارات أولياء العلويين وتزور بعضها!، وهذا ما كنت شاهداً عليه أكثر من مرة، وهذا أيضاً ما رواه الرحّالة الفرنسي ليون كاهون عام 1878م، عندما قال: «تناولنا الغداء بالقرب من معبد صغير مربع الشكل تعلوه قبة بيضاء، يضم قبراً لشيخ جليل هو الشيخ غريب بالقطرية، وهو شيخ يحترمه ويجلّ ذكراه على حد سواء كل من المسيحيين والعلويين»[1].

* * *

طبعاً أنا هنا لا ألوم الإسلام وحده، فالمسيحية تتحمّل الكثير مما يجري ويعتمل في بواطن النفس الإسلامية، إذ هي ببساطة لا تعترف بجوهرها بالدين الإسلامي وبرسالة السيد الرسول، واعترافها العلني به إنما هو بحكم الأمر الواقع لا أكثر من ذلك (نقول هذا بمنأى عن رأينا الشخصي في هذا الدين أو ذاك).

وتبدو هذه النظرة واضحة للعيان كلما أوغلنا أكثر في غرب غالبيته مسيحية، والانزعاج الواضح الذي يظهره ذلك الغرب إزاء

(1) («رحلة إلى جبال العلويين عام 1878م»، ليون كاهون، ص 95، ترجمة مها أحمد. دار التكوين ـ دمشق عام 2004م). مع التأكيد أننا نذكر ما ذكرناه من دون إبداء أي رأي شخصي حول ما ذكرناه.

الحجاب الذي جعل منه قضية «؟!»[1]، منذ قرابة الستين، ومدى نفور بعضه لحظة سماعه صوت الآذان في تلك البلاد الغربية أو هذه!.

وهذا لايعني بحال من الأحوال أننا نبرر للمسلمين المقيمين حالياً في دول أوربية جلّ تصرفاتهم التي بعضها يدعو للاشمئزاز حقاً. فـ«صحيح أن التضحية بالخراف في عيد الأضحى المبارك سنّة نبوية شريفة. ولكن ذبح الخراف على قارعة شوارع باريس ولندن وفرانكفورت عادة قبيحة ومرذولة»[2]!.

ويمكنني هنا أن أستشهد بحادثة جرت مع شقيق صديق عراقي، «ناضل» كثيراً للوصول إلى دولة السويد، وما إن وصل هناك، وأدخل ابنته ذات الأعوام التسعة إلى المدرسة، حتى دخل في مشادة كلامية مع إدارة المدرسة، بسبب من مقرر درس الرياضة. فأخونا العراقي يربأ بابنته الطفلة مزاولة درس الرياضة، لأنه ينطوي على حركات جنسية ـ حسب زعمه ـ ، وما هي هذه

(1) وان كنت، على الصعيد الشخصي، أنظر إلى الحجاب بوصفه زياً كغيره من الأزياء. إلا انه عندما يتحول إلى إيديولوجية دينية من قبل من ترتديه، ينتابني دائماً شعور أني، أنا كذكر، في نظر المحجبة (مع الاحترام لها طبعاً) اُختزلت بعضو ذكري هائج فقط. إذ أنا (وسواي) مع كل طولي وعرضي، لا عقل لدي إطلاقاً ولا أحاسيس ولا مشاعر ولا ضمير.. فقط مجرد عضو ذكري يريد افتراس أية امرأة يراها سافرة!، وفي هذا منتهى الاحتقار للعقل والإنسان.

(2) (صحيفة «النهار» اللبنانية، 4/ 3/ 2007، محمد السماك. «الإسلام في مواجهة الاسلاموفوبيا»).

الحركات الجنسية؟، ثني الجذع وفتح الذراعين!! طبعاً وابنته ما تزال طفلة!.

قبالة عدم اعتراف المسيحية، بجوهرها، بالإسلام، ثمة انتقاص من قبل الإسلام لشخص السيد المسيح من وجهة نظر مسيحية، وهذا الانتقاص لم يأت عن سوء نية من قبل هذا المسلم أو ذاك، بل ببساطة إن بنيته المعرفية الدينية لا تسمح له بالنظر إلى شخص السيد المسيح أكثر من مجرد كونه رسولاً مرسلاً من عند الله!. وعلى الرغم من القناعة الراسخة لدى المسلم المتديّن بكون السيد المسيح (ع) رسولاً، إلا إن الغيرة عليه من قبله شبه معدومة، ولايمكن مقارنتها، بأي شكل من الأشكال، بالغيرة التي يضمرها المسلم ذاته للسيد الرسول محمد (ص).

وحقيقة الأمر تلك معضلة فعلاً، وأفضل عدم الخوض فيها نظراً لعُقم نتائجها. إذ كيف ستناقش يهودياً وهو يعتقد أنه «شعب الله المختار»، ومسيحياً يعتقد أن السيد المسيح «إله تجلى بصورة بشرية»، وآخر مسلماً عربياً يؤمن أنه «خير أمة أُخرجت للناس»؟. فالتوراة تقول: «لأنكم شعب مبارك من الله، فقد اصطفاكم الله من بين كل شعوب الأرض لتكونوا شعبه المختار»، وإنجيل مرقس يذكر: «اسع في هذا العالم وبشر جميع المخلوقات بالإنجيل، من يؤمن ويتم تعميده سوف ينجو، ولكن من لا يؤمن سوف يهلك»، في حين أتى في سورة التوبة في القرآن الكريم: «يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء، بعضهم أولياء بعض، ومن

يتولهم منكم فإنه منهم، إن الله لا يهدي القوم الظالمين». وكما هو واضح وجلي، كله كلام لاهوتي ـ كما يزعم أصحابه ـ يستحيل أن تخضعه للنقاش أو الحوار بحيث تصل إلى نتيجة إنسانية من شأنها أن تنمي الحس الإنساني في هُويّاتنا التي تكاد تصبح ممزقة!.

***

لكن بالرغم من انطواء المسيحية على نزعة عنصرية في جوهرها واحتكارها للحقيقة، شأنها في هذا شأن أي دين سماوي، إلا أن ثمة عوامل عديدة خدمتها كثيراً، وهي تشق طريقها عبر التاريخ، حتى تكاد تصبح الأكثر إنسانية بين الأديان، والأكثر تقبلاً للحضارة والانفتاح على الآخر المختلف. وربما السبب في ذلك لأنها تعرضت لحركات إصلاح ديني عديدة عبر التاريخ (من دون أن نغفل الثورات الاقتصادية التي شهدتها القارة الأوربية)، فمن توما الإكويني إلى كالفن ومارتن لوثر. وقد كان من شأن ذلك الإصلاح الديني في أوربا أن عبّد الطريق لبزوغ فلاسفة عصر الأنوار.

تعرضت المسيحية لإصلاح ديني في الوقت الذي لا تنطوي فيه بنيتها المعرفية على فقه، وهذا مالم يخدم الإسلام وهو يشق طريقه نحو المستقبل مثقلاً بأطنان من فقه الماضي. فضلاً عن أن الإصلاح الديني الجزئي الذي شهدته مصر في عصر النهضة، ومن خلال تركيزه العودة إلى السلف الصالح فقد مهد السبيل لظهور الحركات السلفية بحسب لغة صقر أبو فخر. وإذا كان النهضويون في أوربا مالوا إلى تغليب المستقبل على الماضي، فإن الإصلاحيين «عندنا

مالوا إلى تغليب الماضي على الحاضر والمستقبل معاً»[1].

ومما يجدر قوله إن الفقه الإسلامي هو من نتاج بشري وليس له أي صفة قدسية كالتي تنطبق على قدسية القرآن الكريم، وهذا الأمر من المفترض أن يكون محسوماً من وجهة نظر المسلم المتديّن وغير المتديّن!.

وذلك التراث الهائل من الفقه في البنية المعرفية الإسلامية، وهو ما يستند إليه رجال الكهنوت الإسلامي عندما تواجههم معضلات لا يمكنهم مجابهتها بالاستناد على النص وحده، كما حصل بين حسن الترابي والداعية يوسف القرضاوي منذ فترة زمنية قريبة، عندما أثار الأول موضوع جواز زواج المسلمة من كتابي، فرد عليه الثاني مدعماً «حجته» بابن قيّم الجوزية!، هو ما يعوق راهناً إمكان وجود أي حركة إصلاح حقيقي في المنظومة المعرفية الإسلامية من شأنها أن تنتج هُوية إسلامية متحضرة واعية لذاتها ولما حولها، كما هو أحد الأسباب التي تجعل الإسلام يبدو على هذه الصورة من التخلّف.

ولأن الإسلام يفتقر إلى عوامل عديدة من شأنها أن تجعله مثالاً للرقي والتحضّر راهناً، فقد تضخمت «الأنا» الإسلامية كثيراً إلى درجة تكاد لا ترى معها سوى نفسها. عدا عن ذلك أن تلك الذات تؤمن في أعماقها أن السيد الرسول محمد (ص) سيد الخلق، وهذا ما نقرأه في اليافطات في الشوارع في بعض المناسبات الدينية الإسلامية. وهي بهذا المعنى، ومن حيث تدري أو لا تدري،

(1) («الدين والدهماء والدم». مصدر سابق ذكره. ص 41).

تصنّف الرسل الآخرين ـ بمن فيهم السيد المسيح وسيدنا موسى وحتى سيدنا آدم ـ خلقاً من درجة ثانية أو ثالثة؛ وربما هذه النظرة المترسبة في أعماق الوجدان الإسلامي هي ما تفسر لنا لماذا لا يوجد شيء مقدس لدى المسلم المتديّن عدا مقدساته هو!.

وعملياً هذا ما حدث في العديد من بلدان العالم، لنتذكر، مثلاً، مآل كنيسة آية صوفيا في تركيا، ولنتذكر ما حدث أوائل هذا القرن عندما فجّر أسامة بن لادن تماثيل بوذا في أفغانستان غير آبه بمشاعر قرابة المليار بوذي في العالم!. وقد كان لافتاً عدم إقدام البوذيين في الهند والتيبت على القيام بمظاهرات يحرقون من خلالها مساجد المسلمين على غرار ما فعله بعض الإسلاميين عقب الرسوم المسيئة للرسول الكريم في الدنمرك في أكثر من بلد عربي وإسلامي بما في ذلك ذبحهم لبعض الراهبات، عدا عن المظاهرات التي قاموا فيها وسط أوربا (في شهري أيلول وتشرين أول 2007) متوعدين فيها حرق أوربا (وزلزلة دولة الفاتيكان) التي أمنّت لهم قوانينها ودساتيرها الوضعية (لا الإلهية) حياة كريمة ما كانوا ليجدوها في بلدان تدين بدينهم وتنطق بلغتهم!.

صحيح أن العديد من مشايخ ورجال الدين الإسلامي ذهبوا لزيارة ابن لادن محاولين إقناعه بعدم تفجير تلك التماثيل، لكن وإن كنّا نعتقد أنهم ذهبوا خشية وضع الإسلام في موقف حرج للغاية أمام الرأي العام العالمي عامة والغربي تحديداً، نجزم أن حجة ابن لادن ـ المستندة إلى بنيتهم الفكرية ذاتها ـ كانت أقوى وأدمغ من حججهم الهادفة إلى تلميع صورة الإسلام من دون أن تستند على

مرجع فقهي قد يكون أثيراً لديها ـ كما فعل ابن لادن ـ لذلك كان له «حلال» تدمير تلك التماثيل إزاء عجزهم عن إقناعه بعدم تدميرها.

لا بل إن الكاتب الإسلامي «المستنير» فهمي هويدي، وقد كان في عداد وفد «العلماء» الذين حاولوا إقناع ابن لادن بعدم تدمير تلك التماثيل (طبعا لم يتجرّأ هويدي على التنديد بحركة طالبان)، انبرى لاحقاً إلى «حشد المبررات الشرعية والسياسية لتبرير هذا التصرف الأحمق والأخرق»[1].

ولا يخامرني الشك، أنه حال تمت مناظرة بين أسامة بن لادن وأيمن الظواهري من جهة، وأي من شيوخ الاعتدال الإسلامي وكبار علمائه من جهة أخرى، لأقام ابن لادن وأيمن الظواهري الحجة على من يناظرهما!. وآية ذلك كونهما منسجمين مع البنية الفقهية التراثية الإسلامية أيما انسجام!، على نقيض الآخرين الذين يبدون في غالب الأحيان انتقائيين بغية تقديم صورة معتدلة عن الإسلام. وحقيقة الأمر، إن على المسلمين والمعنيين بالأمر، أن يعيدوا النظر جدياً في بنيتهم الفقهية والمعرفية حال أرادوا أن يعيشوا العصر.

وإن لم يعد النظر في بنيتنا ومنظومتنا المعرفية الإسلامية وفق العصر والمعطيات العلمية له وتطويع النص بما يتلاءم والإنجازات العلمية، ستكون محاولاتنا، التي نرمي من خلالها تقديم صورة حضارية عن إسلامنا، عبثية وستصيبنا جميعاً بشظاياها. والله أعلم!.



(1) (المصدر السابق. ص 122 ـ 123).

ـ 12 ـ

ذكر الباحث الإسلامي اللبناني الدكتور رضوان السيد موقف الكاردينال توران، مسؤول العلاقات مع الأديان في الفاتيكان، المتعلّق بالحوار بين الأديان، والذي انطوى على أن «الحوار الحقيقي صعب، فالمسلمون لا يتقبلون الحوار في الشأن الديني البحت، لأنهم يعتبرون القرآن كلام الله المُوحى ويأبون النقاش فيه. ثم إذا كان الحوار بدون شروط، فينبغي سؤال المسلمين لماذا لا يكون من حق المسيحيين أن تكون لهم كنائس في السعودية مثلما للمسلمين جوامع في إيطاليا؟»[1].

هذا مع العلم أنه يوجد قرابة المليون مسيحي كاثوليكي، من العمال المهاجرين، في السعودية لايُسمح لهم ممارسة شعائرهم الدينية في العلن!. وهذه القضية أثارها «البابا بنديكتوس السادس عشر مع الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز إبان

(1) (صحيفة «المستقبل» اللبنانية (27/ 10/ 2007).

زيـارتـه إلـى الفـاتيكان»[1] في السادس من نوفمبر2007.

حقيقة الأمر أن الجواب الصريح والشفاف للكاردينال توران، قد أوجز ولخص الكثير من الجهد والوقت الذي عادة ما كان يهدر بحوارات تلفيقية لا طائل منها في ظل وجود عقليتين لاهوتيتين متناقضتين. وإن كان لنا من تعليق، فلن نزيد على تذكيرنا القارئ بالهدية التي قدمها الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود إلى البابا بندكتوس السادس عشر في الزيارة التاريخية المذكورة التي قام بها إلى الفاتيكان، إذ كانت هديته للبابا عبارة عن سيف «؟!»[2].

مهما يكن من أمر، دعونا نقف قليلاً عند النظرة الإسلامية التي تقسم العالم ما بين دار حرب ودار سلم من وجهة نظر إسلامية «حديثة» تدّعي التطور والارتقاء بالإنسان، لامن وجهة النظر الفقهية الكلاسيكية فحسب (ومع ذلك تريد الحوار وتدعو إليه)، بل من وجهة نظر حداثوية أزهرية (نسبة إلى الأزهر)، ذلك من خلال الاستعانة بنظرة ومنطق السيد عبد المعطي بيومي العضو بمجمع البحوث الإسلامية وأستاذ العقيدة بكلية أصول الدين (في مصر)، الذي أراد أن ينظر إلى الأمور نظرة عقلانية مستنيرة، كما يبدو، فارتأى أن العلاقات الدولية ـ الراهنة ـ لم تعد تسمح بتقسيم العالم إلى تينك الدارين، أي دار حَرب ودار سلم، بل أصبح العالم كله

---

(1) (صحيفة «السفير»، 7/ 11/ 2007).

(2) (المصدر السابق). نحمد الله أنه لم يهده جملاً أو فرساً عربية أصيلة مع السيف!.

داراً واحدة، والسبب في ذلك حسب وجهة نظره «في كل مكان أينما توجهت تجد مسلمين، لم تعد أوربا دار حرب كما كانت أيام الحروب الصليبية ولم يعد المسلمون دار إسلام فقط، أصبح غير المسلمين من الغربيين وغيرهم يعملون ونحن مضطرون لاستقبالهم عندنا وإعطائهم إقامة، ليس البترول فقط، البترول والعلم والاقتصاد، كل هذه الأمور تدفعنا إلى النظر إلى الغرب كحليف لا كعدو وكضرورة للتعاون وليس مدعاة للحروب»[1].

إذا ما أمعنا النظر جيداً وبتجرد، في وجهة نظر السيد بيومي سنجد أن الغرب لم يعد دار كفر، لا لأن من يقطنون فيه هم بشر ولهم حقوق إنسانية!، ويجب النظر إليهم من وجهة نظر إنسانية وأخلاقية (بمعزل عن حاجتنا إليهم)، وقد يكون الكثير منهم أفضل منا أخلاقياً وإنسانياً ودينياً وإن كان يخالفنا المعتقد، بل لأن المسلمين صاروا موجودين وبكثرة فيه!، لهذا السبب (الفقهي) لم يعد ذاك الغرب دار حرب، فالمسلمون الذين يقطنون فيه قد شرّفوه وباركوه وطهروه!. يا للإنسانية الطاغية!.

قبالة ذلك لم تعد البلاد المعروفة بكونها بلداناً إسلامية عبر تاريخها، دار سلم (طبعاً المقصود هنا بهذه البلدان، البلدان العربية الإسلامية بالدرجة الأولى)، لأن مسيحيين (وربما يهوداً) صاروا مقيمين فيها بحكم حاجتنا إليهم والى خبراتهم في العلم والتكنولوجيا والاقتصاد والإدارة الخ . . .، لكن ما إن تنتهي حاجتنا

(1) (صحيفة «السفير» 7/ 2/ 2007).

إليهم والى خبراتهم وعقولهم ويديرون لنا ظهورهم عائدين إلى بلدانهم وأوطانهم الأصلية سرعان ما «تتطهر» أراضينا من رجسهم ودنسهم، وتعود كما كانت «طاهرة»، «نقية»، «مقدسة»، أي «دار سلم»!.

ترى هل تلك النظرة الإسلامية، التي ساعدنا السيد عبد المعطي بيومي في الوقوف عليها، مختصراً علينا بذلك الكثير من الوقت بغية الوقوف عند آراء سواه من رجال الدين الإسلامي، هي ما تفسر لنا صمت رجال دين العالم الإسلامي ـ العربي منه تحديداً ـ إزاء تكفير المفكر المصري محمد عمارة للمسيحيين هادراً دمهم في كتابه «فتنة التكفير بين المسلمين والشيعة» الصادر في بداية عام 2007؟. لن نجد صعوبة كي نقنع ذاتنا بالقول نعم هو السبب، فببساطة لم يستند عمارة إلى مخيلته أو قواه «العقلية» أثناء هدره لدماء مواطني بلده من الأقباط (سكان مصر الأصليين)، بل استند إلى الإمام أبي حامد الغزالي وكتابه «فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة». ومن البديهي أن إدانة رجال الدين الإسلامي لعمارة ستكون إدانة مباشرة للإمام أبي حامد الغزالي وهو المُسمى بـ «حجة الإسلام»!.

حقيقة الأمر يمكننا التوقف عند أكثر من جانب في مسألة تكفير عمارة للمسيحيين وهدره لدمهم. فأول ما يلفت الانتباه هو صمت رجال الدين الإسلامي وإحجامهم عن إدانة مفكّر عصر الانحطاط محمد عمارة حسب وصف أحد الصحفيين المصريين له، والذي

تولى متابعة الموضوع السلطات المصرية لا الأزهر الشريف، ولا الشيخ يوسف القرضاوي أو الشيخ محمد سعيد رمضان البوطي بما يرمزان إليه من «اعتدال» و«انفتاح» في العالم الإسلامي.

والأقلام التي تجرّأت وانتقدت (المفكّر الشيوعي السابق!) محمد عمارة سواء أكانت مصرية أم عربية (الكثير منها من خلفية إسلامية مستنيرة ومستقلة) هي أقلام بعيدة كل البعد عن المؤسسة الدينية الإسلامية الرسمية.

من جانب آخر، قدّم لنا رجال الكهنوت المسيحي القبطي موقفاً أخلاقياً يُشكرون عليه، إذ لم يتورطوا في الجدل الذي دار حول الكتاب الذي كان يباع في الأسواق بأسعار تشجيعية، على الرغم من إباحته لدمهم!. هذا مع العلم أنه سبق لعمارة أن قدّم مجموعة مقالات نُشرت في يومية «الأخبار» التابعة للحكومة المصرية، تكفّر الأقباط. وأخيرا كما هو معروف إن أية محاكمة لم تجر بحق محمد عمارة وفتواه المثيرة للحقد الطائفي»[(1)] في بلد بالكاد يمضي عام فيه من دون وقوع صدامات طائفية بين الأقباط والمسلمين، عادة ما يذهب فيها ضحايا!.

* * *

لاشك أن الوضع الحالي للديانتين، المسيحية والإسلامية، أفرز سلوكين متناقضين من خلال طريقة تعاطي هذا الآخر أو ذاك

---

(1) (صحيفة «الأخبار» اللبنانية، 15/ 3/ 2007)

مع المقدس المسيحي أو الإسلامي. لابل إن المسألة تجاوزت حدود المقدس حتى تكاد تصبح جزءاً من مفردات الحياة العامة في الغرب، مثل ذلك أن تسعى دنمركية من أصل فلسطيني وهي محجبة «إلى الحصول على مقعد في البرلمان في الانتخابات التشريعية المقبلة»[1]، أو أن يكون الموقف النرويجي أفضل من المواقف الغربية والعربية عندما «هطلت أمطار الصيف على قطاع غزة (صيف 2006) قنابل وصواريخ وقذائف»[2]، ونعود ونذكّر بالمبادرة التي قامت فيها البرازيل من خلال استضافتها منذ فترة قصيرة أكثر من مئة وخمسين عائلة فلسطينية (كانت في العراق) كانت منسية في العراء على الحدود العراقية الأردنية في ظل تجاهل عربي وإسلامي كلي لمعاناتهم التي استمرت شهوراً طوالاً!.

يحدث هذا كله في زمن من الصعب الحديث فيه عن مواطن مسيحي، بالمعنى الفعلي لكلمة مواطن، في البلدان الإسلامية، لابل يصعب فيه الحديث عن مواطن حتى لو كانَ إسلامياً في ظل النمط الثقافي السائد لدينا!.

وهذا السلوك أو ذاك، إنما يعكس في ما يعكس وعياً جديداً بهُويّة مأزومة قبالة وجود هُويّة منتصرة. وعلى ما يبدو لنا أن التأزم يزداد في الهُويّات المأزومة طرداً مع ما تحققه الهُويّات المنتصرة من إنجازات على الصعد كافة.

(1) (صحيفة «السفير»، 15/ 5/ 2007).
(2) (صحيفة «القدس العربي»، 6/ 7/ 2006).

من غير أن نغفل أن سلوك الهُويّة المأزومة عادة ما يُصدّر إلى خارج حدود بلده مؤثراً بذلك في صوغ هُويّات أخرى تقع خارج حدود السعودية أو مصر أو إيران وباكستان، حال كان ذلك السلوك صادراً عن إحدى تلك الدول، وحقيقة أننا بدأنا نلمس تأثير ذلك السلوك وصداه في بلدان أخرى كسوريا ولبنان الخ. . . إلى درجة أن إحدى المحاكم السورية أقرت «بتبعية الأبناء لأشرف الوالدين ديناً»![1]، وهذا كان من المحال أن يحدث في سوريا قبل قرابة عقد من الزمن.[2].

حالة التأزم تلك هي ما تجعل من المهزوم يستخف بمشاعر

---

(1) («موقع «الجمل» الالكتروني، 21/1/2007). مع العلم أن هذا القانون من مخلفات التركة العثمانية، لكن مجرد استحضاره من قبل من تبناه قضائياً وقانونياً في المحكمة السورية التي جرت فيها الحادثة، يشير إلى أين وصلت درجة التأزم في الهُويّة المهزومة. وغني عن البيان أن المقصود بأشرف الوالدين ديناً هنا هو من يدين بالإسلام لا المسيحية.

(2) الكثير من المظاهر التي تجري في سوريا والرامية إلى أسلمة كل شيء، لم تكن لتحصل قبل عقد من الزمن، خذ مثلاً ما جاء في عقد تنفيذ مجمع «يلبغا» الكائن في شارع الثورة وسط مدينة دمشق، الذي تعاقدت الجهات المعنية السورية مع شركة إماراتية لتنفيذه: «تلتزم الشركة بموجب العقد بالتقيد بالآداب والأخلاق الإسلامية عند استثماره» (صحيفة «تشرين» السورية، 3/4/2007)، تبلغ مساحة المجمع أكثر من 50 ألف متر مربع وستقوم الشركة المنفذة باستثماره كمحلات وصالات عرض مختلفة إضافة إلى مطاعم وشقق فندقية. أما الحديث عن انتشار البنوك الإسلامية وظاهرة تفشي المساجد في الكثير من الدوائر الرسمية للدولة في سوريا فقد بات أكثر من أن يحصى!. مثلاً: بناء قصر العدل الجديد في مزة أتوستراد بدمشق، والمكون من ست طبقات، فيه 12 مسجداً، لكن لا يوجد فيه حضانة واحدة للأطفال!. وقد صار من الرائج جداً أن تقرأ يافطة تحمل اسماً لبنك إسلامي وربما غداً مشفى إسلامي والحبل على الجرار.

الآخرين ومقدساتهم، والمأزوم في الهُويّة هنا ممثل برجل الدين، لنقرأ ماذا يقول «العلامة» بكر أبو زيد عضو هيئة كبار «العلماء» في السعودية وكيف يطلق النعوت مكفراً الآخرين: «إن أعداء الله عباد الصليب وغيرهم من الكافرين»[1]، وعلى المنوال ذاته ينسج الشيخ عبد الحليم محمود عندما قال في كتابه «كتاب الإيمان»: «إن المسيحيين أشبه بمرض خبيث معد، وإنه يجب على المسلمين أن يظلموهم وأن يسيئوا معاملتهم، ويحتقروهم ويقاطعوهم حتى يضطروهم إلى اعتناق الإسلام»[2]. وفي السياق ذاته قال مصطفى مشهور المرشد العام السابق للإخوان المسلمين: «إن على الأقباط دفع الجزية لقاء دفاع المسلمين عنهم. ويجب أن يخرجوا من الجيش المصري لأنهم عناصر لا يؤمن لها، ويمكن أن يمالئوا وأن يسهلوا للعدو هزيمتنا»[3].

هذا ولن نتطرق إلى مضامين كتب كثيرة تشير عناوينها إلى أين وصل حد الإساءة للدين المسيحي من قبل بعض المتدينين المسلمين، من قبيل «الكنيسة والانحراف الجنسي»، و«الكتاب غير المقدس» و«أمة بلا صليب» و«آه يا غجر: رسالة إلى نصارى المهجر» الخ.. التي كتبها المدعو «أبو إسلام أحمد».

(1) (جريدة «الرأي العام» الكويتية، 30/ 8/ 2001).

(2) (شاكر النابلسي، «زوايا حرجة»، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004).

(3) («الدين والدهماء والدم»، مصدر سابق ذكره، ص 129).

ويذكر صقر أبو فخر في كتابه (الدين والدهماء والدم) أن ثمة كتاباً صدر في بيروت سنة 1995 لكاتب أردني يدعى أحمد زكي بعنوان: «انزعوا قناع بولس عن وجه المسيح» وهو مليء بشتائم بحق مؤلفي الأناجيل الذين وصفهم بالمزورين وبمؤلفي التمثيليات، وقدح بحق الفاتيكان وتلامذة المسيح، وبالسخرية من المسيحية ومن عقيدة التثليث الخ...

على الضفة الأخرى، عندما استخدم بعض الفلسطينيين المحاصرين، إبان حصار كنيسة المهد في بيت لحم 2002، أوراق الكتاب المقدس كأوراق تواليت، لم يخرج المسيحيون في فلسطين أو سوريا أو لبنان ومصر وأوربا وحتى أمريكا، مطالبين بقتل المسلمين!. فكما يذكر مجدي خليل «إنه لم يقع أي اعتداء على أي مسلم أو فلسطيني»[1].

ولنا أن نتذكّر كيف تعامل العالم الإسلامي مع كتاب «الآيات الشيطانية» لسلمان رشدي، وسباق الفتاوى بهدر دمه بين الخميني وسواه من رجال الدين الإسلامي، وهي فتاوى أعيدت إلى الحياة مجدداً عقب تكريمه من قبل الملكة البريطانية إليزابيث ومنحه لقب «فارس». حتى إن تجاراً باكستانيين عرضوا جائزة «قيمتها 165 ألف دولار لأي شخص يقطع رأسه»![2]. وها هو فتحي سرور رئيس

(1) (من أسلمة الحداثة إلى أسلمة قيم الغرب»، جريدة «السياسة» الكويتية، 20/ 2/ 2006).

(2) «وكالات»، 23/ 6/ 2007).

مجلس الشعب المصري يعتبر أن «تبجيل من أهان الدين الإسلامي وتكريمه يعد أكثر خطراً من نشر الرسوم المسيئة إلى الرسول محمد»[1].

وإن كنا نستطيع تفهّم سبب تصريح رئيس مجلس الشعب المصري ودوافعه السياسية في بلد كمصر، خاصة أنّا كنا قد رأينا ما جرى لفاروق حسني وزير ثقافة مصر جرّاء انتقاده للحجاب[2]. غير أننا لم نتفهم صمته إزاء الإساءة شبه اليومية لمواطني بلده الأقباط من قبل كتّاب إسلاميين مصريين!، كما لم نستطع أن نستوعب صمته حيال «إساءة الرئيس معمر القذافي إلى السيد المسيح خلال خطبة ألقاها في النيجر احتفاء بعيد المولد النبوي، حيث تضمنّت إساءات متعددة للديانة المسيحية تحديداً تاريخاً وعقيدة»[3].

(1) «وكالات»، 21/6/2007.

كان قد صرح فاروق حسني لصحيفة المصري اليوم المستقلة بقوله: «إن مصر لن تتقدم مادام شعبها يستمع إلى فتاوى شيوخ بثلاثة مليم.. وإن النساء بشعرهن الجميل مثل الفراشات يجب ألا تغطى وتمنع عن الناس». وقد أثار تصريحه هذا انتقادات عنيفة ومطالبات من قبل الإخوان المسلمين في مصر بالاعتذار والاستقالة من منصبه. كما انتقدها مفتي عام السعودية الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ واصفا إياها: «بأنها مصيبة حلت بديار الإسلام». وفي عمان استنكر «علماء» الشريعة الإسلامية تلك التصريحات لحسني الذي حسب رأيهم «تنكر لثقافة الأمة العربية والإسلامية وهويتها الحضارية ووالى الغرب والفاتيكان» واعتبروا أن تصريحاته «هدم لصوت المقاومة، وخدمة لأهداف العدو وجزء من مخطط غربي يسعى لسلخ مصر حضارياً وثقافياً لتتم هيمنة الغرب على الوطن العربي والإسلامي»، وطالبوا الأزهر «بمساءلة الوزير عن إهانته للحجاب وبيان الحكم الشرعي في تصريحه». (صحيفة «السفير»، 20/11/2006).

(2) (الأب رفعت بدر، موقع «إيلاف» 2/4/2007).

وحبذا لو نعرف رأي السيد سرور وموقفه، هو وسواه من رجال الكهنوت الإسلامي، في ما يخصّ اقتحام الكعبة وقصفها من قبل قوات الأمن السعودي والعربي إبان ملاحقتها للمتمرد جهيمان العتيبي سنة 1979، وكذلك سبب صمته ـ هو وسواه من رجال كهنوتنا ـ عن الإساءة إلى القرآن الكريم، من خلال تبول بعض الجنود الأمريكيين عليه في معتقل غوانتانامو قبل قرابة الثلاثة أعوام!.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: ترى لماذا هذه الانتقائية في الغضب من قبل المسلمين المتدينين وبعض قادة رجال الفكر والدين الإسلاميين؟. وهل هذا الغضب ينمّ عن غيرة دينية حقاً أم أنه يعكس نقصاً في المناعة العقلية كي لا أقول الإيمانية؟، أم تراه ينطوي على فوات تاريخي تشكو منه هُويّاتنا المِمزقة التي تكاد تصبح قاتلة ورافضة للآخر فعلاً!؟.

واللافت حقاً أن إساءة الرئيس معمر القذافي للسيد المسيح لم تثر الحمية لدى أي من رجال الدين الإسلامي، وكأن السيد المسيح لا يعنيهم كرسول!، أو كأنه طالما الإساءة بدرت من الرئيس القذافي إلى مقدس غير مقدسهم، ولم يتعرض في الوقت نفسه إلى مقدس إسلامي فلا إثم عليه!.

وبالتأكيد أن البابا بندكتوس السادس عشر لم يدع إلى مظاهرات تعم العالم المسيحي رداً على إساءة الرئيس معمر القذافي تلك، كما طالب الداعية الإسلامي الشيخ يوسف القرضاوي إلى «يوم غضب

إسلامي» عقب نشر الرسوم المسيئة للرسول الكريم في الدنمرك!.

ومن الصعب في هذا المقام أن نجد ردّات فعل من قبل العالم المسيحي، الشرقي والغربي منه على حد سواء، على الإساءات التي يتعرضون لها من قبل بعض المسلمين ورجال دينهم.

لابل إن السلوك الكنسي المسيحي بلغ من الرقي والجرأة واحترام الذات حد مطالبة الواعظ الشخصي للبابا بندكتوس السادس عشر بـ«إعلان يوم للصوم والتوبة على الجرائم الجنسية التي استهدفت أطفالاً على أيدي رجال دين كاثوليك»[1]، في زمن مازال فيه العالمان العربي والإسلامي أجبن من أن يقرّا بوجود ظاهرة الشذوذ الجنسي في مجتمعاتهما، وهو شذوذ نسمع الكثير من الحكايات والأقاويل التي بعضها لا يبرّئ بعض رجال الدين الإسلامي منه، خاصة علاقة ذلك البعض مع الأطفال والقاصرين![2].

معظم ما سبق وذكرته، من أمثلة في الفقرتين السابقتين، يحدث ـ من حسن حظنا ـ في مجمله خارج سوريا حتى تاريخه، وهنا تأتي أهمية تحصين الإسلام السوري من إسلام الآخرين، وتحديداً الإسلامين السعودي والمصري.

---

(1) (26/12/2006 /«BBC»).

(2) شخصياً أجريتُ بحثاً ميدانياً عن الشذوذ الجنسي في سوريا، استغرق من وقتي سنة وثمانية أشهر. نشرتُ قسماً صغيراً منه عبر مواقع الانترنت وحتى الآن لا أتجرّأ على نشر الجزء اليسير (المتبقي) من الذي وقفت عليه!.

وانطلاقاً مما سلف، نعيد تساؤلنا مجدداً أي إسلام نريد؟ قطعاً لم يعد يكفينا التساؤل إن كنا نريد إسلام أبي ذر أم إسلام معاوية؟ جعفر الصادق أم أبي حنيفة؟ الخ... إذ بات الصالح العام السوري، والحفاظ على الهُويّة السورية ووجودها ومنعها من الانفجار والتشظي، يفرض علينا عدم الاقتناع بفكرة أن هناك إسلاماً واحداً فقط..

فببساطة، نحن أمام إسلام تركي وآخر سعودي وثالث مصري ورابع إيراني وطالباني وباكستاني وأندونيسي الخ....؟، ويجب ألا نغفل أنه يجب أن يكون للإسلام السوري خصوصيته التي تفرضها مكونات المجتمع السوري المتباينة والتي قد تكون متنافرة، وهذا ما يجعلنا نربأ الاكتفاء بالقول كلمة إسلام مضيفين إليها جملة «بشريعته السمحاء والغراء». قطعاً لا يكفي هذا، إذ إن حركة طالبان تقول عن الإسلام إنه سمح وشريعته غرّاء في الوقت الذي تسوّق فيه الأفلام التي تجز من خلالها رقاب المختلفين معها دينياً!.

وإذا لم نحدد في سوريا أي إسلام يناسبنا، محصنين أنفسنا عن إسلام الآخرين، فإن الموقف التاريخي النبيل والمشرّف الذي وقفه بعض مشايخ دمشق السُنّة بقيادة الشيخ الجزائري الأمير عبد القادر الجزائري 1860 من مسيحيي دمشق وحمايته لهم من نيران الفتنة الدينية التي كانت قد شبت في لبنان ووصلت دمشق، سيكون من الصعب أن يتكرر، حال وقوع ما نخشاه!.

وما يجعلنا نرتاب حقاً مؤكدين سؤالنا الدائر حول أي إسلام نريد هو تصنيف سوريا، راهناً، بخامس دولة في ارتكاب ما يُسمى

«جرائم شرف»، وهذا ما أكدته «مصادر سورية حقوقية وأهلية (إذ) إن «جرائم الشرف» في سورية بازدياد في المجتمع السوري خلال العقود الأخيرة، مشيرة في هذا السياق إلى أن سورية الخامسة عالمياً والرابعة عربياً في انتشار جرائم الشرف، وتقدر عدد جرائم الشرف المرتكبة سنوياً بنحو 300 جريمة معظمها في المجتمعات الريفية»[1]، ومن المعروف أن القانون السوري يمنح أحكاماً مخففة لمن قتل زوجته أو أخته أو أحد أصوله أو فروعه بداعي «الشرف»، وقد يمنحه البراءة التامة في ما لو ثبت صحة الإخلال بالشرف!.

***

(1) (وكالة «آكي»، 29/ 3/ 2007). من المهم الإشارة إلى أن الشيخ أحمد حسون، مفتي سوريا، قد أدان هذا النوع من الجرائم، وقد طالب بتعديل البنود المتعلقة بجرائم الشرف في القانون السوري معتبراً أن الشرف «قيم وأخلاق، وليس دعوة إلى القتل»، (المصدر السابق ذاته). ومن اللافت أننا لم نقف بعد على رأي واضح وصريح في ما يخصّ هذا النوع من الجرائم صادر عن الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي!.
من جانب آخر، وبتاريخ 18/ 9/ 2005، أطلق مرصد نساء سورية الحملة الوطنية لمناهضة جرائم الشرف تحت عنوان: «لا لقتل النساء.. لا لجرائم الشرف!»، فاتحاً الباب لأول نقاش واسع حول ظاهرة تفتك سنوياً بنحو 200 ـ 300 امرأة سورية في أرقام تقريبية (موقع «نساء سورية» 20 ـ 10 ـ 2007).
وثمة حديث يُنسب إلى الرسول (ص)، يتناقض تناقضاً شبه كلي مع المبدأ الديني الذي يقوم بموجبه ذلك النوع من الجرائم، يقول الحديث: «قال ابن أبي ذئب حدثني إياس بن أبي سلمة بن الأكوع عن أبيه عن رسول الله (ص): أيما رجل وامرأة توافقا فعشرة ما بينهما ثلاث ليال فإن أحبا أن يتزايدا أو يتتاركا تتاركا. فما أدري أشيء كان لنا خاصة أم للناس عامة» («البخاري» 4725 موسوعة الحديث الشريف. CD). («البخاري» 119 5 ـ طبعة منقحة، طبع دار السلام/ الرياض/ مارس 1999). والله أعلم!.

ـ 13 ـ

وحذار أن يعتقدن قارئ إبان سوقي للأمثلة سابقة الذكر وإجرائي مقارنة بين سلوكين لأتباع ديانتين متناقضتين، أن المشكلة كائنة في جوهر هذا الدين أو ذاك، بمعنى أن المسيحية متحضرة في جوهرها، في ما الإسلام متخلف بجوهره. لا.. إطلاقاً، فالمشكلة ليست كامنة هنا.

فضلاً عن أنه لا يوجد دين سماوي متطور في جوهره بالمطلق، كما لا يوجد دين سماوي متخلّف في جوهره بالمطلق. وكما أن كل الأديان السماوية تحمل في أحشائها بذرة عنصرية رافضة للآخر وبعيدة كل البعد عن الإنسانية، قبالة ذلك ينبثق منها شعاع نوراني من دون شك.

إن الذي يجعل هذا الدين أو ذاك متطوراً أو متخلفاً هم أتباعه، أما الدين كدين، فلا علاقة له بهكذا مسألة إطلاقاً. بدليل وجود الإسلام التركي المختلف اختلافاً شبه كلي عن الإسلام السعودي أو

الطالباني! . والأرجح أن الذي جعل الإسلام التركي مرتجى ومشتهى وقريباً من المثال[1]، مقارنة بما هو موجود حولنا، هو العلمانية التركية، فكما يرى صادق جلال العظم «بأنه لولا علمانية الدولة التركية وتجربتها الحديثة والتحديثية القوية لما كان النموذج الإسلامي التركي الدستوري والانتخابي والديموقراطي الحالي ممكناً. إنه الابن الشرعي للعلمانية التركية»[2].

ناهيك بأن التاريخ الإسلامي حفل بوجود فلاسفة وأعلام، استفادت منهم ومن علومهم البشرية جمعاء، ولاشك أنهم ساهموا في إغناء التجربة الإنسانية والحضارة البشرية، من قبيل الفارابي وابن سينا وابن خلدون وابن رشد، وقد كان هذا الأخير فقيهاً، الخ . . . وهذا كله يؤكد لنا صحة ما جنحنا إليه بأن الدين كدين لا علاقة له بالتطور أو التخلف قدر ماهي العلاقة كائنة في أتباع هذا الدين أو ذاك، وسلوكهم الذي من خلاله يظهر هذا الدين أو ذاك متخلفا أو متحضراً.

ولنا أن نضرب مثلاً بعدم علاقة جوهر الدين بالتطور أو التقدّم باليابان، إذ ثمة في اليابان من هو على مذهب بوذا، وكثيرون منهم

---

(1) على الرغم مما تتعرض له بعض الأقليات المسيحية من ضغوط ومضايقات على يد المتطرفين الإسلاميين في تركيا، كالهجوم الذي طال تركيين (مسيحيين) وألمانياً في دار نشر مسيحية» (2007/4/19، BBC)، وبالرغم مما تشهده أقليات أخرى كالعلويين والأكراد من بعض الاضطهاد السياسي والديني والعرقي.

(2) (صادق جلال العظم، مصدر سابق ذكره).

يتبعون الحكيم الصيني كنفوشيوس. ولقد مضى عليهم نحو ألفي سنة ولم تكن لهم هذه الحضارة الباهرة التي هم عليها الآن!، ولا هذه المكانة بين الأمم!. لكن من المؤكد أن المذاهب الدينية المتبعة في اليابان الآن، أياً كانت، لا تتدخل في خصوصيات الناس، فضلاً عن إقصائها الكلي عن الدولة ودساتيرها، وهذا كله غير متوفر حالياً لا في المجتمعات الإسلامية ولا في دولها، باستثناءات محدودة، مثال تركيا.

* * *

ولئن كان، كما يروي الباحث الإسلامي محمد السمّاك، أنه قد «مضى كثير من الزمن على الواقعة التاريخية التي جرت في عام 1637 عندما طلب رئيس أساقفة كانتبري في ذلك العام وكان يدعى «لوند» من مجلس العموم البريطاني تحريم شرب القهوة باعتبارها مؤامرة على المسيحية.. وقال في مذكرته التي رفعها إلى المجلس «إن من يتناول القهوة يصاب بالهلوسة التي تؤدي به إلى اعتناق الإسلام»، وقد استجاب مجلس العموم في ذلك الوقت لطلب رئيس الأساقفة فحرّم القهوة وحرّم التحول من المسيحية إلى الإسلام. حتى إن حبات البن كان يطلق عليها اسم «حبة محمد«!»[1]. نستطيع الإضافة عليه كذلك إنه مضى زمن طويل على مرحلة صكوك الغفران وحرق بعض العلماء الخارجين عن أوهام الكنيسة في القرون الوسطى التي «نفخر» أننا نعيشها الآن نحن!.

(1) (محمد السمّاك. جريدة «المستقبل» اللبنانية. 18/ 6/ 2007).

ترى هل يسمح لي الوعي اللاهوتي الإسلامي النظر إلى فكرتي الجنة والنار، على سبيل المثال لا الحصر، الواردتين بوفرة وبوصف شبه دقيق في القرآن الكريم، فضلاً عن وصف المفسرين للنص، النظر إليهما وفقاً لمعطيات البيئة الصحراوية التي انطلقت منها الدعوة المحمدية؟. أقول هذا خاصة وأني أعيش في رحاب القرن الحادي والعشرين متنعماً بإنجازاته العلمية التي حققها العقل الغربي من بعد أن تحرر من سلطة الكنيسة وتسلطها.

وقبل أن أوضح ما أرمي إليه من منظور البيئة الصحراوية، هل يسمح لي أولئك السادة الإيمان بأن الجنة والنار ليسا أكثر من رموز وإشارات قد تحيلان إلى المعرفة والجهل على سبيل المثال؟ أو أنهما عبارة عن عناصر ترغيب وترهيب قد تكون احتاجت إليهما الدعوة الإسلامية في بداياتها لهذا السبب أو ذاك؟.

قلت ترهيباً وترغيباً وأنا أضع في حسباني البيئة الصحراوية(1) التي انطلقت منها الرسالة المحمدية، وأثر تلك البيئة على التكوين الفيزيولوجي لسكان شبه الجزيرة العربية ومدى رغباتهم وحاجاتهم التي قد تختلف في مداها عن آخرين يعيشون في بلدان أخرى!. ولعلي أكمل تساؤلي: لو افترضنا أن رسالة السيد الرسول (ص) كانت في سيبيريا (مثلاً) هل كان وصف الجحيم في القرآن الكريم

(1) نجد انعكاس البيئة الصحراوية في خلو النص القرآني من مفردات من قبيل (الدلفين، الصفصاف، الثلج.. الخ)، وهذا أمر طبيعي جداً، إذ النص ظهر في بيئة صحراوية، وخطابه موجه لأبناء تلك البيئة بالدرجة الأولى وهم لايعرفون بحكم البيئة ما هو الثلج ولا ماهية الصفصاف، على سبيل المثال لا الحصر.

سيبقى كما أتى به، أم أنه كان سيأتي محاكياً البيئة الجغرافية لسيبيريا؟.

أليس من أهم أسباب حصول العمليات الانتحارية على يد بعض المتطرفين الإسلاميين، في هذه البقعة أو تلك من العالم، هو الإيمان العميق لدى ذلك الانتحاري بوجود الجنة وفق الفهم المادي الشائع والمتداول لها، بما فيها من أنهار عسل وغلمان وحور عين الخ.. حقاً أليس هذا ما يدفع بالكثيرين منهم إلى القيام بتلك العمليات الإجرامية طمعاً بتلك المغريات، المادية طبعاً؟. ألم تكن وصية عبد العزيز العمري لرفاقه الذين قضوا نحبهم في «غزوة» نيويورك «المباركة» في 11/ 9/ 2003 هي: «اعلموا أن الجنان تزينت لكم بأحلى ظلها والحور تناديكم وهي قد لبست أحلى حللها (....). ليكن صدرك منشرحاً فإن ما بينك وبين زواجك إلا لحظات يسيرة تبدأ بعدها الحياة السعيدة الرخية والنعيم الخالد»؟[1] نابعة من معين ذلك الفهم؟. وشخصياً لا أستطيع أن أعاتب السيد عبد العزيز العمري ورفاقه، فالرجل قد استعوق الجنة وحور العين!.

وسيزداد الأمر خطورة حال كان وعي من يلقن ذلك «الانتحاري» آيات قرآنية كريمة، من دون أخذها في سياقها التاريخي، أو عدم النظر إليها من منظور قراءة معاصرة جديدة

(1) (جريدة «الشرق الأوسط»، 26/ 6/ 2003).

وإنسانية، من قبيل ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِ﴾[1]، أو ﴿قَٰتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ﴾[2]، الخ . . .

ومفردة «غزوة»، سابقة الذكر، تحيلنا كذلك للنظر مجدداً في وجوب التمعن في السياق البيئي الذي ظهر فيه الإسلام. فالحياة البيئية لشبه الجزيرة العربية وثقافتها البدوية التي فرضتها ظروف القرن السابع الميلادي، وما قبله وما تلاه من قرون عدة، هي التي فرضت عليهم حياة الغزو، فكان من الطبيعي أن نسمع بغزوة بدر، وغزوة أحد، وغزوة مؤتة وتبوك الخ. . . قبالة عدم وجود مفردة حرب أو معركة!. وبالرغم من أن الإسلاميين الآن يعيشون في المدن، أوربية كانت أم عربية، فإن المتطرفين منهم يطلقون على بعض ما يقترفونه من جرائم اسم «غزوة» ما يحيلنا مباشرة إلى صحراء شبه الجزيرة العربية في القرن السابع الميلادي!.

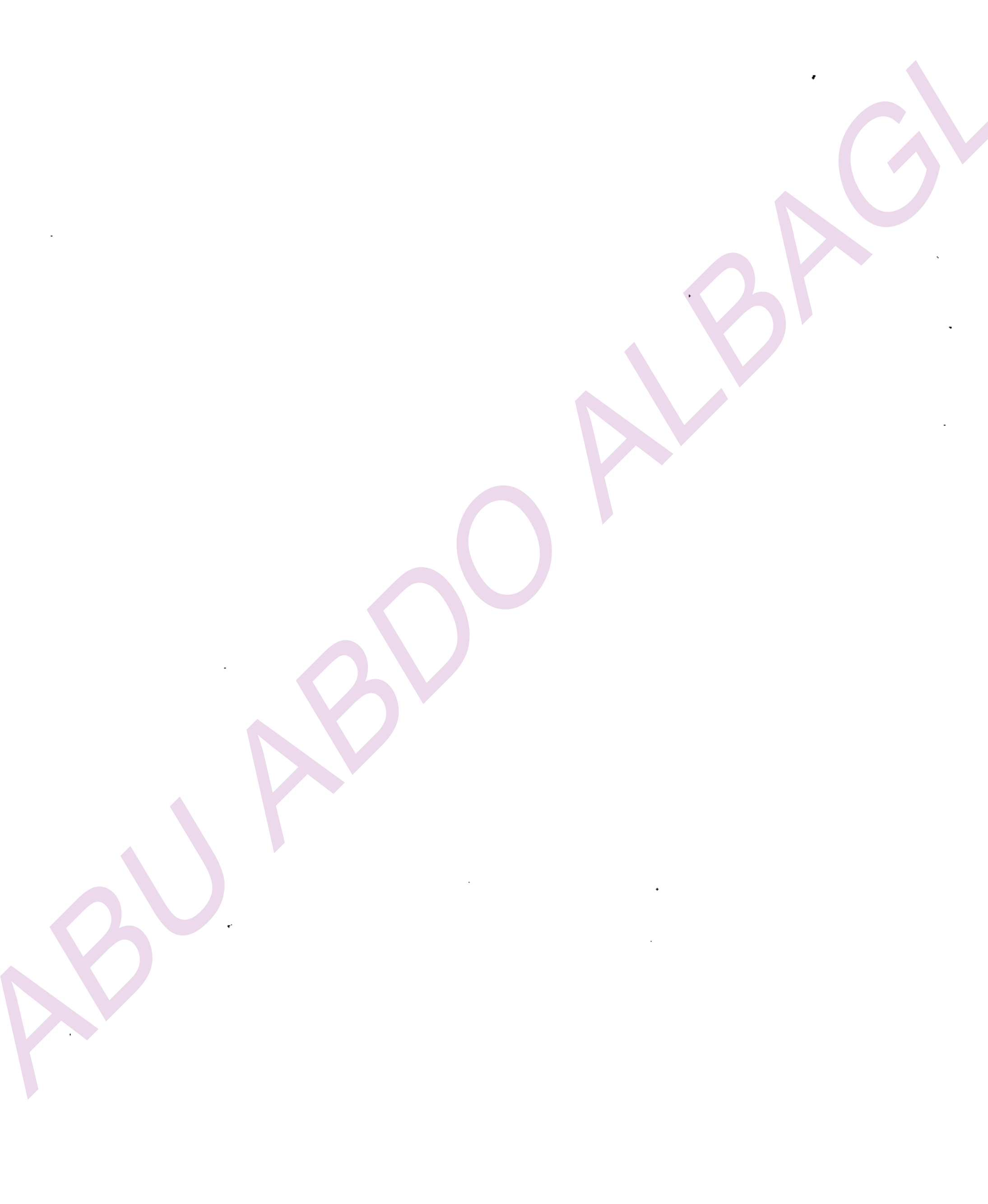
من الأمور التي تدعو للأسف حقاً، أن نجد أن المتدينين من رجال الدين الإسلامي، وهم أشد الناس اقتناعاً أن النص القرآني هو كلام إلهي مُوحى، قبالة قناعتهم بأن الفقه هو نتاج بشري بما في ذلك تفسير النص. ما يعني أنه على الرغم من الإيمان الراسخ لرجل الدين الإسلامي بألوهية النص وصلاحيته لكل زمان ومكان ـ حسب إيمانه طبعاً ـ، فإن صلاحيته هنا تعني أنه مطلق، والإطلاق هنا

(1) سورة الأنفال، الآية 65.
(2) سورة التوبة، الآية 14.

يحيلنا مباشرة إلى أن فهم النص الإلهي لايمكن أن يكون إلا نسبياً، وحال كان غير ذلك فهذا يعني في ما يعني أن مُفسر النص -أياً كان ـ شارك الخالق علمه، وحاشا لله!.

والسؤال الذي يمكننا طرحه في هذا السياق، لماذا لا يسمح رجال الدين الإسلامي وحراس هيكل المنظومة الفقهية التراثية التي ما برحت تعيد إنتاج نفسها منذ أحد عشر قرناً، بقراءة جديدة للنص تنسجم مع الإمكانات العلمية والمعطيات المعرفية للعصر الذي نعيش فيه؟.

ترى أليس ذلك الجمود الذي نشكو منه، وبتنا نخشاه حقاً، هو ما جعلنا نبدو على هذه الصورة التي لا تغبط صديقاً ولا تسرّ عدواً؟ وبالآتي ألم يكن من شأن ذلك الجمود أن أنتج هذه الهُويّات إما القاتلة وإما الحائرة وإما الممزقة والضائعة وإما المنهزمة في زمن لا حياة فيه إلا لأبناء الهُويّات المنتصرة؟.


ABU ABDO ALBAGL

ـ 14 ـ

في الساعة الحادية عشرة والنصف من مساء 15/ 10/ 2005 كنت على موعد مع الصديق فائق المير (عضو اللجنة المركزية لحزب الشعب الديموقراطي)، الذي كان قد هاتفني مسبقاً بغية رؤيتي لموضوع هام، كما أفادني حينها.

عندما جاء فائق ـ فك الله أسره ـ بصحبة أحد رفاقه في الحزب المذكور من دير الزور (نسيت اسم الشخص)، وضعني في صورة إعلان دمشق الذي كانت ستصدره ثاني يوم، أي (16/ 10/ 2005)، قوى المعارضة السورية. وقد حدّثني عن الفقرة المتعلقة بدين الأكثرية ومبررات وجودها. كما كان قد أخبرني بأن معارضة الخارج، ومن ضمنهم جماعة الإخوان المسلمين، سينضمون مباشرة إلى الإعلان حال نشره.

ومن جملة ما قاله لي، ساعتذاك، إنهم يريدون توقيعي لأني «علوي مثقف»، وكان قد ذكر لي اسمين آخرين لشخصيتين

ثقافيتين، من خلفيات علوية، هما الروائي حيدر حيدر والباحث إياس حسن من طرطوس. لا شك أني شعرتُ، ضمنياً، بمرارة تنهشني، وكم كنت أتمنى لو أننا كنا أبناء ثقافة تخوّل فائقاً أن يطلب توقيعي بصفتي مواطناً قد يكون له مكانته الاعتبارية في المجتمع لا أن يطلب مني ذلك بصفتي علوياً مثقفاً!.

من نافل القول، إني لا ألوم صديقي فائقاً في هذا ـ كما لا أعاتب الأصدقاء في المعارضة السورية الذين (كان) بعضهم يحبني بصفتي علوياً معارضاً ـ، إنما أضع العتب كل العتب، على الثقافة التي أنتجتنا وجعلتنا نتواطأ بمثل هذا النحو حتى مع أنفسنا. وهي الثقافة ذاتها التي أنتجت السلطة والمعارضة معاً.

وهي الثقافة ذاتها التي قد تهدر دمي جرّاء بعض ما أكون قد سقته بين دفتي هذا الكتاب، كما أنها هي الثقافة ذاتها التي قد تحيلني إلى محاكم أمن الدولة بذرائع بائدة وسخيفة من قبيل «إثارة النعرات الطائفية والمذهبية» أو «إضعاف الشعور القومي، ووهن نفسية الأمة» الخ. . .

وعلى الرغم مما سلف ذكره، عندما أمضيتُ توقيعي على ذلك الإعلان، فقد أمضيتُ عليه مقتنعاً وأنا في كامل الرضا عن نفسي. وكنت، ومازلت، أعتبر نفسي أني كنت أقوم بواجبي تجاه وطني ومجتمعي الذي أحببت، ذلك المجتمع الذي مازال أسير تلك الثقافة الكسيحة المريضة التي أخشى القول إننا إذا لم نتخلص منها قد تفضي بنا جميعاً إلى التهلكة. .

ومما لاشك فيه، أني ساعة توقيعي على إعلان دمشق، وقد كان

ذلك قبل أكثر من عامين، كنت مشبعاً بقناعة مفادها أن سوريا أسيرة حكم البعث (كما ـ كان ـ يطيب لبعضنا القول وأنا أحدهم)، وهذا عملياً ما كنت أترجمه في مقالاتي الحادة غالباً، والمتطرفة أحياناً، التي كنت أنشرها في بعض مواقع الانترنت وبعض الصحف اللبنانية المُعارضة للنظام السوري، كصحيفتي «النهار» و«المستقبل».

لكني سأكتشف مع الأيام ـ من دون أن يراودني أي شعور بالندم على أي مقال كتبته سابقاً أو موقف اتخذته ـ أن سوريا ليست أسيرة نظام نشكو منه ولا حتى عائلة نُحملها وزر ما يجري (كما يحلو للبعض التشدّق)، قدر ما هي أسيرة تلك الثقافة الكسيحة المريضة. وإن النظام الذي طالما قارعناه بأقلامنا، ليس سوى نتاج طبيعي لتلك الثقافة، بشكل أو بآخر.

ولأنه كذلك ـ أي النظام ـ فإنه لا يستطيع فعل شيء إزاءها سوى المناورة تارة، والحوار تارة أخرى، والمهادنة قدر الإمكان، وعندما يضيق ذرعاً، تكون المجابهة التي عادة ما تفضي بأحدنا إلى السجن بتهم هي في الأساس نتاج ثقافتنا، وليس النظام هنا سوى مُعبر أمين عن تلك الثقافة الكائنة في أعماقنا ووجداننا. وهذا بالذات ما يجعلنا نقول غالباً ـ في خلواتنا طبعاً ـ إن المجتمع في بلادنا متماسك أمنياً فحسب. وطبعاً هو مالم تكن الحال عليه في أربعينات وخمسينات القرن الماضي، وأعتقد أن الأسباب في ذلك قد أكون أجبت عنها ضمن طيات كتابي هذا، كما أفترض.

* * *

عندما ولدت، منذ قرابة الثلاثة والثلاثين عاماً، لم يكن توقيت ولادتي بإرادتي، ولا مكانها كذلك. ومن البديهي أني لست أنا من اخترت لون بشرتي ولون عينيّ؛ كذلك لم أختر والديّ، ولا ديني ولا الطائفة التي منها خرجت.

لكني الآن، عندما ألتفت لما يجري في العالم من حولي، أنظر (مضطراً) في ما قدمته لي الطائفة العلوية من مكاسب اجتماعية أتتني على طبق من ذهب، بتُ حقاً أخشى فقدانها!، لاسيّما في ظل تمدد وتغلغل ثقافة الأصولية الإسلامية، في المجتمع السوري (وحتى بعض الدولة السورية)، المتأثرة غالباً بخارج ما!، من دون أن أغفل النظر عن المد الإيراني.

فمنذ وعيت الدنيا لا أتذكّر أنه كان لرجل الدين ضمن تلك الطائفة (على الرغم من كثرة العيوب التي قد تكون تشكو منها) أية سلطة على المجتمع. ولم ينشغل رجل اللاهوت العلوي بإصدار الفتاوى التي تتدخل في خصوصيات حياتي أنا وزوجتي وأولادي وسوانا من البشر. وليس له أية سلطة سياسية[1] أو مجتمعية في ما

---

(1) لم يُعرف عن أي رجل دين علوي اهتمامه بالسياسة، لامن قريب أو بعيد. وعندما شهدت سوريا الصراع بين السلطة والإخوان المسلمين، هجا أحد كبار مشايخ العلويين، واسمه الشيخ محمود سليمان الخطيب، في قصيدة شهيرة له الإخوان المسلمين والسلطة في آن، وقد كان ذلك 1978، وقد ألقيت القصيدة على الملأ في مدينة حلب. وقد كان عنوان القصيدة «أجدد اليوم ما مرت به الأُصُلُ»، ومما يقوله في الإخوان المسلمين:

في كل شبر بأرضي ألف مسبعة   والأمن والحق في أرجائها حمل
وليتهم ثأروا للعلم إذ ثأروا   وليتهم بذلوا للأمن ما بذلوا =

يتعلق بقضايا الناس، حتى الإيمانية منها!. لابل إن إحدى الفتاوى التي صدرت في ثلاثينات القرن الماضي كانت تنطوي على مقاطعة رجال الدين العلوي لكل شخص يرسل ابنته للعمل خادمة في المدينة (اللاذقية ودمشق وبيروت الخ...) لِما في ذلك من إذلال للنفس البشرية، وعلى أن يمتنعوا عن حضور جنازاته وأعماله الخيرية على حد سواء حال بقي مصراً على إرسال بناته للعمل كخادمات... صُدرت تلك الفتوى في الزمن الذي كانت تعيش فيه أغلبية الطائفة العلوية في فقر مدقع واضطهاد اجتماعي مؤكد وربما سياسي.

أسوق ما سقته، على الرغم من كون المرأة منبوذة في فكر رجل اللاهوت العلوي، ذلك من خلال إقصائها عن الحقل الديني «؟!»(1)

وجلّ الفتاوى، التي رصدتها ضمن المذهب العلوي، كانت

= ومن جملة ما يتعلّق بالطرف الثاني من الصراع قال:

آذار مشأمة والأربعاء به ... نحس تأنّق في تصنيعه زحل
يا أيها الشهداء الذاهبون سدى ... بلا قتال لعمري خطبكم جلل
لو كان ذلك في الجولان لم نره ... خطباً على مثله لا تبرك الإبل.

واللافت أن تلك القصيدة لم تنشر في ديوان صاحبها الذي نشره بعض ورثته منذ بضع سنوات، واكتفى حضورها ببيتين منها في الصفحة الأولى من الكتاب. والأهم من ذلك، أن بعض العلويين أشار إلى بعض السلطة في سبب وفاة الشيخ ستذاك الذي قيل إنه ذهب جرّاء قصيدته تلك.

(1) إني لأستغرب حقاً كيف يمكن لرجل الدين العلوي، أن يتعامل مع المرأة كزوجة وأم وحبيبة وأخت وابنة الخ.. وهو صادق في هذا كله، إلا انه ينظر إليها في ما يتعلّق بقضايا الدين نظرة دونية فيها الكثير من الانحطاط بالمرأة!. =

تتمحور حول قضايا المذهب، وعلى الرغم من أن بعضها أحدث انشقاقاً كبيراً ضمن الطائفة العلوية، كذلك الذي حصل 1643م، وكان من شأنه أن أحدث فرعين باتا يسميان بحيدرية وكلازية، وهو نتيجة «خلاف في الآراء الفقهية بين شيخين من مشايخ التنوخيين هما الشيخ محمد الكلازي والشيخ حيدر، كلاهما من قرية كلازو من معاملة إنطاكية»[1]. إلا أن كتب التاريخ كلها، إضافة إلى التراث العلوي، لم تذكر أن قطرة دماء واحدة كانت قد سالت جرّاء خلاف أو فتوى أياً كان نوعها!.

أكتب ما أكتبه، ويمر في شريط ذاكرتي، نهر الفتاوى المُخيف الذي تمطرنا به دول، كالسعودية ومصر وإيران وحتى باكستان، وهل بالإمكان تناسي فتاوى حركة طالبان الخ . . . وأثر ما يصدر في هاتيك البلدان على الداخل السوري الذي (كنت قد) نذرتُ نفسي له . .

والى أن ينتصر مفهوم المواطن في بلادي، وسواها من بلدان ما تزال أسيرة الثقافة الكسيحة المريضة ذاتها، سأبقى أعمل على

= غني عن البيان أن التراث العلوي اللاهوتي، هو مزيج من الفلسفة الإغريقية والفارسية والمسيحية والإسلامية، وربما كان هنا مكمن ثرائه ، ولا نستبعد أن تكون النظرة السلبية للمرأة في ما يخصّ قضايا اللاهوت في أدبيات العلويين قادمة من الفكر الإغريقي، تحديداً أفلاطون الذي «على الرغم من (مناداته) المناداة بالمساواة بين الرجل والمرأة لم يؤثر عنه أنه فتح أبواب الأكاديمية لأي امرأة» («المدارس الفلسفية»، الدكتور أحمد فؤاد الأهواني، ص 30، دار البعث ـ وزارة الثقافة، دمشق، 2007).

(1) («تاريخ العلويين وأنسابهم»، ص 53. مصدر سابق ذكره).

تنمية هُويّتي التي لا أبالي مطلقاً إن كانت عربية أم إسلامية قدر ما يعنيني أن تكون إنسانية، تماماً كما لا يغريني نهائياً أن يكون انتمائي عربياً قدر ما يكون سورياً..

وكما لا أسمح لأخي (من أبي وأمي) أن يسائلني في قضاياي الإيمانية (طالما أني لا أفرضها عليه وأبشره بها) سواء أكنت مؤمناً أم ملحداً، قطعاً لن أقبل لا الآن ولا غداً بفتوى قادمة من طهران أو الرياض وسواها من بلدان لتعطيني شهادة في حسن إسلامي من عدمه!..

أقول هذا اللهم حال لم ينتصر مفهوم المواطن.. ذلك المواطن الذي كم كنت أتمنى أن أضع توقيعي على إعلان دمشق تشرين الأول 2005، وسواه من بيانات بصفتي أنا هو.

والى أن ينتصر المواطن ومفهومه في أعماقي أنا وغيري، سأبقى أعمل بهدى القول الجميل للرسول الكريم: «الخلق كلهم عيال الله، وأحبهم إليه أنفعهم لعياله».

صدر للمؤلف

* أحداث إجازة جنرال، مسرحيتان، 2003، وزارة الثقافة ـ دمشق.

* حوارات في النهضة والتراث والواقع، 2005، إصدار خاص ـ دمشق.

كتب مخطوطة:

* طلب مقابلة (مسرحية).

* فتاة شرق المتوسط ـ هبا والمراهق (رواية).



هُويّتي.. من أكون؟

في الطائفية والإثنية السوريتين

في هذا الكتاب سيلحظ القارئ أني لم ألتزم طرق البحث المعروفة والمألوفة، ذلك كوني أكتب كتاباً ذاتياً بالدرجة الأولى كما هو واضح من عنوانه - وهو، وإن كان ذاتياً في عنوانه ومضمونه، غير أنه عام بقدر ما هو ذاتي، وآية ذلك، نتيجة احتكاكي اليومي ومعايشتي الشخصية للقضايا المجتمعية والسياسية الراهنة على مدار الساعة. ولا أكون قد بالغت حال قلت إنها قضايا باتت تؤرقني على الصعيد الشخصي، لا سيّما أن أغلبنا نحن السوريين يناقش ويجادل وبحماس منقطع النظير جانباً لا بأس فيه مما ورد في هذا الكتاب، لكن في الغرف المغلقة وخلف الأبواب الموصدة جيداً. لا بل والمحكمة الإغلاق!.

ومن البديهي أن تكون كل قضية تؤثر فيّ، وفي غيري، سلباً أو إيجاباً، لن تعود، على الأقل من وجهة نظري المتواضعة، قضية ذاتية، إذ سرعان ما سترتقي لتصبح شأناً عاماً!. انطلاقاً من هنا حاولت، قدر المستطاع، أن أكون شفافاً في بوحي، صادقاً مع نفسي ومع الآخر الذي أخاطبه من أي موقع كان هذا أو ذاك الآخر، ومن دون أن أضع في الحسبان أن ذلك البوح قد يُضيف إلى رصيدي الكثير من العداوات، وربما الأصدقاء. تماماً كما لم أفكر فيما إذا كان ما أطرحه في بوحي هذا سيرضي أناساً كثيرين قبالة انزعاج كثيرين آخرين.

من المقدمة



